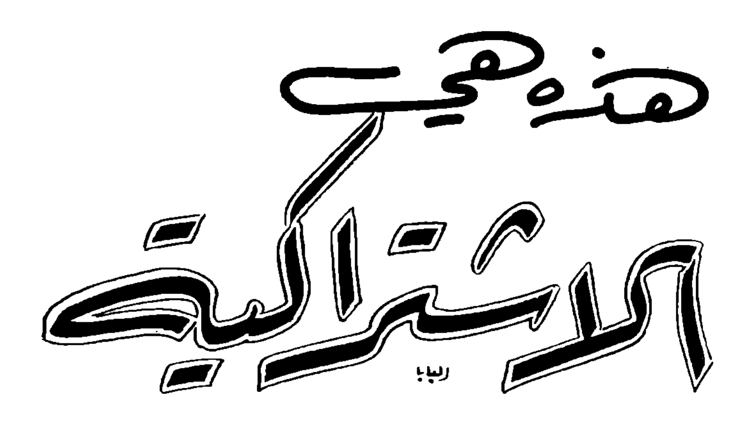


تأليف

جورج بورجان بيار رامبير

ترجمة محمد عيتاني

دار بيروت
للطباعة والنشر
بيروت ١٩٥٢

بحث علمي حيادي في تطور المجتمعات ، وحقيقة الاشتراكية ، ونشأتها التاريخية ، واشكالها ، واعلامها ، وتحليل للاطوار البدائية ، فالاقطاعية ، فالبورجوازية الرأسمالية ، والقومية الدولية ، فالاشتراكية . وتعريف بخصائص المجتمع الاشتراكي ، ونقد للرأسمالية ، ومفكريها. ودرس لصراع الطبقة العاملة العالمية ، في سبيل تأميم الانتاج ، وعالميته ، ونضالها ضد الرأسمالية ، واقتصاد الدولة .

مدخل

نستطيع ان نعتبر الاشتراكية إما ثورة على الظلم الاجتماعي وإما مظهراً تاريخياً لتطور محتوم في المجتمع . وفي الحال الاولى نجد اصولها تتغلغل ضائعة في اعماق الماضي . حيث هي بادية الآثار والمعالم وحيث هي موسومة باسماء مختلفة ، منذ اقدم عهود التاريخ . اما اذا نظرنا الى الاشتراكية نظرتنا الى مظهر تاريخي محتوم في تطور المجتمع ، فنجد انها نشأت بنشوء المجتمع الرأسمالي ، وان العقيدة الاشتراكية ظهرت في القرن التاسع عشر .

والاشتراكية ، باعتبارنا اياها انتفاضة على الجور الاجتماعي ، هي اشتراكية خيالية – او بتعبير اصح – اشتراكية انتزاعية ايتوبيّة . ان كل مجتمع ينقسم الى طبقات لهو في الواقع مجتمع يملؤه الحيف وتنخر صلبه المظالم الاجتماعية ويفتقر الى المساواة . وقد تبدو هذه النقائص فيه ضئيلة او جسيمة ، تبعاً للظروف الاجتماعية وقد تبدو هذه المظالم الاجتماعية واضحة جلية وذلك تبعاً لدرجة تطور المرحلة التاريخية التي ندرسها . « اما حل مشكلة هذه المظالم الاجتماعية فسيظل كامناً في الظروف

الاقتصادية التي تكون هي نفسهـا في مرحلة الاعداد او الامكان (١) » .

وكيفما اتفق ووجدت هذه المظالم الاجتماعية ، ولم توجد ازاءها حلول تلازم التطور الاقتصادي نفسه ، نرى الناس يميلون الى ان « يصنعوا » او يستخرجوا من اذهانهم انظمة اجتماعية تخلف النظام السائد الجائر . هكذا كان شأن الاشتراكية في اواخر القرن الثامن عشر وفي مطلع القرن الذي تلاه .

واذا انت انعمت النظر ان في آراء توماس مورو او لويس بلان او سان سيمون او فورييه او اوين او كابيه فانك واجد ان هؤلاء جميعاً يعتبرون الاشتراكية انتفاضة اصلاحية وردّة فعل على المظالم الاجتماعية . ويُجمل دورخيم آراءهم فيها فيقول : « ان الاشتراكية هي صرخة المعذبين (٢) » . ولا ترتكز الاشتراكية في تلك المرحلة ، او قل حسب ذلك المفهوم ، على التطور الاقتصادي ، ولا تعتمد قوانينه ، فهي — في الواقع — تجهل هذه القوانين وذلك التطور ؛ بل انها تنطلق من المبادىء العقلية ، فتنادي طالبة الانصاف ، وتخاطب افهام النـاس ، وتناشد روح العدالة في ضمائرهم ، ولهذا فهي تخاطب الشعوب والحكام على السواء ، وتنصح للاغنياء والفقراء . وسميت هذه الاشتراكية بالخيالية ونسميها نحن الاشتراكية الانتزاعية او

(١) فريدريك انجلز — في كتابه « انتي دهرنج »
(٢) اميل دورخيم في كتابه « الاشتراكية »

الفكرية لانها نتيجة انتزاع باطني وتفكير شخصي، وهي – بعد – لا تعدو ان تكون مفهوماً دفعت اليه المظالم الاجتماعية ولكن هذا المفهوم يبحث عن حل مشكلة المظالم في ثنايا الذهن البشري بدلاً من البحث عن حلها في تطور المجتمع . وهـذا النوع من الاشتراكية الانتزاعي الفكري انما ازدهر في النصف الاول من القرن التاسع عشر خاصة ؛ وهذا لا يعني انه زال بعدئذ او تلاشى . ونحن نجده اليوم وقد بعث من جـديد ، ليحمل اسم الاشتراكية الانسانية ، او الفكرة الانسانية او الفكرة العالمية البشرية ...

وفي ايامنا هذه نجد كثيراً من المفكرين يمثلون دور كتاب القرن التاسع عشر انفسهم ، فيتحدثون عن الاشتراكية ، لا بصفتها مظهراً تاريخياً من مظاهر المجتمع ، نابعاً ، بصورة حتمية من التطور الاقتصادي ، بل كنظام فكري مصنوع ، يقترحونه بديلا عن الرأسمالية ، وهؤلاء مثـــل اسلافهم يجهلون قوانين التاريخ ؛ ويجهلون على وجه خاص ، طبيعة المتناقضات المتصارعة في مجتمعنا الحديث ، انهم كأسلافهم يدعون الى التعقـــل والى الاخذ بروح العدالة . انهم لا ينظرون الى طبقات المجتمع بـل الى افراده .

والوهم الكبير الذي تردّت فيه الاشتراكية الانتزاعية ليس كامناً في مضمون نظامها قدر كمونه في انهـا لا تلتفت ابداً الى درجة نضج المرحلة التاريخية المعينة التي تدرسهـا ، وامتلاء هذه

المرحلة بانحراف تطوري جديد . ولكننا نعلم انه ليصبح هذا التحول الاجتماعي او ذاك ممكناً ، يجب ان تتوفر ، في المرحلة التاريخية ، شروط تقنية آلية وشروط اقتصادية . ثم ان هذه الاشتراكية الفكرية الانتزاعية الايتوبية تصر على اعتقادها بان التطورات الاجتماعية انما هي نتيجة لروح العدالة التي يتحلى بها البشر. والواقع ان هذه التطورات هي نتيجة لصراع المتناقضات الاجتماعية ، ومعارك الطبقة العاملة ضد الرأسمالية .

***

غير اننا اذا اعتبرنا الاشتراكية مظهراً اجتماعياً يغدو محتوماً في تحول المجتمع وضرورياً بعد مرحلة معينة من مراحل تطور القوى المنتجة ، فان العقيدة الاشتراكية تضحي — عندئذ — علماً . ان الاشتراكية العلمية هي بمثابة رصدٍ للوقائع والاحداث وبحث عن القوانين التي تتحكم بها ، واستخدام المتناقضات التي تتملك مجتمعنا الراهن ، وتنبيه الطبقة الكادحة المضطهدة المناضلة وتزويدها بالوعي ، وايقاظها على حقيقة دورها التاريخي العظيم . وتدلنا وقائع التاريخ على ان النظام الرأسمالي ليس اول نظام اقتصادي عرفه العالم ، فقد تقدمته نظم متباينة ؛ فهناك نظام الرق والاقنان والنظام الاقطاعي ويتلوهما — في الزمن — النظام الرأسمالي. وهي نظم ثلاثة للانتاج توالت خلال العصور . وان تواليها على هذا الشكل الزمني ليس وليد المصادفة . وما كان للاقطاعية ان تسبق عهد الاقنان وللرأسمالية ان تسبق

الاقطاعية الى الوجود . نعم ان توالي هذه النظم الثلاثة وتعاقبها ليس وليد المصادفة ، وكيف يكون كذلك ، والراسمالية ولدت في صلب الاقطاعية وترعرعت في اكنافها ، والاقطاعية انبثقت من نظام الرق والاقنان . وهذا النظام استحـــال الى نظام اقطاعي والنظام الاقطاعي تطور فأصبح رأسمالياً. وبتعبير آخر نقول ان نظام الاقنان وتطوره كانا عاملي النظام الاقطاعي وان هذا النظام وتطوره أديا الى الرأسماليـــة ؛ وكما ان الاختراعات لا تبدأ – عادة – بالمحرك المتفجر ، فالمدنيـــة لا تبدأ – ولا يمكن ان تبدأ – سلسلة تطوراتهـا بالاقطاعية او الرأسمالية . ان كل نظام اقتصادي عرفه التاريخ هو نتيجـــة تطور النظام الذي سبقه . ورصد الوقائع ومراقبتهـا في هدوء وأناة يدلاننا على ان التاريخ هو تحول مستمر دائم. وقد يكون هذا التحول بطيئاً حيناً وسريعاً حيناً آخر ، ولكن ليس ثمة من يناقش في وجود هذا التحول وسيرورته . ان سبب هذا التحول الدائم هو ترقي وسائل الانتاج من الناحية الفنية والتقنيّة . وان ظروف التحول الاقتصادي تتزايد بتزايد التطور التقني في وسائل الانتاج، وتكون متلازمة معه. فلو بقيت وسائل العمل الزراعي مقتصرة على المعول ، مثلا ، لظلت مشاريع الاستثمار الزراعية الكبرى مستحيلة. ولكنها تصبح ضرورية في حالة وجود الجرارة (التراكتور) . وبما ان النظم الاقتصادية التي عرفهـا التاريخ ادت في تطورها ، الى نشوء نظم اخرى ، فليس ثمة ما يمنع من خضوع الراسمالية لهذه الظاهرة نفسهـا . وعلى الرأسمالية ان

تؤدي ، في تطورها ، الى نشوء نظام آخر . هذه هي النتيجة المنطقية التي نستطيع ان نتوصل اليها مبدئياً ، اذا نظرنا الى المستقبل وأخضعنا تكيفه لمفهوم الماضي وتطوره . ولكننا لسنا في حاجة الى مثل هذه النظرة بل حسبنا تحليل النظام الرأسمالي ، والبحث عن القوانين التي تتحكم بـه لنرى انه يحمل في ثناياه عوامل تحوله وتغيره وهذا ما اوضحه « البيان الشيوعي » منذ مائة عام ادق ايضاح . وتحليل النظام الرأسمالي لم يعد مستحيلاً ولا صعباً ، بل ان الوقائع البينة والاحداث الجلية التي لم تعد كامنة في اقتصاد هو نفسه جنين، قد هيأت لهذا التحليل ومهدت امامه السبل . وان القوى المنتجة ، وقد بلغت بفضل التقدم التقني في وسائل الانتاج ، « درجة من الترقي لم تعد معها تفيض عن جوانب اطار استخدامها البورجوازي النافع فحسب (١) ، بل انها بلغت درجة تفجر بها هذا الاطار . وان التناقض بين تطور القوى المنتجة وتضخمها ، وبين الشكل الرأسمالي الذي تستخدم له ، يوضحه ، في صورته العنيفة الصارخة ؛ تزايد السكان وتفشي البطالة الدائمة ، اللذان يدفعان بالمجتمع الى ابعد حد من الخطورة، لو لم يكن الاستعداد للحرب يؤدي الى نشوء ضروب واشكال من الانتاج وبالتالي الى استخدام عدد هائل من العمال.

واذا كان كل نظام مآله ، في سياق تطوره ، الى تحوّل ذاتي، والى ولادة نظام جديد للانتاج، افضل من النظام السابق ،

---

(١) انجلز – انتي دهرنج .

فهذه الولادة وذلك التحول لا يكونان ذاتيين اي لا يحدثان دون واسطة . بل انهما يتطلبان تدخل البشر . والاشتراكية العلمية تمتاز عن الاشتراكية الفكرية الانتزاعيــة بأن الاولى ، بدلاً من ان تدعو الناس عامة الى ترك النظـام السائد المفعم بالمظالم والاخذ بنظـام جديد صالح ، نراها على العكس ، تقيم البرهان على ان تحوّل المجتمع من طور الى طور ، انما ينبع من النزاع بين تطور القوى المنتجة وبين الشكل الحقوقي الشرعي الذي تستثمر بموجبــه ، وهذا ما ندعوه : صراع الطبقات . والاشتراكية العلمية تبرهن على ان هذا التحوّل هو الشرط الضروري لكل تقدم في المستقبل ، وان الطبقـة الرازحة تحت اضطهاد النظام الراهن هي وحدها القوة الاجتماعيـة القادرة على تحقيق هذا التحول . الاشتراكية العلميّة هي اشتراكيّة لانها تعتقد بان الرأسمالية تتحول ، في تطورها ، الى نظام تكون فيه ملكية وسائل الانتـــاج اشتراكية اجتماعية ، اي ان استخدام القوى المنتجة يصبح اشتراكياً اجتماعياً. وبديهي ان هذا التحول لا يحدث تلقائياً بل هو يحتاج الى تدخل البشر ، وليس جميع البشر ، بل رجال الطبقات الكادحة المضطهدة لان هدف التحول هو تحطيم الأطر الحقوقية الشرعيــة بصورة خاصة ، تلك الأطر التي وُضعت لاستثمار القوى المنتجـــة والتي يدافع عنها رجال الطبقـات الآسرة . ولهذا فلا يمكن ان تكون الاشتراكية الا نتيجة لصراع الطبقات .

اما نحن فنعتقد بأن الاشتراكية هي مظهر من مظاهر المجتمع، يصبح لازم الوجود حين تبلغ القوى المنتجة درجة معلومة معينة من درجات تطورها وتضخمها . ولكن ما هو هذا المظهر ، وبتعبير آخر نتساءل ما هي خصائص المجتمع الاشتراكي وميزاته؟

لم تعد الاشتراكية اليوم شبحاً رهيباً يهدد العالم . فجميع اهل الارض يدعونها . وكل البلدان – باستثناء الولايات المتحدة الاميركية – تدعي ان انظمة الحكم فيها هي اشتراكية او في الطريق الى الاشتراكية . ولكن حالة الاتحاد السوفياتي هي التي تدعو الى القلق . فالدعاية الشيوعية البارعة تصور تلك البلاد بانها المهد الوحيد للاشتراكية العلمية بينما نرى نظام الحكم فيها ديكتاتورياً بوليسياً مطلقاً الى درجة جعلت الاشتراكيين يعتبرونها بلاد الاستبداد .

يقول البعض ان الاشتراكية تعني حرية الفرد واحترامه فيجيب آخرون : بل انها تمليك وسائل الانتاج للشعب والسعي لتثبيت ديكتاتورية الطبقة العاملة . اما نحن فلن نتوقف طويلاً عند هذه المناقشات المدرسية الحامية . فهي ليست حديثة العهد . وهذا ما لاحظه مكسيم لوروا فقال في كتابه: «رادة الاشتراكية الفرنسية» : « لا شك في ان هناك اشتراكيات متعددة . فاشتراكية بابوف تختلف اكبر الاختلاف عن اشتراكية برودون واشتراكيتا سان سيمون وبرودون تتميزان عن اشتراكية بلانكي وهذه كلها لا تتمشى مع افكار لويس بلان وكابيه وفورييه

وبيكور . وانك لا تجد داخل كل فرقة او شيعة الا خصومات عنيفة تحفل بالاسى والمرارة » . ولكن عاملاً مشتركاً يوحّد بين هذه الاشتراكيات جميعها وهدفاً واحدا ينتظمها ويقرب بينها . وهو الغاء الملكية الخاصة مصدر كل ظلم وكل جور وكل حيف في المجتمع .

يعرّف الاشتراكي الانجليزي برتران رسل الاشتراكية بما يلي: « الاشتراكيــة هي اشتراك المجتمع في ملكية الارض ملكية اشتراكية ، وفي رأس المال في ظل نظام حكم ديموقراطي . ويترتب على هذه الاشتراكية توجيه الانتاج توجيهاً يجعله انتاجاً للاستهلاك لا للربح . ويترتب على هذه الاشتراكية ايضاً توزيع النتاج على الجميع ، واذا بقي ثمة من تباين او اختلاف في الحظوظ ، فيجب ان تبرره المصلحة العامة » .

جميل هو هذا التعريف . فهو يلخص الخصائص الاساسية للمجتمع الاشتراكي . وهذه الخصائص تبدو في ايامنا واضحة جلية . وسوف نعتمد هذا التعريف بعد ان ندخل عليه بعض التعديل فنصوغه صياغة جديدة .

أمّا التعديل الضروري فانه يحتوي على النقاط التالية : ان عبارة « الملكية المشتركة » او « اشتراك المجتمع في الملكية... » لا تكفي لنعت الاشتراكية وبيان خصائصها . فقد دلت التجربة على ان ملكية وسائل الانتاج قد تكون ملك جماعة دون ان يكون مجتمعها اشتراكياً . ولذلك فنحن نرى جملة « ملكية

اشتراكية اجتماعية اوفى بالغاية . وحسب الجماعة ان تمتلك شيئاً لكي يكون ملكية جماعيـــة ولكن هذا لا يكفي لنعتبره ملكية اجتماعية اشتراكية . الملكية الاجتماعيـة هي ملكية في خدمة الجماعة ، في خدمة المجتمع . وبتعبير آخر نقول ان «وسائل الانتاج » او « العمـــل المركز المجمّع » حسب تعبير البيان الشيوعي ، هذه الآلات لا ينبغي ان تكون الا وسيلة لتوسع الوظائف الحيوية عند العامل واغنائها واستثارتها . ولكن وجود ملكية شيء من الاشياء في يد الجماعة لا يعني ان هذه الملكية هي فعلًا في خدمة المجتمع . وهذا ما نراه في روسيـــا اليوم حيث الملكية للجماعة لا في خدمة المجتمع. انها في خدمة السيادة القومية وسلطتها . وهذا ما نلاحظه في جميع البلاد ، حيث تحلّ ملكية الدولة (ملكية الجماعة) محلّ الملكية الخاصة . وان تأميم آلات الانتـاج ، الذي كان اشتراكيو القرن التاسع عشر ينادون به عالياً ويسعون له جهدهم ويبشرون به قد تحقق او هو في طريقه الى التحقيق . ولكن بدلاً من ان يكون هذا التأميم ساعياً الى خدمة المجتمع ، نرى ان وسائل الانتاج المؤممـة قد وضعت في خدمة السيادة القوميـة ، وهذا ما يترك قضية استثمار الانسان للانسان في حكم الممكنات .

لهذا كله نفضل عبارة « ملكية اجتماعية » التي يفهم منهـــا بوضوح ان آلات الانتاج ووسائله هي ملك المجتمع وفي خدمته، ولا يترتب على الملكية الاجتماعية الغاء الملكية الخاصة الفردية

فحسب، بل الغاء الملكية القومية . وهذا يعني ان آلات الانتاج لا تكون فقط في خدمة جماعة محدودة ، او امة معيّنة ، لتأمين سيادتها وتفوقها على غيرها من الجماعات والامم ، بل انها تعني ان على آلات الانتاج ان تكون في خدمة المجتمع البشري ، اي الانسانية جمعاء . وبتعبير آخر نقول ان الملكية الاجتماعية لم تعد ملكية حين اكتسبت هذه الصفة وهذا الاسم ، بل انها مجرد اداة او وسيلة توضع في خدمة الانسان والحضارة . ومن ناحية ثانية فان عبارة « توجيه الانتاج توجيهاً يجعله انتاجاً للاستهلاك لا للربح » لا تكفي للتعريف بالمجتمع الاشتراكي فان الانتاج عند جميع الدول المعاصرة هو انتاج للاستهلاك ، على الاقل في ما يختص بالصناعات الرئيسية ولكن هناك انواع من الاستهلاك . فاقتصاد الحرب — مثلاً — هو اقتصاد يرتكز الانتاج فيه على الاستهلاك ، ولكن على الاستهلاك الحربي . واقتصاد الدولة — وهو كما سنرى خصيصة من خصائص عصرنا — نظام يرتكز على الاستهلاك لا على الربح . انه اقتصاد تدفع اليه الحاجات لا الاستهلاك . غير ان هذه الحاجات ليست للمجتمع او للبشر بل هي حاجات السيادة القومية .

اذن فنحن نعرف الاشتراكية بانها مظهر من مظاهر المجتمع قواعده الاساسية التالية :

١ — ملكية وسائل الانتاج ملكية اجتماعية اشتراكية .

٢ — ادارة هذه الوسائل واستخدامها ديموقراطياً .

٣ – توجيه الانتاج توجيهاً يتفق وحاجات البشر .

ولا يترتب على ايجاد مجتمع كهذا الغـــاء الملكية الفردية فحسب ، بل الغاء الملكية القومية نفسها ، وبتعبير آخر نستطيع ان نؤكد ان زوال السيادة القومية هو الشرط الضروري لتحقيق الاشتراكية

***

هذا تعريفنا الموجز للاشتراكية ؛ وسنرى في جنبات البحث ما اذا كان تطور التاريخ ينهد الى مجتمع كهذا وبالتالي ان كانت الاشتراكية هي حقاً مظهر تاريخي من مظاهر المجتمع .

القسم الاول

الرأسمالية من « البيان الشيوعي » الى « الحرب العالمية الاولى »

الفصل الاول

ليس البيان الشيوعي الذي نشر في مطلع عام ١٨٤٨ اشهر وثيقة اشتراكية من وثائق ذلك العهد ، خاصة ، وهو ليس بالبيان الاشتراكي العلمي الوحيد ففي فرنسا وانكلتره ، وفي المانيا نفسها ، ذاعت كتابات اشتراكية اكثر من ذيوع « البيان الشيوعي » الذي لم يلفت اليه الانظار عند نشره . واذا اردنا ان نبحث عن الامور في مظانها ، وجدنا ان البيان الشيوعي تأثر بالكتابات الاشتراكية في النصف الاول من القرن التاسع عشر (١) . ومع هذا فالبيان الشيوعي يتمتع اليوم بشهرة عالمية ، اما الكتابات الاشتراكية الاخرى من بيانات وسواها ، فيكاد لا يعرفها الا المؤرخون الاشتراكيون .

ونتساءل عند تحليل هذه الظاهرة : أيكون اتباع ماركس

---

(١) راجع شارل اندلر في مقدمته للبيان الشيوعي وكولبني في كتابه « مأساة الماركسية » .

اقدر على نشر الفكرة من اتباع برودون وبلانكي ولويس بلان وباكونين ؟ ام ان سببها تصاعد طبقة البروليتاريا الالمانية تصاعداً سريعاً واثره المتزايد في أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ؟ نحن لا نميل الى الاخذ بهذه الافتراضات .

ان البيان الشيوعي نسخ سائر الكتابات الاشتراكية في عهده فلم يتح لوثيقة سواه ان تمحو أثره الى الآن ، وهذا مرده الى انه توضيح دقيق للاشتراكية العلمية ! وتبدو لنا الاشتراكية من خلال هذا البيان ، فحسب ، بصفتها ضرورة تاريخية وفيه ، لا في سواه ، نجد ان انتصار الاشتراكية المقبل لم يعد مرتكزاً على مبادىء يبتكرها هذا المصلح العالمي او ذاك ، ولا على افكار او تعاليم يكتشفها العباقرة المفكرون . . . بل ان « البيان الشيوعي » قد اعلن ان انتصار الاشتراكية هو مآل التطور التاريخي الطبيعي المحتوم .

وليس من المصادفة المحضة ان يكون البيان الشيوعي – وهو التوضيح الاوفى للاشتراكية العلمية ، قد نشر عام ١٨٤٨ . وليس الفضل في نشره للمصادفة السعيدة التي جمعت ماركس بانجلز . ولكن البيان الشيوعي يمتاز بانه نشر عام ١٨٤٨ ، وهو عام وقف فيه التاريخ على مفترق الطرق . لقد كان الاقتصاد الرأسمالي في طريقه الى السيطرة على المجتمع ، وفي طريقه الى ان يكون مظهر المجتمع . ولا شك ان الاقتصاد الاوروبي ومن ورائه الاقتصاد العالمي ، ظل بعيداً عن ان يتخذ مظهراً

رأسمالياً صرفاً. ولكن هذا لم يمنع من تطور الاقتصاد الرأسمالي بسرعة هائلة خاطفة ورغم الازمات التي كانت تعترض - موقتاً - تطور الانتاج الرأسمالي ، فانـه كان يتقدم بسرعة ، واليك بعض الارقام نأخذها كيفما اتفق : فقد ازداد انتاج فرنسا من الفحم من ١٨٦٣٠٠٠ طن سنة ١٨٣٠ الى ٥١٥٣٠٠٠ سنـــة ١٨٤٧ ، وفي هذه المدة نفسها ارتفع عدد العمال في المناجم من خمسة عشر ألفاً وستماية عامل الى اربعة وثلاثين الفاً وثمانماية عامل وهذا ما حصل ايضاً في انتـاج الحديد ، حيث قفز عدد مصانع الصب الضخمة (الافران العالية) من عشرين (سنة ١٨٣٢) الى مابة وستة (سنة ١٨٤٦) وقفز انتـاج الحديد الصبيب من ٢٢٥٠٠٠ طن الى ٥٩٢٠٠٠ طن، وانتاج الفولاذ من ١٤٨٠٠٠ طن الى ٣٩٠٠٠ طن وهذه الزيادة بلغت ارقامـــاً اضخم في بريطانيا مهد الرأسمالية . فانتاج مصانع غزل القطن قـد ارتفع من ١٠٧ ملايين ليبرة سنة ١٨٢٠ الى ٥٢٣ مليون ليبرة سنة ١٨٤٥ وارتفع عدد العمال المستخدمين لهذا الانتاج من ١١١٠٠٠ عامل الى ١٧٠٠٠٠ عامل . ونجد هذه السرعة عينهـــا في سائر بلدان اوروبا الغربية . اما هناك ... الى الغرب البعيد ... على الشاطىء الآخر لبحر الظلمـــات - الاطلسي - حيث وجدت بذور الرأسمالية ارضاً عذراء ، فان التقدم كان ايضاً اسرع منه في اوروبة وقد ساعد البخار وتجهيز الصناعة بالآلات على نمـو الانتاج ، وتزايد سرعته ، وساعدت الخطوط الحديدية ، والسفن البخارية من ناحيتها على ازدياد حركة التبادل ، بنقلها المنتجات الى

سائر اقطار العالم ، وفتحها اسواقـاً جديدة ، ومنافذ لتصريف هذا النتاج بصورة دائمة . ان نموّ الانتاج على هذا النحو السريع كرّس انتصار الرأسمالية الذي كان عليه ان يستمر حتى نهـاية القرن التاسع عشر قافزاً من فوق اسوار الصين القومية الرجعية جمعاء على اختلاف الوانها وضروبها .

ادرك البيـان الشيوعي هذا التحوّل . وفهم مغزاه ، والمّ بعوامل مجراه . فوصفه بدقة ووضوح ، وحدد بعد ذلك موقفه من نظام نشأ وراح ينمو نموّ الجبابرة العماليق . وهو لم يكتف بوصفه ، بل بـيّن القوانين التي تتحكم به ، والمتناقضات الاساسية التي تعتمل في اعماقه . وبدلاً من البحث عن نظـــام اقتصادي مصنوع مسبقاً وخصيصاً ليخلف هذا النظـام الرأسمالي ، (وقد لاح منذ بداية عهده انه سيكون فاتحة عهد للاستثمار والاضطهاد) نرى ان البيان الشيوعي جاء يدلل على ان الرأسمالية هي مرحلة تاريخية ضرورية مُقدّر لها الزوال بفعـل متناقضاتها ذاتها . فقد جاء في البيان الشيوعي هذا ان الرأسمالية توجِد ، اثناء تطورها ، وسائل الانتاج ومظاهره التي تعمل على تفجير الرأسمالية نفسها ، والفيض على جوانب اطارها . والرأسمالية توجِد ، ايضاً ، طبقة من البشر تتحد شخصيتها الاجتماعية بالنسبة الى هذه المظاهر وتلك الوسائل ، ونعني : الطبقة العاملة او طبقة الاجراء . ويرتكز البيان الشيوعي على الافكار الاساسية التالية :

١ ــ ان تاريخ كل مجتمع هو تاريخ صراع الطبقات. وهذا

الصراع الخفيّ آناً ، والمكشوف آونة ، والذي يتخـذ اشكالاً مختلفة عَبْر الزمان والمكان ، هو تصارع دائم مستمر لا ينقطع ابداً . وهو يفضي إمّا الى انقلاب ثوري وتحول في المجتمع بأسره، واما ان يفضي الى خراب رهيب شامل يحيق بالطبقات المتصارعة كلهـــا .

٢ ــ ان المجتمع البورجوازي ــ وقد كانت مهمته الوحيدة استبدال مظاهر قديمة للصراع بمظـــاهر جديدة ــ يتجه دائماً ، واكثر فاكثر ، للانقسام الى معسكرين كبيرين متعاديين او الى طبقتين كبيرتين متقابلتين وجهـــاً لوجه وهما : الطبقة البورجوازية والطبقة البروليتارية الكادحة .

٣ ــ هذا المجتمع البورجوازي ادى الى السعي الجاهد لتقسيم العمل على الصعيد العالمي فأوجد بذلك الامم المستقلة .

٤ ــ ان قانون المزاحمة الذي يسيطر على المجتمع البورجوازي بأسره اتاح للقوى المنتجة تطوراً بلغ من قوته ان هذه نفسها قد اضحت متضخمة جداً بالنسبة الى ظروف الانتـاج البروليتاري وشروطه ، ونتج عن هذا تناقض بين قدرة القوى المنتجة وبين الطريقة الشرعية للانتفاع بها .

٥ ــ طوّر المجتمع البورجوازي وركز الطبقة الاجتماعية التي فيها نفيٌ وادالة للمجتمع البورجوازي نفسه ونعني بهـا طبقة العمال الاجراء .

٦ ــ هؤلاء العمال الاجراء لا يستطيعون التحـــرر من

الاستعباد الاقتصادي الا اذا حطموا ودمروا المظاهر البورجوازية والاطر التي تستثمر القوى المنتجة وتستخدمها ، وخلقوا للانتاج ظروفاً اجتماعية جديدة .

٧ – يكون نضال العمال في اول امره قومياً من ناحية الشكل ، ثم يصبح شيئاً فشيئاً عالمياً وذلك باطراده مع تطوره المتصاعد .

٨ – على العمال ان ينتظموا في حزب طبقي ليتسلموا السلطة السياسية في جميع بلدان العالم ، ويحصروا وسائل الانتاج في قبضة « الدولة » الاشتراكية الجديدة .

* * *

لم تكن هذه الافكار جلية عام ١٨٤٨ في افهام السواد الاعظم من الجماهير ولكنها بدأت تنفذ اليها شيئاً فشيئاً بسبب الرأسمالية وتضخمها وكونها قد اضحت المظهر الاقتصادي المسيطر على المجتمع . والبيان الشيوعي ، وقد اتخذ موقفاً جلياً صريحاً في وجه الرأسمالية الناشئة المتصاعدة في عظمة وجبروت ، هذا البيان ، بدأ ينتشر تدريجياً ، وينال شهرة وشعبية في سائر ارجاء العالم ، ما تطورت الرأسمالية وعظمت عمقاً واتساعاً . ومن مطلع النصف الثاني للقرن التاسع عشر اصبح ألفباء الاشتراكية في جميع اقطار المعمور . ولا نعرف حتى يومنا هذا نصاً اشتراكياً يمكن ان يحل محل البيان الشيوعي او ينسخه او يدفعه الى مجاهل النسيان .

الفصل الثاني

الرأسمالية مرحلة تاريخية

اذا قلنا ان الاشتراكية هي مظهر محتوم من مظاهر المجتمع ، يضحي ضرورياً لا محيد عنه حين يبلغ المجتمع مرحلة معينة من مراحل تطوره ، فان تحليل الراسمالية وتطورها ، ولو تحليلًا موجزاً ، يضعنا امام تلك الضرورة الثابتة

ولأن الرأسمالية – هي من ناحية ثانية – مرحلة تاريخية متطورة ، نستطيع الآن – وقد مرت مائة عام على نشر البيان الشيوعي – استعراض الاحداث والوقائع والحكم على مفاهيمها ، والمقابلة بين نتائجها ، لنرى أبقيت الرأسمالية على حالها منذ مائة عام ام انها على العكس تطوّرت وتحوّلت واتجهت اخيراً نحو الغاية التي ينهد اليها تطورها وتحوّلها

لذلك كان من الضروري ان نعرض القوانين الاساسية التي تتحكم بتطور الاقتصاد الرأسمالي في حين انها قاعدته ومرتكزه في تحوله وهذه القوانين اربعة وهي

اولاً – قانون البحث عن الربح

ثانياً – قانون المزاحمة

ثالثاً – قانون التمركز ، والقدرة على الانتاج وحصرها .
رابعاً – قانون السعر المخفض بغية الربح

١ – البحث عن الربح

نعلم ان الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد اسواق اي اقتصاد بيع وشراء اي انه لا يعمد الى الانتاج لسد حاجات المستهلك المباشر بل لحمل الانتاج الى السوق . فالمنتج لا يستهلك نتاجه بل يبيعه وهذا البيع يتم بواسطة الاسواق، والانتاج الرأسمالي هو اذن انتاج سلع ، والبيع هو غايته المنشودة ولا يرمي المنتج الى هذه الغاية خدمة للانسانية بل ابتغاء الربح وجلباً للمنفعة البحث عن الربح ، عن المنفعة : هو غاية صاحب العمل الرأسمالي . فالكسب هو اذن محرك الاقتصاد الرأسمالي ودافعه ، والبحث عن الربح هو العامل الاول في تطوّر الاقتصاد الراسمالي .

٢ – المزاحمة

يتحتم على الرأسمالي بيع ما ينتج ، وذلك لتحقيق الكسب وسهولة بيع النتاج تكون معلقة على الطلب والطلب تحده دائماً المقدرة الشرائية اما الانتاج فلا يعرف حدوداً (١) وعن هذا التناقض تنتج بين الرأسماليين الذين يتنازعون البيع او

(١) نشير الى الحدود الاجتماعية ، اذ انه يمكن ان يتوقف الانتاج نفسه عند حد ، بسبب نقص في المواد الاولية او اليد العاملة ولكن هذه حدود فنية تقنية قد تنشأ في كل مجتمع .

التصدير مزاحمة عنيفة عـــلى الزبون المنشود او المتوقع : وكل صاحب عمل يحاول ان يسيطر على السوق ليصرف نتاجه ويسبق منافسيه . وهذه المزاحمة – ورائدها البحث عن الكسب – هي قانون يفرض ذاتـه على كل رأسمالي ويتحكم به . وليس ثمة من رأسمالي يستطيع الخروج عليه . فانت ان لم تقضِ عـــلى منافسك الرأسمالي ، قضى هو عليك . هذا هو المنطق الرأسمالي الوطيد النابع من قانون المزاحمة .

في عام ١٨٤٠ كتب لويس بلان يرد على حجج آدم سميث واعتقاده بصلاح المزاحمة لانها تسبب هبوطاً في مستوى الاسعار، ونلحظ من كلمة بلان انه اراد ان يبين ما يترتب على قانون المزاحمة من نتائج سيئة . قال بلان :

« ليس تدني الاسعـــار ، في عهد حرية المزاحمة الا حسنة مؤقتة وهمية خادعة : والمنطق الرأسمالي يحافظ على هذه الحسنة ويلزمهـــا ما بقي التصارع والمنافسة . ومـا ان يتغلب اغنى الرأسماليين على اخصامه ويخرجهم من ساحة المعركة ، حتى تأخذ الاسعار في الارتفاع . فالمنـافسة تؤدي الى الاحتكار ، وتدني الاسعار – للسبب نفسه – يؤدي الى ارتفاعها ؛ وهكذا فان السلاح الفتاك الذي كان يهدد به بعض المنتجين بعضهم الآخر يصبح اداة لانقاذ المستهلكين وسبباً من اسباب بؤسهم وشقائهم».

٣– تمركز القدرة على الانتاج وحصرها :

ان قانون المنافسة يؤدي الى قانون آخر : وهو قانون تمركز

القدرة الانتاجية وحصرها فكل رأسمالي يسعى ليحتفظ بقدرته على الانتاج ، ولئلا تطيح به المنافسة وتلاشيه ، ولكي يُصرّف كل نتاجه ويبيعه ، يسعى بدوره الى انقاص تكاليف الانتاج ونفقاته . وهذا الهبوط بنفقات الانتاج لا يتاح له الا اذا تضخم انتاجه وازداد كثيراً و كثيراً جداً .

ان زيادة الانتاج والنتاج ، وانقاص النفقات العامة ، هما ضرورتان تلزمان كل رأسمالي . ولكن انقاص نفقات الانتاج العامة وزيادة النتاج وتضخم الانتاج لا يمكن حدوثها الا في المشاريع الكبرى التي تستخدم العمال بالالوف وتستخدم احدث وسائل الانتاج واقواها . وان ضرورة مزاحمة الآخرين تحمل الرأسمالي على توسيع مشاريعه واعماله وهذا يقوده بالتالي الى تحطيم رؤس اموال كثيرة .

والسعي الى توسيع المشاريع الصناعية يتبعه بصورة محتومة القضاء على الرأسماليين الذين لم يعرفوا او لم يستطيعوا ان يجاروا التيار . وينتج عن ذلك حصر وسائل الانتاج وبالتالي ، اسر الانتاج في ايدي عدد قليل من الرأسماليين يتناقص يوماً بعد يوم . ولا شك في ان هذا الحصر لا يحدث في جميع مظاهر الانتاج على السواء ، وفي سائر البلدان ، على وتيرة واحدة وبسرعة معلومة . بل هو متسارع في الصناعة وادنى الى البطء في الزراعة . وفي الولايات المتحدة والمانيا ، نلاحظ وجوده بشكل عنيف ، امــا في فرنسا فوجوده اضعف من ذلك واقرب

الى الاعتدال . وهو على كل لا يستمر على نمط واحد من السرعة او البطء . ففي عهود الازمات نجده مستضرياً عنيفاً ، وفي ايام الازدهار والرخاء نجده هادئاً معتدلاً ، وعهدئذ نلاحظ كثرة المشاريع الانتاجيّة ، وتعدد المحاولات . ولكنّ هذه الظاهرة عامة في كل الاحوال ، كما يلاحظ جاتيان بيرو اذ يقول : « اذا انعمنـــا النظر في التنظيم الاقتصادي ، في امم اوروبة الغربية العظمى ، حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، وجدنا انه كان يرتكز على المنافسة بين مجموعة هائلة من المشاريع الانتاجية الصغيرة . والامر لا يختلف عن ذلك في عالمنا اليوم ، على الاقل في ما يخص قسماً كبيراً من الانتاج والتبادل . فالوحدات العظمى ، الفنية والتقنيّة منها والاقتصادية قد حلت محل الوحدات الصغرى او جعلتها ضعيفة مشلولة. والاحتكار حلّ محلّ المزاحمة ... هذه التغيرات تدور حول ظاهرتين تسيطران على الاقتصاد المعاصر : ظاهرة تمركز وسائل الانتاج وحصرها ، وظاهرة الاتفاقيات(١) .

٤ ـ السعر المخفض بغية الربح :

يتنافس الرأسماليون فيحاول كل منهم ان يقضي على الآخر . ويدفعهم الى هذا قانون المزاحمة ليتفرّد بعضهم بالاسواق دون البعض ولهذه الغاية يحاول كل منهم ان يزيد في انتاجه ليحصل على سعر افضل من الاسعار التي يحصل عليها منافسوه . وذلك

(١) جاتيان بيرو – « الاقتصاد الموجه »

ينتهي الى التمركز والحصر ولكنه يقود ايضا الى تخفيض الاسعار ابتغاء الربح .

ان رأس المال المرصود لمشروع انتاجي يقسم ــ عادة ــ الى قسمين: قسم يمثل الآلات المستخدمة، والمنشآت والمواد الاولية؛ والقسم الثاني هو اليد العاملة . واذا استعرنا تعابير ماركس سمّينا الجزء من رأس المال الذي يمثل الادوات والمنشآت والمواد الاولية : « رأس المال الثابت » ونرمز اليه بحرف «ث» والجزء الثاني ــ اجور اليد العاملة ــ نسميه رأس المال المتغير ونرمز اليه بحرف « غ » فـ «ث» و «غ» يساويان معاً رأس المال الكامل . وتجزئة رأس المال هذا المخصص للانتاج ، وتحليله الى شطرين ث ــ غ (ويسميه ماركس التركيب العضوي لرأس المال) ضروري لاكتشاف القانون في الهبوط الميلي للاسعار . هذا الهبوط المتجه، كما بيّنا في عنوان الفقرة ، الى تأمين الكسب للرأسماليين .

وقيمة كل سلعة تقسم عادة الى قسمين : الاول هو « العمل التالد » (المواد الاولية ، وما يدخل في حكمها ، واستهلاك الادوات ، والمنشآت) ؛ والثاني هو « العمل الطارف » اي العمل الضروري لتحويل المادة الخام الى سلعة . والعمل الطارف يقسم بدوره الى قسمين احدهما هو رأس المال المتغير (الاجور) والثاني الكسب المتوقع او المقدر ويسميه علماء الاقتصاد فضل القيمة . وفضل القيمة هذا ــ اي الربح الذي يعمل الرأسمالي

للحصول عليه من وراء مشاريعه ، ليس الا جزءاً من العمـــل الطارف ، اي العمل المضاف الى المادة الخام ، واستهلاك الآلات والمنشآت والمواد الثانوية المساعدة في الانتاج . ونحن نعلم ان العمال هم الذين يبذلون هذا العمل الطارف ، ويقدمونه ، اي ان العمل الطارف هو من نتاج رأس المال المتغير . اذن فرأس المال المتغير ، اي اليد العاملة ، لا سواها ، هي التي تنتج الكسب . اما العمل التالد فينحصر دوره في اعطاء السلعة قيمتهـا العينية . هذه الحقيقة، على بساطتها، هي غاية في الاهمية ولكن الاقتصاديين البورجوازيين لم يفهموها ولذلك وجدناهم ضائعين في بحـار من الاقاويل والاوهام اذ ارادوا ان يحللوا قضية الرأسمالية المحتضرة.

* * *

لكي نحصل على السعر الكسبي ، نقسم فضل القيمة (كميـة الربح كلهـا) على رأس المـال العام الموظف في المشروع اي نقسمه على رأس المال الثابت (ث) مضافـاً الى رأس المـال المتغير (غ) فتكون المعادلة التالية :

$$\text{السعر الكسبي} = \frac{\text{فضل القيمة او الكسب المتوقع}}{\text{ث: (رأس المال الثابت) + غ: (رأس المال المتغير)}}$$

ان نظرة عجلى نلقيها على هذه المعادلة تكفي للتدليل على انه لزيادة السعر الكسبي تجب زيادة الربح المقدر (١) في حين يظل

(١) قد يرتفع السعر الكسبي هو ايضاً على اثر هبـوط او نقص في رأس المال المستخدم في حين يظل فضل القيمة (الربــح المقدر) هو نفسه او ينقص بنسبة اقل ولكن هذه الحالة شاذة ولا يقاس عليها والحركة العامة تستدعي دائماً زيادة في رأس المال الموظف.

رأس المال الموظف في المشروع عــلى حاله ، او يزداد بنسبة ضئيلة .

امامنا الآن امران : فضل القيمة ، او الربح المتوقع وهو ليس الا مجموعة من الارباح ؛ والبحث عن الكسب وهو غـاية الرأسمالي ؛ ولذلك نجده يجهد اعظم الجهد لزيادة فضل القيمة اي ربحه المتوخّى . وبما ان هذا الربح نحصل عليه بضرب (السعر المتناسب مع الربح المقدر (١)) برأس المال المتغيّر ، اذن فهناك ثلاث امكانيات لزيادة الربح اي فضل القيمة :

١ – بان يزداد رأس المال المتغيّر ويظل السعر المتناسب مع فضل القيمة على حاله .

٢ – يزداد السعر المتناسب مع فضل القيمة ويظـــل رأس المال المتغير على حاله .

٣ – يزداد السعر المتنـــاسب مع الربح المقدر اطراداً مع رأس المال المتغير .

والحالة الاولى تؤدي حتماً الى زيادة الربح المقدر ولكنها لا يمكن ان تؤثر على السعر الكسبي والواقع انها ترفع الانتاج

---

(١) اذا كان فضل القيمة يساوي قيمة الربح نفسها او مجموع الارباح فيجب في مقابل ذلك ان لا نخلط بين السعر الكسبي وفضل القيمة اي الكسب المقدر . هناك سعر نستطيع ان نسميه السعر المتناسب مع فضل القيمة وهو القيمة المناسبة مع مجموع الارباح المطلوبة ، ومع رأس المال المتغير في حين ان السعر الكسبي هو النسبة بين الربح المقدر اي فضل القيمة الذي يمثل مجموعة الأرباح ، وبين رأس المال العام (ث . غ) .

او ثلاثة او اربعة اضعافه وهذا لا يتبعه تغيير في السعر الكسبي، فضرب رقمي كسر من الكسور بعدد واحد لا يغير قيمة هذا الكسر . هذه الحالة ، وهي حالة الرأسمالية في بدء عهدها ، كانت تصطدم بحدود وعقبات تصبح صعبة بل يستحيل اختراقهـــا ، وتزداد مناعتها يوماً بعد يوم ، كلما تطور الانتاج . فاذا عمدنا الى زيادة انتاج الاحذية مثلًا بمضاعفة مصانعها فسننتهي اخيراً الى عقبة ضيق المكان ونقص اليد العاملة . فلا يبقى امام الرأسمالي ، لزيادة فضل القيمة الا الامكانية الثانية التي تختلط بالثـــالثة . والواقع اننا نلاحظ في كلتا الحالتين الثانية والثالثة ان فضل القيمة يزداد باسرع مما يزداد رأس المال المتغير ، وبتعبير آخر ، ان زيادة السعر المتناسب مع فضل القيمة هو السبيـــل الوحيد لمنطق الاقتصاد الرأسمالي وهو السبيل الذي اتّبعه فعلًا . ان السعر المتناسب مع الربح انما يتحدد بدرجة استثمار الطبقة العاملة. ولزيادة هذا السعر ، اي لرفع ربح الرأسمالي ، يتحتم عـــلى الاقتصاد الرأسمالي الامعان في استثمار الطبقة العـــاملة، ولكن هذا الامعـــان في اضطهاد العمال لا يمكن ان يحدث الا في وجهتين :

١ ــ زيادة ساعات العمل وتخفيض الاجور .

٢ ــ استزادة قدرة العمال على الانتاج .

كانت الطريقة الاولى هي السائدة في مطلـــع عهد

الرأسمالية (١) ولكن سرعان ما اصطدمت بعقبات لا يمكنها التغلب عليها او اختراقها. فمن المستحيل ان يستطيع العمال الشغل اكثر من ساعات معينة في النهار ، وان يحتملوا تدني اجورهم تحت المستوى الضروري لسد رمقهم . والى هذه العقبات الطبيعية اضيفت في اواخر القرن التاسع عشر ، عقبات اشتراكية كأداء وهي تتلخص في تنظيم ساعات العمل وتصاعد الحركة العمالية ونضالها للحصول على الاجر الضروري لتأمين الحياة . وهكذا لا يبقى امام الرأسمالي الا زيادة القدرة على الانتاج ، ولا يقف في طريق هذه الزيادة — اذا بدأت في انطلاقها — الا فنية وسائل الانتاج .

لقد ظل الرأسمالي يبحث عن زيادة مقدرته على الانتاج ، منذ نشأة الرأسمالية يساعده في ذلك التقدم التقني الآلي الذي يعمل كل رأسمالي في سبيل استمراره وتطوره . والبلدان السباقة في هذا المضمار الفني هي البلدان التي تتمتع بمقدرة انتاجية كبرى. فالمقدرة المتزايدة على الانتاج هي اذن السبيل الوحيد المفتوح امام الرأسمالي لتطوير مشاريعه وضمان جدواها . ولكنها ايضاً السبيل الوحيد الذي يؤدي به الى نهايته . ان زيادة الانتاج امر يستحيل الا اذا استخدم الرأسمالي وسائل يطرأ عليها التحسن الفني

(١) ما زالت هذه الطريقة متبعة الى اليوم في الزراعة بالمستعمرات والبلدان المتأخرة . وقد كانت — عام ١٨٤٠ — مدة ساعات العمل الاسبوعية ٦٩ ساعة في انكلترا و٨٨ ساعة في فرنسا وفي الولايات المتحدة و٩٣ ساعة في المانيا .

وتتكامل تدريجيــاً ، يوماً بعد يوم ، حتى تبلغ ذروة التقنية « التكنيك » . واستخدام هذه الادوات يعني ان الجزء من رأس المــال الموظف كرأس مال ثابت (ث) يرتفع بصورة اسرع من ارتفاع الجزء الموظف بصفته رأس مال متغيراً (غ) ؛ ولكن بما ان (غ) هي وحدها المنتجة للربح فان الارتفاع الاشد سرعة بالنسبة الى (غ) يعني ان رقم الكسر (ث + غ) في المعادلة يزداد باسرع مما يزداد رقم فضل القيمة وهذا معناه هبوط في السعر الكسبي (اي السعر المحد ابتغــاء الربح) . وترتفع الطاقة على انتاج عمل من الاعمال بقدر ارتفاع رأس المال الثابت (الآلات ، والمنشآت ، والمواد الاولية) وهذا كما نعلم يرتفع بنسبة ارتفاع رأس المال المتغير (الاجور) وهذا كله يفضي الى ميل السعر الكسبي للهبوط (١) .

(١) نوضح ارتفاع رأس المال الثابت ارتفاعاً سريعاً بالنسبة الى رأس المال المتغير فنضرب مثلاً نأخذه من الطباعة او على الاصح من صناعة تنضيد الحروف ورصفها . فبدون اللينوتيب (الاداة التي ترصف الحروف آلياً) يرصف العامل المنضد ١٠٠٠ حرف في الساعة . اما بواسطة اللينوتيب فيستطيع ان يرصف ٦٠٠٠ حرف . فاذا انكب عشرون عاملاً على الشغل ثماني ساعات يومياً لكل منهم ، استطاعوا ان ينضدوا ١٦٠٠٠٠ حرف . واجر المنضد اليدوي في باريس هو (نوار ١٩٤٩) ١٢٢ فرنكاً في الساعة فيكون رأس المــال المخصص للاجور (رأس المــال المتغير) قد بلغ ١٩٥٢٠ فرنكاً اي ٥٨٥٦٠٠٠ سنويا . ولتنضيد هذه الحروف الـ ١٦٠٠٠٠ في يوم واحد يحتاج العمال العشرون الى رأس مال ثابت (خزانتين تحتويان على ٤٠ صندوقة من الحروف و١٠٠٠ كيلو من الحروف الرصاصية وسعرهما ٧٠٠٠٠٠

ولا شك في وجود عوامل مضادة (مثلًا : تدني قيمة رأس المـــال الثابت ...) تعترض هذا السعر الكسبي في ميله الى الهبوط فتخفف من سرعته او تعرقلها عرقلة فعالة بيد ان اتجـاه الحركة في خطوطها العامة يظل مائلًا الى الهبوط ، اذ ان مخرج الرأسمالية الوحيد هو النمو دون انقطاع ، او الزوال .

نعود فنجمل ما قلنا : نحن نعلم ان الربح هو العامل الاول والمحرك الاساسي للاقتصاد الرأسمالي . والبحث عن الكسب هو القانون الاساسي للرأسمالية . وهذا البحث عن الربح يؤدي الى المزاحمة بين الرأسمـــاليين ، وهذه المزاحمة تدفع كلا منهم الى توسيع مشروعه والقضـــاء على منافسيه وهذا يقود بدوره الى الحصر وتمركز وسائل الانتاج . ومع ذلك يستمر البحث عن الكسب وتتنافس فيه مصانع ضخمة ومشاريع جبارة ويشتد

فرنكاً فنسبة $\frac{\text{ث}}{\text{غ}}$ تكون $\frac{\text{٥٨٥٦}}{\text{٧٠٠}}$ وبواسطة اللينوتيب يكفي للقيام بالعمل لفسه، ثلاثة عمال ونصف العامل . واجرة العامل بآلة اللينوتيب ١٤٧ فرنكاً في الساعة فراس المال المتغير سيكون اذن ٤١١٦ فرنكاً في اليوم اي ١ ٢٣٤ ٨٠٠ فرنكاً في العام ، ويحتاج العمال – في عملهم الجديد – الى رأس مـــال ثابت ، مؤلف من ٤ آلات لينوتيب و٥٩٠ كيلو من الرصاص ثمنهـــا ٨ ١٠٠ ٠٠٠ فرنك فتكون عندئذ نسبة $\frac{\text{غ}}{\text{ث}}$ $\frac{\text{١٢٣٤٨}}{\text{٨١٠٠٠}}$ وهكذا يكون رأس المال المتغير ، بدون اللينوتيب ، اكبر ، تقريباً ، من رأس المال الثابت اما باستعمال اللينوتيب فيصبح سبع مرات اصغر . وقد تعمدنا في هذا المثل اهمال المنشآت والمواد الثانوية فهذه ليس من شأنها الا زيادة الفرق لصالح رأس المال الثابت .

تنافسها داخل البلد الواحد او بين بلد وبلد، وهذا يدفع الى زيادة القدرة على الانتاج ، دون انقطاع ، باستكمال فنية الانتاج ووسائله . وبما ان هذه الزيادة تستحيل الا بازدياد رأس المال الثابت ، ازدياداً تصاعدياً بالنسبة الى رأس المال المتغير ، فتكون الرأسمالية قد ادت ، في تطورها ، الى هبوط في السعر الكسبي ، هبوطاً نهائياً . وهكذا نرى في الربح — وهو العامل الاول في الاقتصاد الرأسمالي — مقتلاً للرأسمالية نفسها . فالبحث عن الكسب هو حجر الاساس وقاعدة الارتكاز في نشأة الرأسمالية وتطورها الجبار. ولكنّ تطور الرأسمالية يؤدي — كما رأينا — الى زوال امكانية الربح .

حيال هذه الظاهرة ، يرى الرأسماليون انفسهم مجبرين على الردّ . فاذا كان اصحاب النظريات الرأسمالية ينفون تدني السعر الكسبي ، فان غريزة حبّ البقاء تدلّ الرأسماليين على ان مصدر تدني السعر الكسبي المحتوم هو مصدر آلامهم . وعندئذ يجنحون الى التفاهم ، ويعمدون الى عقد الاتفاقيات، ويؤسسون شركات الاحتكار رامين من ورائها الى تحديد الانتاج وتقييده وتأمين حظهم من الارباح . ولهذا فان الرأسمالية ، ببلوغها حداً معيناً من التطور ، تتوقف عاجزة عن التقدم ، وبذلك يدخل المجتمع في مرحلة من الازمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية لا يقيّض له الخروج منها الا بالتخلص من الرأسمالية .

متناقضات الراسمالية :

تحمل الرأسمالية في اعماقها سلسلة من المتناقضات نشير فقط

الى اهمها وابرزها، فهي مصدر سائر المتناقضات وعمودها الفقري: ونعني بذلك التناقض الموجود بين صفة الانتاج التي هي اجتماعية وصفة ملكية وسائل الانتاج التي هي خاصة .

ان الرأسمالية – كما بيّنا – هي اقتصاد يرتكز على الاسواق اي ان نتاجها ليس معداً لاستهلاك المنتج ولكن ليباع سلعة في الاسواق الداخلية او الخارجية . وهذا يعني ان المنتج نفسه لا يستطيع ان يحصل على حاجاته الا بشرائها من السوق .

ومن الامور التي ادّى اليها تكامل الانتاج الرأسمالي ، تقسيم العمل. ولكنّ الرأسمالية بالغت في هذا التقسيم وسارت به حتى نهاية الشوط . الامر الذي جعل تطور الاقتصاد الرأسمالي مفضياً الى انتاج مُسَهَّم لكل منتج فيه سهم معلوم . فهو – اذن – محصول لتعاون جماعة . وليس ثمة من يستطيع القول: « انا الذي اوجدت هذا» «ولكن كل منتج يستطيع ان يؤكد مساهمته فيه » .

بالغت الرأسمالية في تقسيم العمل على هذا النحو وشجعت عليه لا في المجتمع فحسب بل في كل صناعة وكل مشروع على حدة. والعامل المعاصر ليس الا جزءاً من اداة متكاملة نستطيع ان نسميها «العامل الجماعي». وهي تتألف من مجموعة العمال المشتركين في مشروع صناعي او في صناعة معينة . والسلعة المصنوعة – السيارة مثلاً او الحذاء – تمر تحت ايدي عمال كثيرين قبل ان يتم صنعها ويسمي رجال الصناعة مراحل هذا العمل سلسلة. وكل

عامل هو بمثابة حلقة . والسلعة التي تم صنعها هي نتيجة لعمل جماعة ، شأنها في ذلك شأن الانتاج العام الذي هو محصول جهود المنتجين في المجتمع .

وهذا الانتاج الذي نحصل عليه بتعاون سائر المنتجين ، ضروري للمجتمع . وبما ان كل منتج لا يحقق منه الا جزءاً ، فهو لا يستطيع ان يسد حاجاته بهذا الجزء وحده كما ان العامل في مصنع للاحذية ، اذا كانت مهمته تنحصر في قطع النعال وصناعتها ، لا يستطيع ان يسد حاجته الى الاحذية بالنعال وحدها ، لانه يحتاج في الواقع ، الى زوجين من الاحذية كاملين ، وهما نتيجة لعمل مجموعة من عمال المصنع . وشأن عامل الاحذية في هذا شأن المنتج في صناعة معينة ، فهو لا يستطيع ان يسد حاجاته كلها بما تنتجه صناعته فحسب ، بل انه ليحتاج الى مجموعة من عمليات الانتاج وهي من اختصاص جماعة من الناس .

ولهذه الظاهرة دلالة عميقة تزداد عمقاً ووضوحاً اذا ضربنا مثلًا بعمال الصناعات التي تنتج ادوات الانتاج : كالآلات الحديدية والفولاذية في مصانع الصلب وسواها . فالعمال في هذه الصناعات انما يضطرون للجوء الى الصناعات التي تنتج بضائع الاستهلاك لسد حاجاتهم ، وهذه بدورها تحتاج الى مصانع آلات الانتاج لتأمين سيرها والمضي فيصناعتها. فالانتاج هو — اذن — اجتماعي بالدرجة الاولى لانه نتيجة لمساهمة جميع العاملين ولأن

كلا منهم لا يعمل لسد حاجاته الشخصية ولكن لسد حاجات جزء من اجزاء المجتمع .

ان تطور الانتاج ونموه في كنف الرأسمالية (التي تقضي على جميع المنتجين المستقلين وهؤلاء كما نعلم ينتجون هم انفسهم ما يحتاجون اليه) يضع المجتمع امام قضية موته او حياته . وتعترض هذا التطور عقبات منها طبيعة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وغيرها .

والواقع أن على الانتاج ، وقد اصبح اجتماعياً ، ان يخضع لعامل واحد ، ويتجه شطر هدف لا يعدوه ولا يحيد عنه الا وهو سد حاجات المجتمع . ولكن هذا لا يحدث اليوم فعلا في البلاد الرأسمالية . فبما ان ملكية وسائل الانتاج هي ملكية خاصة ، وبما ان وسائل الانتاج (وبالتالى الانتاج نفسه) هو ملك الرأسماليين ، اي ملك اولئك الذين وظفوا رؤوس اموالهم في المشاريع الرأسمالية، فلن يكون للانتاج سوى هدف واحد: الربح . وهذا يعني ان الانتاج يتزايد ما بقي الربح مضموناً ، ولكن ما ان تزول امكانيات الربح حتى يتوقف الانتاج مهما بلغ من شدة الحاجة اليه .

وهكذا فان الصفة الخاصة لملكية وسائل الانتاج مناقضة لصفة الانتاج التي هي اجتماعية . وهذا التناقض يزداد خطورة وضراوة كلما عمت الرأسمالية ونمت، مؤدياً الى ازمات ومنازعات اجتماعية تزداد ضخامة وجبروتاً يوماً بعد يوم . ويستمر الحال

على هذا المنوال ـ الرأسمالي ـ الى ان يجيء يوم يكاد المجتمع يختنق فيه تحت ضغط غلافه الرأسمالي ، ويرى انه محمول على التخلص من الرأسمالية . ويعقب هذه العملية الشاقة المؤلمة منازعات ومعارك قد تكون شديدة ضارية او خفيفة صامتة ولكنها محتومة على كل حال ، ولا بد من وقوعها .

يمثل الرأسماليون صفة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ويمثل العمال صفة الانتاج التي هي اجتماعية عامة . والتناقض بين الانتاج ـ الذي هو اجتماعي ـ والملكية الخاصة لوسائل الانتاج، يبدو لنا بصورته الجلية المتصاعدة في : صراع الطبقات . لقد كان الرأسماليون في الماضي يصارعون العمال واليوم انعكست الآية فاصبح العمال يصارعون الرأسماليين . هذا هو المظهر الحديث لتصارع الطبقات في طول العالم وعرضه .

تطور الراسمالية :

حين صدر البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ كانت الرأسمالية قد بدأت تصبح المظهر السائد في الاقتصاد . ولكنها كانت فردية حرة على حد سواء . ونعني بكونها فردية شيوع المشاريع التي كان يملكها افراد رأسماليون ويستثمرونها . وكان المشروع الفردي هو المظهر الغالب على الانتاج الرأسمالي . ونعني بكونها « حرة » انها لم تكن تعرف الا قيداً واحداً ووازعاً قانونياً لا وازع لها سواه : « حرية العمل ... حرية التصرف » هكذا كان شعارها .

ولكن قانون المزاحمة هذا ، وبه وحده يعترف الرأسماليون، سواء أكانت الرأسمالية في مطلع عهدها ام كانت في حالة النزع الاخير ، هذا القانون الذي يمجده الرأسماليون النظريون انما يؤدي ، كما رأينا ، الى الحصر والاحتكار وتمركز وسائل الانتاج في ايدٍ قليلة مستثمرة .

« وحرية العمل... » تضحي في الواقع شريعة الغاب وفي حماها يبتلع الاقوياء والدهاة الضعفاء والسذج . وفي البدء يحدث هذا التمركز دون ان يزول الطابع الفردي عن المشاريع الرأسمالية الشخصية . ولكن صاحب العمل الضخم ، العظيم في منشآته ووسائله ، يحلّ محل العامل اليدوي وصاحب المشروع الصغير . ثم يكون عهد ملوك الصناعة : فهذا ملك الفحم وذاك ملك الحطب وذلك ملك الخبز.. وآخر.. ملك الدماء المجمدة..

وتلعب بعد ذلك المزاحمة دورها . فيزداد التمركز شدة وعنفاً . وتتضخم المشاريع شيئاً فشيئاً حتى تطوي حدوداً تقرب من الخيال وتدنو من الاسطورة . وبتقدم الفنون الآلية تأخذ اثمان آلات الانتاج بالارتفاع ويعجز فرد واحد عن النهوض بمشروع رأسمالي كبير ، فتصبح المشاركة بين رأسماليين عديدين ضرورة ماسة . فالمشروع الرأسمالي الفردي يخلفه مشروع رأسمالي جماعي . وهذه الشركات الجماعية ليست على النمط الذي تخيله لويس بلان والاشتراكيون الذين سبقوا ماركس (في النصف الاول من القرن التاسع عشر) بل انها بمثابة شركات

او اتحادات او جبهات بين رأسماليين عتاة . إنه عهد الشركات ، الشركات التعاونية او المغفلة او ذوات الاسهم المحدودة...

والشركات تتمتع بخصائص تضمن لها ان تسبق المشاريع الرأسمالية الفردية في مضمار الصناعة والانتاج والبيع . فهي تساعد على استخدام مبالغ يوفرها افراد كثيرون ، وذلك باصدارها الاسهم والعقود . وبفضل هذه الخصائص تطورت الشركات تطوراً سريعاً غريباً في سرعته . وفي مطلع القرن العشرين كان يبدو جلياً ان الشركات تسيطر على الانتاج الرأسمالي سيطرة تامة .

وقانون المنافسة ، وقد ادى الى تصارع الملايين من اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة ، في اوائل القرن التاسع عشر قاد هو نفسه الى تصارع بضعة عشر الف شركة كبيرة في اوائل القرن العشرين ، اي بعد ماية عام . اما التفاهم للكف عن المنافسة ، فكان مستحيلاً في البداية ، حين كان الملايين من اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة يتنازعون السوق، ولكنه اضحى ممكن التحقيق حين تضاءل عدد المنتجين وانحصر في بضع شركات عظمى . وهكذا شهد القرن العشرون النقابات الرأسمالية واتحادات الاحتكار ، وسائر الاسماء التي تعني كلها اتفاق الرأسماليين بغية احتكار الاسواق الوطنية الداخلية فالعالمية الخارجية ، واستثمارها. وهكذا وبنشوء الشركات الجماعية زالت ظاهرة الرأسمالية الفردية، هذه الظاهرة التي اعتقد اقطاب الثورة الفرنسية وقادتها انهم

مخلدوها . وبنشوء النقابات الرأسمالية ، وشركات الاحتكار والحصر ، والتعاونيات الرأسمالية ، والاتفاقيات والاتحادات ، زال مظهر الرأسمالية الحرّ وحل التنظيم الحصري الاحتكاري محل « حرية العمل وحرية التصرف » . والرأسمالية ، وقد نشأتْ فردية حرّة ، فاضت عن حدودها الصناعية اليدوية فأضحت — الآن — رأسمالية جماعية . وهي ، بتطورها على هذا النحو ، قد تغيرت . وهذا التغير يتلخص بانتقال وسائل الانتاج من الملكية الخاصة الى الملكية الجماعية. ولا شكّ في ان هذا لا يعني ان المجتمع اصبح يملك هذه الوسائل . بل انها ظلت في يد فئة صغيرة من الرأسماليين المتمولين . ولكن لا يسعنا انكار حقيقة جلية جديدة : وهي ان مظهر ملكية وسائل الانتاج ملكية جماعية قد خرج فعلاً الى حيز الوجود ، وان الرأسمالية نفسها هي التي اوجدته .

واذا بلغت الرأسمالية مرحلة الشركات المساهمة ، لم يعد لها الوجه الذي كانت تظهر به في مطلع عهدها وكان ثمة بون شاسع بين المرحلتين ، وكان هذا الفارق ، في الكمية والنوع على حد سواء : من ناحية الكمية ، لان الملكية الخاصة كانت اكبر شأناً واقوى تمركزاً ، ومن ناحية الكيفية ، لان هذه الملكية الخاصة لم تعد تتصف بالمظهر الفردي ، بل بالمظهر الجماعي الذي يعبر عنه في المجتمع بالمساهمة . ولا زالت الملكية خاصة ، بمعنى ان وسائل الانتاج هي ملك جماعة من الافراد — دون غيرهم — . ولكنها

لم تعد فردية لان ملكيتها لم تقتصر على شخص واحد دون سواه .

ان المظهر الجماعي للملكية الخاصة – اذا صح التعبير – هو تقدم اكيد ، وتخطٍ للمظهر الفردي . انه هو الذي اتاح استثمار الثروات الضخمة الهائلة، وتحسين شؤون البشر واحوال معيشتهم. ولهذا السبب كان كل جهد يبذل في حماية مظاهر الملكية الفردية (التي لا تزال موجودة) والحد من اتجاه الملكية الفردية المتكاملة نحو مظهر جماعي جديد ، جهداً رجعياً .

ان المظهر الجماعي للملكية الخاصة لا يمكن ان يسبق او يتخطى الا بالملكية الجماعية الصحيحة . اي الملكية العامة . وسنلمس في ابحاثنا القادمة حقيقة هذه القاعدة ، ونرى الفرق الكيفي بين المظهر الجماعي للملكية الخاصة والمظهر الفردي في دور الرأسمالي ومهمته .

ففي مرحلة الملكية الفردية نرى الرأسمالي صاحب المشروع، وقائد الصناعة ، والرجل الذي يوجه العمليات الصناعية ويبث فيها الحياة ، فينجز مهمة تقنية واقتصادية . اما في المرحلة الجماعية فالرأسمالي يكف عن القيام بهذه المهمة المزدوجة التي يعهد بها الى عامل اجير يعينه مجلس ادارة الشركة او تعينه جمعية المساهمين. وتنحصر مهمة الرأسمالي عهدئذ بتقديم رأس المال وقبض الارباح. وهكذا يصبح عنصراً طفيلياً في جسم المجتمع يقبض ضريبة مفروضة على الانتاج. وتضحي هذه الضريبة، في نهاية المرحلة عبئاً

فادحا وعقبة مانعة من تطور الانتاج وتكامله . وتنشأ ردة فعل مباشرة من المجتمع على هذه العقبة وذلك بتكثير الضرائب على الشركات ، وتحديد ارباحها ، وبصورة غير مباشرة ، بالمراقبة ، وتحديد الاسعار ، وتنظيمها حسب منطق اقتصادي جديد .

واخيراً نرى ان المظهر الجماعي للملكية الخاصة ، بصفته شركة بين رأسماليين ، يدفع الى تشريع خاص . فالمجتمع يكتسب صفة الشخصية المدنية ، فيجب – والحالة هذه – ان تعلن بصورة عـامة مؤيدة بالقوانين والنظم . وباصدار العقود والاسهم واستخدام المبـالغ المذخرة بما فيها المبـالغ الشخصية الضئيلة – وعندئذ – يتكامل التشريع وتصبح مراقبة الشركات ضرورة ماسة . وهكذا فالرأسمالية لم توجد ، بتطورها نفسه ، المظهر الجماعي لملكية وسائل الانتاج فحسب ، بل انها اوجدت ايضاً تشريعاً ملازماً له ومنبثقاً عنه .

بذور الاشتراكية :

نحن لا نعتقد بان الاشتراكية هي نظام او مذهب صنع مسبقاً ، وأعدت فيه لكل شيء عدته ، بانسجام وتنسيق ، وتنبؤ بكل حادثة اجتماعية او كل احتمال تاريخي . فهي ليست نظاماً يعرض على البشر بديلاً من النظام السائد الذي لمس الجميع عيوبه ومفاسده . الاشتراكية هي مظهر تاريخي للمجتمع ، يصبح ضرورياً محتوماً حين يبلغ المجتمع درجة تطورية معينة . وهذا يعني ان على الاقتصاد الاشتراكي ان ينشأ وينمو في صلب

الرأسمالية نفسها ، بل ان عليه ان يبلغ درجة معينــة من النضج قبل ان يكون المظهر المسيطر في المجتمع . فعلينا ان نلتمس اذن بذور المجتمع الاشتراكي في المجتمع الرأسمالي . نقول بصراحــة « بذور الاشتراكية » اذ لا نتوقع وجود مجتمع اشتراكي مصغر في صلب المجتمع الرأسمالي نفسه ، ولا نستطيع ان نجد في هذا المجتمع – مهما حاولنا – غير مظاهر اولية ناشئة ، من الاقتصاد الاشتراكي العتيد .

ان انقلاب الرأسمالية ، وتحولها من مظهر الى مظهر ، يجلو لنا بوضوح، ولادة هذه المظاهر التي تبشر بتطور مجتمعي محتوم، وهذه اهم خصائصها :

١ – يصبح الانتاج اشتراكياً اجتماعياً .

٢ – تزول عن وسائل الانتاج صفتهـا الفردية وتكتسب صفة جماعية .

٣ – يحل العمال الاجراء محل صاحب العمـل الرأسمالي في مهمته التقنية والفنية والاقتصادية .

٤ – تقوم شركات جماعية بتنظيم الانتاج والتوزيع .

هذه هي المظاهر المرهصة بالاقتصاد الاشتراكي . وقـد يبدو بعضها متطوراً او محدود التطور . والواقـع ان الانتاج ، في الاقتصاد الاشتراكي هو اجتماعي على وجه التحديد . وصفــة الانتاج الاجتماعية هذه هي التي تنتشر اليوم فعـلًا . وآلات الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي ملك الجماعة : ملك المجتمع بأسره.

والرأسمالية ، وقد ادت الى الشركات المساهمة ، تكشف لنا عن القاعدة الاساسية للاشتراكية في بدء نشوئها ونعني بهذه القاعدة المظهر الجماعي الذي تتلبسه الملكية . وهو مظهر محدود في اول العهد ولكنه لا يتوقف عن النمو والتطور والتكامل . وسواء أكانت وسائل الانتاج ملك مائة مساهم او الف او عشرة آلاف ام كانت ملك المجتمع بأسره، فان المظهر الجماعي التعاوني، يظل هو السائد . والفرق بين هذه الحالات جميعها لا يكون الا في الناحية الكمية . وما يقال عن ملكية وسائل الانتاج يقال عن ادارتها وتوجيهها . ففي الشركة المساهمة يعهد بالمهام الادارية الى عمال أجراء كما يحدث تماماً في ظل النظام الاشتراكي. ولا يكون الفرق هنا ايضاً الا في الكمية . فالمساهمون هم الذين يُعيّنون مديري مشاريعهم ويراقبونهم . اما في ظل النظام الاشتراكي فالمجتمع بأسره يعينهم ويراقبهم .

الاقتصاد الاشتراكي هو اقتصاد منسق تنسيقاً عضوياً . وفيه يتناسب الانتاج مع الحاجات ويضمن التوزيع وفقاً لهذه الحاجات. وتنظيم الانتاج والتوزيع بواسطة الشركات الحصرية انما هو نفسه خطوة اولى في هذا السبيل . والواقع ان الانتاج في هذه الحال يكون بحساب ، وبنسب معلومة، وفقاً لامكانيات استهلاك الاسواق ، والتوزيع يكون ايضاً متناسباً مع حال هذه الاسواق ومن الطبيعي ان لا تهتم الرأسمالية بالانتاج ، في عهد شركات الحصر ، الا بمقدار ما يدرّ عليها من ربح . فهي لا

تهتم الا بالربح ولا تعمل الا على قاعدته . ولكن واقعاً آخر يكمن في هذه المرحلة ، وهو ان الانتاج والتوزيع قد نظما ؛ ويكفي ان نستبدل هذا التنظيم الرأسمالي المرتكز على مصالح اقلية من المتمولين ، بتنظيم يرتكز على مصالح المجتمع بأسره ليكون لدينا اقتصاد اشتراكي . اذن فهنا ايضاً نجد بذرة من بذور المجتمع الاشتراكي .

وهكذا فالاقتصاد الاشتراكي ينشأ في صلب الرأسمالية وسنرى في تتمة الحديث ان عهد اقتصاد الدولة زاد في تحديد هذه النشأة وانمائها وتطويرها (١)

(١) راجع القسم الثالث – الفصل الثالث .

القسم الثاني

عامل الارادة

تدخل البشر

يتألف المجتمع الرأسمالي ، شأن كل مجتمع ، من كيان اقتصادي هو اساسه المادي، وقد سماه ماركس كيان الاساس، ومن كيان سياسي هو بمثابة تبلور للكيان الاقتصادي تبلوراً حقوقياً وانعكاسه في عالم الواقع وقد سماه ماركس الكيان الاعلى .

يتشكل الكيان الاقتصادي للمجتمع شيئاً فشيئاً وبصورة لا واعية وهو نتيجة للصراع بين البشر والطبيعة الذي يخوضه الانسان لينتزع من الطبيعة ثرواتها الضرورية للحياة البشرية من هذا الواقع البسيط يبدأ الكيـــان الاقتصادي بالتحول والتطور كما يشاء البشر ، او لا يشاؤون ، وتحوله هذا وتطوره مرتبط اوثق الارتباط بتقدم الفنون الآلية وتكاملها

ويقـــابل هذا ان الكيان الحقوقي للمجتمع ، اي مظهره التشريعي القانوني ، وهو تعبير عن كيـــانه الاقتصادى ، هو

بالتالي ، عمل واع مدروس ؛ انه من عمل العقل البشري الحر .

استطاع الكيان الاقتصادي للرأسمالية ان يتطور ويتغير حتى توصل الى فرض مظاهر اشتراكية للانتاج . ولكن كيانها القانوني لم يخضع للتحولات ذاتها ، ولم يمر في اطوار مثل تلك . فأدى هذا الى خلل وقع بين الكيانين اللذين يشكلان كلًا لا ينفصم : خلل رهيب هو السبب في زوال الاستقرار وانتشار الفوضى التي يعانيها المجتمع الرأسمالي منذ الحرب العالمية الاولى . وهذه الحالة المضطربة ، غير المستقرة ، آخذة بالتفاقم ، وخطورتها تشتد يوماً بعد يوم ، دافعة المجتمع الى البلبلة والفوضى ولن تبرح هكذا ما دامت العضوية التشريعية القانونية بعيدة عن الانسجام مع العضوية الاقتصادية التي طرأ عليها — في الواقع — تغير كبير .

ولكن هل من الضروري ان يعمد البشر الى عمل واع مدروس يغيرون به الوجه القانوني ، المظهر القانوني ، العضوية الحقوقية للمجتمع الرأسمالي ؟

واية فئة من البشر تقوم بهذا العمل ؟

لا يقوم بهذا العمل سائر البشر وجميع فئاتهم على السواء . ولكن يقوم به اولئك الذين تتناسب مهمتهم الاقتصادية مع مظاهر الانتاج الاشتراكية التي دعت الرأسمالية الى وجودها . فالرأسمالية اوجدت هؤلاء الرجال ايضاً حين اوجدت مظاهر الانتاج الاشتراكية . ونعني بهم الاجراء ، او العمال

بالاجر (١) .

ولا شك في ان بعض الرجال التابعين لطبقات اجتماعية اخرى (حتى للطبقة الرأسمالية) يمكن ان ينضموا الى صفوف الطبقة العاملة ويشدوا ازرها في صراعها . ولكنهم عندئذ يغادرون مواقعهم من الساحة الرأسمالية ، ومراكزهم من المجتمع البورجوازي الاستثماري (اي انهم يتخلون عن مصالح طبقتهم) وينتقلون الى صفوف العمال المناضلين .

ويكفي ان نستعرض سائر طبقات المجتمع لنتأكد من ان

---

(١) العمال – الاجراء – البروليتاريون . ثلاث الفاظ تطلق على طبقة واحدة . ومع ذلك فلفظة اجير في نظرنا هي اللفظة الادق .

والحقيقة انها تدل على دور اقتصادي محدد . دور يتميز عن سواه من ادوار الرأسماليين سواء أكانوا من صغار الصناع ام كبار الرأسماليين . اما لفظتا «عمال» و « بروليتاريون » فحدودتان ، لانهما تطلقان على عمال المصانع وحدهم .

وقد يعترض على لفظة اجير قائل بانها تشمل ايضاً مدير المصنع شمولها العامل ، ورئيس الورشة ، والمهندس وسواهم . وهؤلاء – في نظر البعض – لا يميلون الى تحطيم الاطار القانوني للمجتمع . ولكن هذه الحجة مردودة اصلاً. فهناك ايضاً عمال بروليتاريون لا يريدون الثورة لتحطيم الاطار القانوني ، المظهر القانوني ، العضوية القانونية المجتمع الرأسمالي . بل هناك من يضعون انفسهم فيخدمة المدراء والرأسماليين (مثلاً : العمال الذين يدعون الى انهاء الاضراب) وقد يساعدون رجال البوليس ليدمروا عمل رفاقهم وابنــاء طبقتهم . وليس موقف هذه الفئة من الاجراء او تلك هو المهم هنا ، بل موقف الاجراء مجتمعين . وهذا الموقف لا يمكنه في النهاية ان يتناسب الا مع مهمته الاقتصادية وقدره المحتوم . لهذا نفضل كلمة اجراء ولكن لنتجنب التكرار الممل سنستعمل احياناً لفظة الطبقة العاملة لان الطبقة العاملة والاجراء شيء واحد .

الطبقة العاملة وحدها هي المدعوة تاريخياً لاتمام الثورة الاقتصادية الاشتراكية المنتظرة :

الطبقات

ليس في المجتمع الرأسمالي البحت الا طبقتان : الرأسماليون والاجراء . ولكن ليس ثمة من رأسمالية صرفة . وبما ان التاريخ هو حركة دائمة فقد استحال علينا ان نجد مرحلة تاريخية موحدة العناصر ، وعلى حالتها الصافية المحضة . بل ان هذه تكون دائماً مع سواها خليطاً من الماضي والحاضر والمستقبل .

واذ نقول « مجتمع رأسمالي » ، فهذا يعني فقط الحديث عن مجتمع تكون الرأسمالية فيه المظهر المسيطر على الانتاج ولكن الى جانب الرأسمالية تنبثق مظاهر عديدة للانتاج وطبقات من صنع الماضي واعداد الحاضر : من ملاكي الاقطاع الى الصناع اليدوين الى المزارعين الاحرار الى العمال البروليتاريين .

اذن فالمجتمع الحديث يتألف من خمس طبقات : الرأسماليين ، الاجراء ، المزارعين الاحرار ، واصحاب الصناعات اليدوية الصغيرة (١) .

المزارعون الاحرار – الصناع اليدويون :

هاتان الطبقتان تشكلان طبقتين وسيطتين اي انهما ليستا

(١) اما المهن الحرة فهي في نظر علم الاقتصاد صناعات يدوية صغيرة .

رأسماليتين ولا اجيرتين ولكن فيهما من كل طبقة بعض صفاتها . وتطور الرأسمالية يهدد دائماً هاتين الطبقتين . فالرأسمالية تميل دائماً الى دفع هؤلاء الى طبقة الاجراء (بواسطة التمركز : حصر وسائل الانتاج وادواته بايد رأسمالية قليلة) ولذلك نجد من رجال الطبقتين الوسيطتين ميلاً الى مقاومة الرأسمالية . ولكن الصفات الاساسية لنضالهم ضد الرأسمالية تظل رجعية . فهي تنحصر في الدفاع عن المظاهر الوسيطة للانتاج والمحافظة على وجودها . وهم يريدون بذلك ايقاف عجلة التاريخ عن دورانها المحتوم (١) !

اذن فليس بوسع هاتين الطبقتين المبادرة الى تحطيم الكيان الحقوقي ، او الاطار التشريعي للمجتمع الرأسمالي ؛ ولكن بوسع رجالهما ان ينضموا الى رجال الطبقة العاملة في صراعهم ضد الرأسمالية ولكن يتحتم عليهم في هذه الحال ان يتخلوا عن مصالحهم الآنية في سبيل مصالحهم المستقبلة ويتخلوا عن وجهة نظرهم الخاصة البرولتيارية(٢) .

---

(١) وقد ينجحون في بعض الاحيان موقتاً. ولكن المجتمع باسره يضعف من جراء ذلك. وهذا ما يحدث اليوم في فرنسا حيث نجحت هاتان الطبقتان الوسيطتان في تثبيت اقدامهما والبقاء بل الانتعاش والازدهار في بعض المرافق (التجارة مثلاً..) وهكذا تدنت قوة فرنسا فبعد ان كانت القوة العالمية الثالثة عام ١٩١٣ هبطت الى الدرجة الحادية عشرة واليوم تمزقها الآلام بسبب اختلال الانتاج والتوزيع وتشرف على هاوية الخراب والدمار فيسارع روساء الجمهورية الى تغيير الوزارات – في سبيل الاصلاح – وتعديل مناهج الاذاعة ...

(٢) البيان الشيوعي

ملاكو الاراضي :

هؤلاء يشكلون طبقة طفيلية كأحقر ما تكون الطفيليات، طبقة لم تعد تتناسب مع اية مهمة او اي دور اقتصادي . وان دخلها اي ايراد الاراضي ، لهو ضريبة حقيقية تستوفيها من المجتمع بغير حق . ومصير هذه الطبقة مرتبط ولا شك ، بمصير ملكية الارض الخاصة . ومصالح هذه الطبقة تقضي بالاحتفاظ بالملكية الخاصة بأيّ ثمن . فهي اذن طبقة للجذور الرجعية فيها عمق بل اعماق . وهي العدوّة الطبيعية للاشتراكية الظافرة . وفي المعركة التاريخية التي يقف فيها الرأسماليون والعمال وجهاً لوجه ، يدعم ملاكو الاراضي الرأسماليين دائماً باسم الملكية الخاصة « المقدّسة » ، وفي جميع بلدان العالم مثل اصحاب الاراضي وما زالوا يمثلون اعنف ردة فعل على الاشتراكية وابطالها .

الراسماليون :

لن نكثر من ذكر التفاصيل حول الطبقة الرأسمالية ، هذه الطبقة التي يعرفها العامة باسم « البورجوازية » ولما كان المظهر الحقوقي للمجتمع الرأسمالي متمشياً مع مصالح هذه الطبقة ، فإنها تدافع عنه ، ولا يحتاج هذا الموقف الى تعليل: فإن تحطيم المظهر الحقوقي للنظام الرأسمالي يعني تدمير البورجوازية كطبقة . فالطبقة البورجوازية هي اذن الخصم المباشر للاشتراكية . والصراع التاريخي في عصرنا الحاضر انما هو صراع بين الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة . وهو صراع طبقي . ان معركة

حاسمة تدور رحاها اليوم في جميع ارجاء العالم . وعلى مصيرها يتوقف مصير المجتمع الحديث .

***

رأينا مما سبق ان الطبقات الأربع التي تحدثنا عنهـــا هي طبقات رجعية تتعارض مصالحها الطبقيـة مع الاشتراكية . ولم يبق علينا الا الحديث عن طبقـة العمال الاجراء . فهذه الطبقة هي حقاً ، وتاريخياً ، الطبقة الثورية الانقلابية الوحيدة . وهي وحدها التي تستطيع القيـام بالانقلاب الاشتراكي الذي ينتظم المجتمع بأسره .

العمال :

العمال هم النتاج الصادر مباشرة عن النظام الرأسمالي . وكلما تطورت الرأسمالية ونمت ، ازداد عدد العمال . وقد رأينا انه عند ظهور الشركات المساهمة ، يعهد بالمراكز الادارية نفسها ، في المشاريع الجماعية ، الى العمال الاجراء .

ولما كان العمال الاجراء لا يملكون وسائل الانتاج ، فان زوال الملكية الخاصة لا يتعارض مع مصالحهم الطبقية ولا يصطدم بها . بل على العكس ، فان زوال الملكية الخاصة يخدم هذه المصالح والواقع ان تأميم آلات الانتـاج او تمليكها للجماعة يعني ان الربح المقدر (فضل القيمة) لم يَعُدْ حكراً لبعض المالكين بل بات راجعاً الى المجتمع . وتحطيم المظهـر الحقوقي للرأسمالية هو — اذن — ملائم لمصالح الطبقـة العاملة الاجيرة . واهم من هذا

ان الرأسمالية تبلغ مرحلة معينة من تطورها فتصبح عقبة في وجه تطور القوى المنتجة ونموها . وعندئذ يصبح تحطيم كيانها الحقوقي ضرورة حيوية بالنسبة الى العمال الاجراء خاصة وان تحسين امور معايشهم مرتبط بنمو هذه القوى ومعلق بها .

الطبقة العاملة هي — اذن — طبقة المستقبل . وهي ، في جميع البلدان، الطبقة الوحيدة التي تطورت ونمت بسرعة عجيبة. وكلما اخذت ملكية الدولة تحل محل الملكية الخاصة ، كلما تقدمت الطبقة العاملة وتطورت؛ على حين تُستبعد جميع الطبقات الاخرى وتُحصَر في الفروع الثانوية للاقتصاد ثم تقل اهميتها بانتظار زوالها النهائي .

وبتعميم ملكية الدولة (وسنرى في ما بعد ان اتجاه الانقلاب الاشتراكي يسير في هذا السبيل كما حدث في الاتحاد السوفياتي وفي عدد كبير من الصناعات الاوروبية الغربية) لن يبقى في المجتمع الا العمال الاجراء .

اذن فالطبقة العاملة ، هي بحق ، الطبقة الثورية التي تقع على عاتقها تاريخياً مهمة تحطيم المظهر الحقوقي للمجتمع الرأسمالي . وليس من شك في ان الامر لا يتعلق بمعرفة ما يهدف اليه هذا العامل او ذاك ، او ما تعتبره الطبقة العاملة بأسرها هدفاً مؤقتاً لها ، بل المهم ان نعرف ماهية هذه الطبقة ، العاملة وواجبها التاريخي ودورها ، المتناسبين مع شخصيتها « ان هدف الطبقة العاملة ودورها التاريخي قد حُدّدا لها ، بصورة ملموسة، لا تقبل

الجدل ، مع كل ما له علاقة بمركزها من الوجود ، شأنها في ذلك شأن سائر الطبقات في المجتمع البورجوازي الراهن(١) » .

ان طبقة العمال الاجراء هي ثورية تاريخياً . نقول تاريخياً لان مصالحها كطبقة ، موافقة لتطور القوى المنتجة . « ولكن العمال الاجراء ، سواء انظرنا اليهم كأفراد او كجماعات من المهنيين، قد يكونون رجعيين. وعليهم لكي يكونوا ثوريين، ان يتعدوا مرحلة التنظيم المهني وينتظموا في طبقة، في حزب طبقي(٢)» وعليهم ايضاً ان يعوا اعمق الوعي الدور التاريخي لطبقتهم .

وعلينا الآن ان نلقي نظرة على تطور الطبقة العاملة ، لنرى هل هو حقاً سائر في هذا الاتجاه ؟

* * *

الحركة الاشتراكية :

اشرنا في القسم الاول من هذا الكتاب الى ان قيمة كل سلعة تقسم الى جزأين : جزء يمثل العمل التالد (المواد الاولية ، والثانوية ، واستهلاك الآلات ، والمنشآت) والجزء الآخر يمثل العمل الطارف الذي اضيف الى الماضي ، اي العمل الذي يحول المادة الاولية الى سلعة . وقد اشرنا ايضاً الى ان هذا الجزء من قيمة السلعة (الذي يمثل العمل المضاف) يقسم بدوره الى جزأين: احدهما يمثل الاجور والآخر فضل القيمة الذي يقدره الرأسمالي

(١) ماركس – المؤلفات الفلسفية .
(٢) البيان الشيوعي .

اويسعى اليه . ولهذا فان كل زيادة في الاجور تُنْقِص من فضل القيمة اي ربح الرأسمالي والعكس بالعكس .

تنازع القوى الاجتماعية :

ان قيمة كل من هذين الجزأين ، نعني الاجر وفضل القيمة انما تحدد بنسبة قوة كل من الطبقتين المتنـــازعتين : الرأسمالية والعاملة . وان الحركة العمالية المجاهدة في سبيـل زيادة الاجور وانقاص مده العمل اليومي تؤدي فقط الى منـــازعة الرأسمالي ومقاسمته قيمة العمل المضاف . ولكن الانتاج الرأسمالي لا يمكن ان يوجد الا اذا كان رابحاً . وفي ظل النظام الرأسمالي يتوقف الانتاج اذا كفّ عن تقديم الربح الى صاحب المشروع .

وصراع العمال في سبيل حياة افضل، بمستواها وشروطهـــا وظروفها ، ونتيجته المحتومة انقاص فضل القيمة اي انقاص ربح الرأسمالي ، هذا الصراع يصطدم بعقبـة كأداء ، وهي ضرورة الربح ، الربح باي ثمن .

وبتعبير آخر فان تحسين مستوى العمال ، ورفع شأن الطبقة الكادحة ، لا يمكن ان يتجاوز ، في ظل النظـــام الرأسمالي ، حداً معيناً وقد يكون هذا الحد متدنياً او عالياً اوممتازاً وفاقاً للبلاد التي يعيش فيها العامل ولكنه – بالغاً ما بلغ هذا الحد – يقف عند عقبات لا يمكنه اجتيازها الا اذا طرح من جديد ، على بساط البحث ، قضية وجود الطبقـة الرأسمالية والنظـام الرأسمالي .

ومعنى هذا ان نضال العمال المحدود بالمطالب المباشرة ، يصبح في نهاية امره مثل عمل سيسيف(١) وقد يستطيع عمال احدى المهن ان يحسنوا شؤون حياتهم ولكن بانسياقهم مع انانية مهنية ضيقة جداً ، ورجعية جداً، وعلى حساب سائر رفاقهم من ابناء الطبقة العاملة . ويعقب هذا خلل اقتصادي عنيف يعجل في نهاية الرأسمالية خالقاً لهـا الازمات . ثم تأتي البطالة لتلاشي المكاسب والارباح وكذلك تستطيع الطبقة العاملة في بلد من البلدان ان تحسن ايضاً ظروف حياتها ولكن بانسياقها مع انانيتها القومية ؛ هذه الانانية القومية الرجعية . وقد يكون وصولها الى غاياتها على حساب عمال البلاد الاخرى. وعلى كل فلن يكون ربحها غير ربح عابر محدود . اذ انه كلما انتصرت الانانية القومية مرّة، زادت ازمة الرأسمالية خطورة واقتربت خطوة من الهاوية ، ذلك لان احتكار الاسواق العالمية يصبح ضرورة ملحة لكل وطن من الاوطان . والحرب – وهي نتيجة هذا التنازع الاقتصادي – تحتدم اخيراً لتلغي الارباح وتلاشي المكاسب(٢).

---

(١) سيسيف: رجل يوناني اسس كورانتوس واشتهر بحيلته والحاده. حكمت عليه الآلهة بأن يدفع صخرة كبيرة نحو قمة جبل من جبال الجحيم ، فكانت ترتد الى الهاوية عند كل دفعة ، فلا يبلغ بها القمة ابداً .

(٢) الانانية القومية اليوم فكرة تميل الى الانتشار والتوسع وهي – اي القومية المستيقظة من جديد – نيورجعية يدلنا عليها موقف النقابات في معارضة الهجرات الداخلية وهذا ما سماه ج براتو «حماية اليد العاملة» ولكن كلما انتصرت هذه الانانية القومية كلما اقترب المجتمع من هوة الحرب .

صراع العمال :

وهكذا فإن الطبقة العاملة لن تتمكن رغم جميع جهودها من تجاوز مستوى معين للحياة ما بقيت سجينة في اطار النظام الرأسمالي . ويقول البعض « ان حالة الطبقة العاملة اليوم تدعو الى الاشفاق » فنقول : بل تدعو الى الثورة وتحطيم الرأسمالية . ان بؤس الطبقة الكادحة لن يزول الا بزوال الرأسمالية .

هذه العقبة القائمة في وجه الطبقة العاملة ، لتمنعها من تخطي مستوى معين في تحسين امور حياتها وظروفها ، تدعو العمال الى الارتداد على الرأسماليين انفسهم . فالمطالب المباشرة (زيادة الاجور، انقاص مدة العمل اليومية (تستمر فتتحول الى مطالب ذات مظهر قانوني حقوقي (مراقبة العمال للانتاج ، مساهمة العمال في ادارة المشاريع ، التأميم ، الغاء نظام الاجور القديم ، تدعيم الحركة النقابية) وهذا كله في سبيل تغيير مظهر المجتمع الحقوقي القانوني .

والحركة العمالية ، وهي المظهر اللاواعي لصراع الطبقات ، تتحول عندئذ الى حركة اشتراكية وهي مظهر واعٍ لهذا الصراع، وانما يعجل بهذا التحول وذلك الانقلاب تدخل الدولة التي ترى من واجبها ، وهي اداة السيطرة البورجوازية ، ان تلجم نضال العمال وتحطم ثورتهم .

واخيراً يلاحظ العمال ان الدولة قوة قادرة غلابة يحسن الاستيلاء عليها واستخدامها لتحطيم المظهر الحقوقي للمجتمع

الرأسمالي . ولا يفي التنظيم المهني – عندئذ – بالغاية ولا يعود كافياً وضرورة التنظيم السياسي اي تنظيم حزب سياسي يجمع شمل الطبقة العاملة تظهر جلية للعيان ؛ وبعد التردد الطويل ، والتراجع ، والانحراف والنزاع ، تنتظم الطبقة العاملة كلها في حزب سياسي نهائي ، متغلبة على جميع هذه العقبات ، وتظهر الى الوجود ، في جميع البلدان الرأسمالية ، احزاب اشتراكية او عمالية ، وحين لا توجد امثال هذه الاحزاب ، فالنقابات نفسها هي التي تخلقها (كما حدث في بريطانيا) او تتدخل النقابات مباشرة في الحياة السياسية (كما حدث في الولايات المتحدة مثلاً(١)) .

الاشتراكية :

ليست الاشتراكية ، كمذهب ، كنظرية الا تحليل الرأسمالية وتأويلها . تحليل وتأويل آلية تطورها وانقلابيتها والنقائص التي تتحكم بها او تؤدي الى تغييرها وتحويلها : وهي تحليل وتأويل المظاهر الجماعية للانتاج ، تلك التي تنشأ في صلب الرأسمالية نفسها وتحليل النضال العمالي ، وهو المظهر اللاواعي لصراع الطبقات ، واخيراً تحليل الدور التاريخي الذي تلعبه الطبقة العاملة .

هذا التحليل وذلك التأويل حملا كثيراً من الرجال ، والمفكرين منهم خاصة ، الصادرين عن طبقات اجتماعية مختلفة

(١) تألفت في الولايات المتحدة سنة ١٩٣٤ لجنة « الحركة السياسية للعمال » وبعد الحرب العالمية الثانية تشكلت هيئة مماثلة (الاتحاد السياسي للعمل).

على الجهر بمظالم الرأسمالية وتضييقها على المجتمع والتنديد بالاستثمار الذي يأخذ به اصحـاب العمل عمّالهم منذ زمن طويل . وفي سبيل الغـاء هذا الاستثمار وهذه المظـالم الاجتماعية ، اضطر المفكرون الى البحث عن الحلول . فوجدوا كثيراً منها بعد تفكير سديد ، ورصد لأحوال المجتمع، وتتلخص هذه الحلول : بالغاء الملكية الخاصة ، واشاعة ملكية جميع وسائل الانتاج .

هكذا ظهر اسم الاشتراكية الى الوجود .

الحركة العمالية :

ما كان بوسع الاشتراكية كمذهب او كنظرية ان تكون الا نتيجة لعمل فكري وخلاصة لجهود المفكرين. ولكن لتصبح النظرية واقعاً ، ولتخرج الاشتراكية من حيّز التأمل الفكري ، يتحتم فيها ان تتحول وعياً يستفيق في القوة الوحيدة التي يمكنها ان تحملها الى عالم الواقع والتطبيق : وهذه القـوة التي ظهرت جلية الى الوجود خلال القرن التاسع عشر، هي الحركة العمالية . وسرعان ما فهمت الطبقة العاملة ، ازاء ضرورة الصراع ، ان عليها تطوير المجتمع . وقد شرحت العقيدة الاشتراكية للطبقة العاملة حقيقة الانقلاب المنشود المحتوم وطبيعته . وعندئذ حدث اندماج بين المفكرين الاشتراكيين والحركة العمالية ومن هذا الاندماج انبثقت الحركة الاشتراكية وهي المظهر الواعي لصراع الطبقات .

الرأسمالية خلقت الظروف الآلية لوجود الاشتراكية ولكنها

لم توجد الا الظروف . ولن يعمد الرأسماليون — مهما حدث — الى التلاشي من تلقاء انفسهم . ولـكي تصبح الاشتراكية حقيقة ملموسة ، يجب تحطيم المظهر الحقوقي للمجتمع الرأسمالي . ونكرر قولنا بان هذا الامر مستحيل بدون عامل الارادة اي تدخـل البشر . وهذا العامل الارادي الضروري هو الحركة الاشتراكية.

القسم الثالث

مرحلة الانتقال

الفصل الاول

الاطار الجغرافي والحقوقي

درسنا حتى الآن ، تطور الرأسمالية ، بقطع النظر عن الاطـار الجغرافي الذي يجري ضمنه هذا التطور . وقد كانت طريقتنا تلك ضرورية لنفهم حق الفهم انقلاب المجتمع الرأسمالي الى مجتمع اشتراكي ؛ وعلينا الآن ان نعود الى درس المجتمع الرأسمالي داخل اطاره الجغرافي ومراقبة تأثير هذا الاطـار على تطور المجتمع .

الامـة ــ الوطن :

ان الاطار الجغرافي الذي تطور فيـه المجتمع الرأسمالي هو الوطن . وان اتساع وطن من الاوطان وعظمته في السكان والمساحة يختلف باختلاف الاوطان : ونجـــد من بلجيكا الى الولايات المتحدة مجموعة من الاوطان مختلفة الاحجام والانواع . ولكن يجب ان لا نعتقد بان هذه العظمة عديمة التأثير والاهمية .

فان كان الوطن الصغير لم يتح للرأسمالية فيه ان تبلغ درجة تطورية قد تبلغها في سواه من الاوطان العظمى . ولا يمكن – مثلاً – ان تجد رجلاً مثل فورد في بلجيكا . وان كان الوطن واسع الرقعة ، اصبح ارضاً خصبة مناسبة لتطور الاشتراكية . ان نشوء الامم يحدد مرحلة انتقالية بين المجتمع الاقطاعي والمجتمع الرأسمالي .

وقد بدأت الرأسمالية (وخاصة في مظهرها التجاري) تطورها في صلب المجتمع الاقطاعي . وتطور الرأسمالية ركز السكان في المدن التي بدأت تتحرر من ربقة السيد الاقطاعي كلما تطورت وزاد سكانها . وادى تقدم الانتاج الرأسمالي الى المبالغة في تقسيم العمل . وهذا التقسيم تضافر مع تمركز السكان في المدن فوسعا التبادل ، ليس بين الريف والمدينة فقط ، بل بين المدن نفسها . وتقدم التبادل على هذا النحو جعل من الضروري ايجاد شبكة طرق ، ووسائل للنقل ؛ وباستمرار نمو هذه المظاهر ، بدأت المدن وضواحيها الريفية ترتبط بعضها ببعض . وسرعان ما دعت الضرورة الى ادارة مركزية قوية موحدة . وقد فرضت الملكية المطلقة هذه الادارة بعد حروب داخلية جرت على مسرح كل وطن من الاوطان .

وظهور الاقتصاد الرأسمالي كان قاعدة اساسية في نشوء الامم . وكانت هذه ضرورية له في نشأته ونموه وتطوره . وما ان تكونت الامم حتى اضحت اطاراً مناسباً لازدهار الانتاج

الرأسمالي . اذن فداخل الاطار القومي بلغت الرأسمالية ذروة مجدها ، ولكن سنرى انها ستظل عاجزة عن تجاوز هذا الاطار ولذلك فسيكون الوطن قبرها بعد ان كان مهدها. ان الرأسمالية بعد ان قضت ـ داخل الاطار القومي ـ على كل مظاهر الماضي وبقاياه، التي كانت تعرقل تطورها راحت تتقدم بخطى العمالقة . ونضرب من المانيا خير مثال : فهذه الامة التي لم تكتمل الا سنة ١٨٧٠ كانت قبيل الحرب العالمية الاولى من اكبر القوى الرأسمالية في العالم .

الاقتصاد القومي :

رأينا ان تطور الرأسمالية يؤدي الى التمركز الاقتصادي ونشوء شركات الحصر . وهذه الظاهرة تحدث خاصة داخل الاطار القومي وبنشوء شركات الحصر تزول المزاحمة او تخف حدتها في السوق الداخلية وهذا ما يسمح لعدد قليل من الرأسماليين بالسيطرة على السوق . ولكن من شروط الحصر المهمة ان لا يجتاح انتاج البلاد الاخرى السوق الداخلية . وهكذا فالرأسمالية تجد انها مضطرة للقضاء على المزاحمة في الاسواق الداخلية وحماية انتاجها من المزاحمة الخارجية ؛ اي حماية انتاجها من مزاحمة رأسماليي البلدان الاخرى . وبما ان هذا الواجب يقع على عاتق الرأسمالية في كل بلد من البلدان على حدة ، فان نظام الحماية يصبح ـ والحالة هذه ـ القاعدة العامة للاقتصاد العالمي . ونظام الحماية هذا ، هو نظام رجعي الى ابعد

الحدود ، لان هدفه لم يعد – كما كان في البدء – حماية الصناعات الوطنية الناشئة ، بل تثبيت اقدام الحصر والاحتكار وحمايتهـا رغم انهما كابوسان يُبهظان كاهل المجتمع باسره .

ومع ذلك فالرأسمالية لا تكتفي ، في كل بلد رأسمالي ، بالدفاع ، بل تنتقل الى الهجوم العنيف . والواقع ان تقسيم العمل ، وقد بالغت فيه ابعد المبالغة ، أصبح عالمياً ينتظم دول الارض جميعها ، هذا التقسيم يجعل كل امة من الامم خاضعة لمصادر المواد الاولية وللاسواق العالمية اي خاضعة بعضها لبعض. وعلى كل رأسمالية – اذن – ان تنـــاضل لتأمين حاجتها من المواد الاولية الضرورية لها ، وتأمين تصريف الانتاج . ومعركة البحث عن المواد الاولية ، والسيطرة على الاسواق العالمية تزيد شيئاً فشيئاً في حدة المنافسة وضراوتها بين رأسماليات البلدان المختلفة .

والظاهرة المميزة لعصرنا هي ان الاسواق العالمية تسيطر على الاسواق الوطنية الداخلية ، والمزاحمة في الاسواق العـــالمية قد اصبحت شريعة المجتمع المعاصر . ولكن بما ان الرأسمالية ترتكز على الوطن لتجابه المزاحمة في السوق العـــالمية ، فالمزاحمة تقع – عندئذ – بين الامم .

الانتشار الراسمـالي :

وهكذا تتحول الرأسمالية ، بعد سيطرتهـا على وطن من الاوطان ، الى الخارج . وهي ترتكز على قواعدها الوطنية

وحضنها القومي الذي يتحرك وفق غاياتها ، وتجهد للسيطرة على العالم ، كما سيطرت على الوطن . وهذا الانتشار يفرض نفسه كخطوة محتومة على الرأسمالية في جميع البلدان موجداً نوعاً من التنافس بين الامم العظمى منها خاصة . وما بقيت في العالم مناطق متأخرة شاسعة المساحات ، لم ينفذ اليها الانتاج الرأسمالي بعد ، فالسيطرَة على هذه المناطق تخفف من حدة التنافس فتكون بمثابة صبابة يتسرب منها انتاج البلدان الرأسمالية . ولكن حين تُقفل المناطق بوجه الانتاج الرأسمالي ، (اما لان المناطق المذكورة اصبحت مستعمرات مقفلة او حقلاً خاصاً للبلد المستعمر ، واما لان هذه البلدان المتأخرة قد صُنعت) فإن التنازع الخفي بين الامم الرأسمالية يضحي عندئذ معركة سافرة في سبيل الاسواق العالمية .

وتشتد حدة المعركة في سبيل هذه الاسواق ، وتبلغ حدها الاقصى من العنف والضراوة ، وهذا ما يحمل الرأسمالية حملاً على تعبئة الامة لمواجهة المعركة والاستمرار فيها ، وهكذا تصبح المزاحمة بين الرأسماليين على الاسواق العالمية صراعاً مكشوفاً بين الامم .

اما التمركز والحصر ، اللذان تحققا داخل حدود الوطن ، فيجنحان الى التحقق بعد ذلك على الصعيد العالمي .

ولذلك نرى الاطار القومي — مهد الرأسمالية ومرتعها الخصيب — يضيق كثيراً بقوى الانتاج الضخمة التي دفعها هو

الى الحركة . فالرأسمالية تحوّل وجهها عندئذ شطر الاسواق العالمية . والامة تضحي قاعدة تستخدمها الرأسمالية نقطة انطلاق في توسعها .

لهذا السبب كانت الرأسمالية هي الطريق المعبدة للاستعمار .

الدولة

الاطـــار الحقوقي :

الوطن هو الاطار الحقوقي الجغرافي الذي تنشأ فيه الرأسمالية وتنمو. وهو اطار تسيطر عليه الرأسمالية وتتخذه قاعدة للسيطرة على الاسواق العالمية .

ولكن الوطن ، ليس اطاراً جغرافياً فحسب ، بل هو اطار حقوقي ايضاً . اي مجموعة من المؤسسات تتمثل بالدولة . فعلينا اذن ان نعرّف ماهيـــة الدولة والدور الذي تلعبه في تطوير المجتمع الرأسمالي : الدولة هي التعبير الحقوقي عن الامة . وهذا يعني ان مظهر الدولة ونوعها متعلقان بكيانها الاقتصادي وتناسب القوى بين مختلف طبقات الامة . وكما كان بوسع هذا الكيان ، وذلك التناسب ان يمثلا الدرجات المختلفة لتطورها ، فقد استطاعت الدولة ان تختلف مظهراً وطبيعة ونوعاً ، وفقاً للازمنة والبلدان . ونستخلص من ذلك قاعدة عامّة هي ان الدولة ذات النظام الملكي والحكم الشخصي الفردي يقابلها عادة كيان اقتصادي

وسط بين الاقطاعية والرأسمالية ، والدولة ذات النظام الملكي البرلماني ، او الجمهوري البرلماني، يقابلها كيان اقتصادي رأسمالي.

ولما كانت الدولة تعبيراً عن تناسب القوى بين مختلف طبقات الامة فقد اضحت ايضاً المدافع الامين عن مصالح الطبقة الاقوى. اي الطبقة التي لها السيطرة الاقتصـــادية . والدولة في المجتمع الرأسمالي هي اذن المدافعة عن حقوق الطبقة الرأسمالية . وبصورة عامة نجد الدولة دوماً اداة للاضطهـاد تستخدمها الطبقة الحاكمة حين يكون ثمة طبقة حاكمة — وهذا ليس شرطاً دائماً من شروط المجتمع . ولكن يجب ان لا نتمسك بحرفية هذا التعريف ، خاصة وعلينا ان لا نعتبره مذهباً ثابتاً ازلياً ، ذلك لان الطبقة الرأسمالية ليست موحدة العنـاصر ، والى جانب هذا فانها تقع تحت تأثير الطبقات الاخرى في المجتمع ، وضغطهـا . وفي اكثر الاحيان تكون مضطرة الى اخذ مصالح الطبقـات كلها بعين الاعتبار . بل قد تتخلى لها عن جزء من سلطتها .

وعلينا ان لا ننسى ، من ناحية ثانية ان الكيان الاقتصادي للمجتمع ، يتغيّر باستمرار سواء اراد البشر ام لم يريدوا ؛ يتغير كلما تقدمت تقنية وسائل الانتـاج ، وهذا التغيّر يؤدي الى تحوّل في نسبة القوى بين طبقات المجتمع ؛ والدولة تتأثر عندئذ بهذا التحول وتقع تحت وطأته .

واذا قارنا — مثلاً — بين الدولة في مطلع القرن التاسع عشر في فرنسا ، وبين الدولة نفسها في مطلع القرن العشرين ،

وجدنا ان الفرق بينهما هو ما يلي :

في مطلع القرن التاسع عشر، كانت الدولة في ايدي اصحاب الاملاك الكبيرة(١) والطبقة البورجوازية قد اخذت ، وهي في جبهة المعارضة ، تتغلغل في جسم الدولة .

اما في مطلع القرن العشرين فقد كانت الدولة في ايـــدي الطبقة البورجوازيّة والطبقة العاملة بدأت تتغلغل فيجسم الدولة. وسنرى بعد قليل ان الدولة تغيرت وتطورت في الاتجاه الانتاجي الجديد، منذ الحرب العالمية الثانية، وتبعاً لتغير الكيان الاقتصادي ونسبة القوى بين سائر طبقات المجتمع .

تدخل الدولة :

في البدء كانت الرأسمالية فردية حرة عـلى الخصوص . ومـا كانت تعرف الا قانوناً واحداً ، ونعني به قانون المزاحمة. وما كانت تعترف بأي تنظيم وخاصـة من جانب الدولة . فـ « حرية العمل ... حرية التصرف » هو شعارها الوحيد. ولكن المزاحمة الحرة ادت الى التمركز والى شركات الحصر. والحصر والتمركز

١ وهذه هي أهم ملاحظات سان سيمون . وقد لخص « هوبير بورجان » المبادىء العامة للنظرية السان – سيمونية فقال: «اولى هذه الحقائق الاساسية التي قاد التأمل سان سيمون اليها هي ان الصناعة تمتلك في يدها اعظم قوة انتاجيـــة خلاقة في الوجود . وهي تمثل هذه القوة حق التمثيل . ولكن ليس في يدها ، من ناحية ثانية ، ازمة السلطة السياسية المتناسبة مع قوتها . فهذه السلطة لا زالت في ايدي العسكريين او الملاكين الذين ترك لهم تطور التاريخ السلطة بعد ان تحطام ...

يتطلبان تنظيماً: وظهر هذا التنظيم الى الوجود، خاصاً في بادىء الامر (اي أن النقابات المهنية هي التي اوجدته) ثم اصبح عاما اي من انشاء الدولة ، وتحت اشرافها .

والتنظيم العام ، وبتعبير آخر، تدخل الدولة، عمّ شيئاً فشيئاً وتطور بتطور وسائل الانتاج .

ومعلوم ان هذه الوسائل حين تعظم حتى تصبح ضخمة جداً جبارة جداً ، تتحول فعــلاً الى مصالح عامة . لان المجتمع لا يستغني عنها . وكل توقف عن الانتاج يصبح عندئذ نكبة تحـل بالامة . ويضحي من المستحيل ، ترك وسائل انتاج كهذه في يد الاشخاص ، يستخدمونها كما يشاؤون. وتدعو الضرورة الى تنظيم عام يوضع على اساس المصلحة العامة . وتتدخل الدولة لتحديـد حقوق المالكين . وهذا ما يحدث عادة – وفي جميـع البلدان – في مرافق السكك الحديدية والنقليات المشتركة وشركات الماء والغاز والكهرباء والسكن وشبكات الهاتف والبرق ... الخ ...

وبنشأة الشركات المساهمة واصدار السندات، وتطور القروض يتسع التنظيم العام شيئاً فشيئـاً لينتظم اعظم وسائل الانتـاج ثم يحل في ادقّها واصغرها .

واخيراً يبدأ تطور الحركة العماليـة ، وتأسيس المنظـمات والنقابات ، فينهدان الى تنظيم شروط العمل والاجور. وفي هذه القضية ايضاً يكون التنظيم خاصاً في البدء ، اي محصوراً بـــين اصحاب العمل والعمال ؛ ولكن حين تدخل الساحة حشود هائلة

من الاجراء ، يبلغ عددها الملايين ، يصبح التنظيم عاماً. وهكذا ينشأ التشريع الاجتماعي. وهذا التشريع يتسرب اخيراً الى سائر علاقات العمال بأصحاب العمل .

فالرأسمالية تؤدي في تطورها واكتسابها حدود الضخامة الهائلة الى تنظيم عام ، وتدعو الى تدخل قوة منظمة وهذه القوة هي الدولة. والدولة تتدخل ايضاً لحماية الحصر القومي من المزاحمة الاجنبية، ولمؤازرة الرأسماليين في السيطرة على الاسواق العالمية. وعندئذ تتحول المزاحمة بين الرأسماليين على هذه الاسواق الى نزاع سياسي بين الامم يقودها الى حرب هدفها : حمل التمركز والحصر الى الصعيد العالمي .

* * *

ان وجود الوطن كاطار جغرافي وحقوقي مستقل بادارة شؤونه ، (اي تقسيم العالم الى امم تتمتع كل منها بسيادتها القومية الخاصة) ، من شأنه ان يحول المزاحمة بين الرأسماليين على الاسواق العالمية الى نزاع دائم بين الامم؛ لقد كانت المزاحمة بين الرأسماليين في القرن الماضي تحمل كل رأسمالي على توسيع مشروعه للقضاء على مزاحميه وضمان عدم قضاء مزاحميه عليه . واليوم يتحتم على كل امة ان تخطو خطوة رهيبة قاسية وذلك بالتطور والتكامل لتصبح قوية تقضي على اخصامها او تموت .

الفصل الثانى

المزاحمة بين الدول :

كانت نشأة الوطن ضرورية لتطور الرأسمــــالية . كانت ضرورية في بادىء الامر ، لان حدود الوطن هي الاطار الذي تتحطم في داخله جميع الحواجز الاقطـــاعية . وكانت ضرورية بالتالي ، بصفتها اطاراً تتخذه الرأسمالية درعاً تحميهـا من الاجتياح الاقتصادي او السياسي المتوقع الحدوث دومـاً ، والذي من شأنه – لو حدث – ان يشل تطورها . واخيراً كان الوطن ضرورياً لنشأة الرأسمالية بصفته حقلاً تملك وحدهـا حق احتكاره وحصر انتـــاجه . وتبلغ الرأسمالية هذه المرحلة فتأخذ في تعبئة الامة اقتصادياً وسياسياً للسيطرة عـلى الاسواق العالمية .

وهذه الظاهرة تحدث في آن واحد وفي جميع البلدان وقد تختلف قوتها في بلد عن قوتها في بلد آخر . ومنطق الرأسماليـة انما يرتكز على الانتشار ، الانتشار الدائم ، ولا شيء غـير الانتشار . انه قدرها المحتوم ولا مهرب لها منه. وحركة التوسع هذه تبدأ اقتصادية ، ولكن بما ان كل بلد يرغب في التوسع على حساب البلدان الاخرى ويعمل له ، وبما ان كل بلد يجتهد ليقطع

على البلدان الاخرى الطريق ، فهذه الحركة تتحول الى نزاع سياسي عنيف ، فتبدو الحرب عندئذ المخرج الوحيد الذي يشق السبل امام الانتاج الرأسمالي . وهكذا « فالرأسمالية تحمل في حناياها الحرب ، كما تحمل الغيوم العاصفة » . ولكن منذ اللحظة التي تصبح فيها الحرب خطراً دائماً يهدد الحضارة ، فان كل امة ترى نفسها مرغمة على الدفاع عن سلامتها بالتأهب للحرب . وهذا الموقف القسري يحقق تحولاً في الكيان الحقوقي المجتمعي داخل كل وطن من الاوطان .

وقد رأينا كيف تخف حدة المزاحمة – على الصعيد الوطني – بين الرأسماليين او تزول نهائياً بواسطة التمركز والحصر. ولكن حركة التوسع الرأسمالي قد نقلت المزاحمة الى الصعيد العالمي ؛ ولما كانت الرأسمالية في كل بلد من البلدان تجند الامة كلها لتدعمها في صراعها طلباً للاسواق العالمية ، فان المزاحمة تضحي هي القانون الذي يتحكم بالعلاقات بين الامم . ونحن نعلم ان المزاحمة بين الرأسماليين تحمل كلاً منهم على استكمال الآلات ومضاعفة الانتاج وتضخيمه دون انقطاع والا تعرضت صناعته للزوال، ونحن نعلم ان كل امة تتخذ اليوم هذا الموقف او تحمل عليه حملاً ، لانها معرضة لفقدان استقلالها وسيادتها اذا لم تطور وسائل الانتاج عندها بسرعة تتناسب وسرعة الامم الاخرى . وان ضرورة الاستعداد لمواجهة اخطار الحرب تجعل الحاجة الى تطوير قوى الانتاج اشدّ واعنف . وقد ظهرت هذه الحاجة جلية

عقيب الحرب العالمية الاولى . والواقع ان الحرب الحديثة هي حرب عتاد فقط ، وذلك تبعاً للتحسين الهائل الذي طرأ على فنون التسلح : والقوة العسكرية في امة من الامم تتوقف اليوم وفي المستقبل على قوتها الاقتصادية ، اي على درجة تطور قواها المنتجة .

فتدعيم الانتاج واذكاؤه دون انقطاع ليصبح قوياً ، هو القانون الذي يتحكم اليوم بكل امة تهمها المحافظة على سلامتها وسيادتها وما بقي العالم مقسماً الى اوطان عديدة ذات سيادات متناحرة ، فهذا القانون سيظل هو سيد المجتمع بأسره .

نقيضة جديدة :

على الامة ان تكون قوية لتحافظ على سيادتها : ولكي تكون قوية ، عليها ان تطور انتاجها دون انقطاع ولا ترضى باي تأخر عن ركب الامم الاخرى . ولكن نمو الانتاج ، نمواً مستمراً ، يصطدم اخيراً بالطريقة الرأسمالية لاستخدام وسائل الانتاج .

قررنا في ابحاثنا السابقة ان المحرك الاول للانتاج الرأسمالي هو الربح . ولكن السعر الكسبي يميل الى التدني كلما زاد تطور الانتاج. وهذا الميل يتبعه حتماً تقلص في الجهاز الرأسمالي . وسر هذا التقلص ان الجهاز الرأسمالي يجهد - بعد ذلك - لتحديد الانتاج والمحافظة على اسعار يمكنها ان تؤمن الربح تأميناً كافياً . ولا شك في ان شركات الحصر هي من الوسائل الفعالة التي يمكنها

تحديد الانتاج . وظاهرة التقلص هذه اشهر من ان نفصّل فيها الحديث ، بل نكتفي فقط بذكر حوادث اتلاف المنتوجات التي شاعت قبل الحرب العالمية الثانية والتي كانت تهدف الى تأمين الربح والمحافظة على « قداسته (١) » .

وعندئذ نكون ازاء نقيضة جديدة ، مركبة ، من الصعب التغلب عليها : فمن جهة ، ضرورة الغاء الانتـــاج لحماية ربح الرأسمالي ؛ وسيكون بعد ذلك تعـــارض بين مصالح الوطن ومصالح الرأسمالية ؛ والامر بعد ، جلي لا يترك مجالاً للظن والتأويل : فاما ان تتدعم اركان الرأسمالية وتتدنى قوة الامـة واما ان تتحطم الرأسمالية . وهذا التنـازع بين الرأسمالية والامة يعني ان الدور التاريخي للرأسمالية قد انتهى . ان احداث الحرب العالمية الاولى قد دلت ، ولو بصورة غامضة ، على التناقض بين الرأسمالية التي يهدف الانتاج فيهـا الى الربح ، وبين الامة التي يهدف الانتاج فيها الى سد حاجات قومية عامية . وللتغلب على هذا التناقض اضطرت الدولة ، وهي التعبير الحقوقي عن الامة ، الى التدخل لتنظيم الانتاج والتوزيع وفقاً لضرورات الحرب . وبعد نهاية الحرب خفّف تدخل الدولة في تنظيم الانتاج والتوزيع ولكن ابتداء من ١٩٢٩ – ١٩٣٠ ، وعلى اثر الازمة الاقتصادية الكبرى تلا، تقلص الرأسمالية تحديد شامل لمصادر الانتاج ومرافقه

(١) خطر للانجليزي جون هارغريف ان يحصي اسماء الصحف التي ذكرت انباء وحوادث الاتلاف . ويستطيع القارىء ان يجد ثبتاً بهذه الحوادث منشوراً في جريدة « البعث الجديد » الاشتراكية عدد اول اذار ١٩٤٩ .

ورأت كل امة نفسها مضطرة الى تدارك الشلل في جهازهـــا الانتاجي ، وعمّ تدخل الدولة سائر المرافق ؛ والتدخـل ، في الاصل ، انما يميل الى مؤازرة الانتاج الرأسمالي . فالدولة تجهـد لتحريك عجلات الانتاج باعطـاء القروض وبذل المساعدات . ولكنها تحل ، في النهاية ، وازاء الحاجات القومية الملحة ، محل الرأسمالية .

وقد كان حلول الدولة محل الرأسمالية تدريجيـــاً ، منذ الحرب العالمية الاولى الظاهرة المميزة لعصرنا . ولا شك في ان آفاق هذه الظاهرة كانت متسعة او ضيقة تبعاً للبلدان ، متباطئة او متسارعة نسبة الى قدرة الامة وطاقاتها الاقتصادية والانتاجية. (في المانيا كانت الظاهرة اوضح منهـــا في الولايات المتحدة) ولكن هذا لا يمنع من كون هذه الظاهرة عامة شاملة ؛ وقـد اوضحتها الحرب الثانية بما لا مزيد عليه .

ان حلول الدولة محل الرأسمالية يؤدي الى تغيير في الكيان الحقوقي للمجتمع ، ويوجد اقتصاد مرحلة انتقالية نسميه « اقتصاد الدولة (١) » .

---

١ يعتبر جيمس بورنهام (في كتابه « عصر التنظيم ») عهد اقتصاد الدولة مجتمعاً جديداً تسيطر عليه طبقة جديدة من المستثمرين هم المديرون . اقرأ في « المجلة الاشتراكية » بأعداد نيسان نوار حزيران ١٩٤٨ نقداً لهذه النظرية بقلم بيار رامبير عنوانه « الانقلاب الدكتاتوري والاشتراكية »

الفصل الثالث

طبيعة اقتصاد الدولة وخصائصه

سلطة الدولة :

تبادر الامة الى الدفاع عن سيادتها ومواجهة الحرب المحتملة الوقوع في كل حين ، وذلك بتدارك الشلل في جهاز الانتاج ومعالجته ، والقضاء على الفوضى الاجتماعية التي تنشرها الرأسمالية. وهكذا تحمل حملاً على تسلّم ادارة القوى المنتجة ووضع يدها عليها لتستبدل الاقتصاد المؤسس على الربح ، باقتصاد ركائزه حاجات المجتمع واهدافه المصلحة العامة . وقد رأينا ان الدولة هي التعبير الحقوقي عن الامة . فهي — إذن — المؤسسة التي ستخلف الراسمالية : وهذا التحول يؤدي الى انفجار الكيان الحقوقي للمجتمع الرأسمالي. ويظهر تدخل الدولة بصورة مباشرة ، او غير مباشرة ، فالحالة الاولى تتمثل بتنظيم الاقتصاد وتنسيق العلاقات الاجتماعية ، والحالة الثانية بتأميم الملكية . ان تدخّل الدولة في شؤون الحياة الاقتصادية وقضايا العلاقات الاجتماعية ليس بدعة جديدة . غير ان ما يميز الحاضر عن الماضي في هذا الخصوص هو الصفة العامة الدائمة التي اكتسبها هذا التدخل الحديث وعلى الاخص مغزى هذا

التدخل ومدلوله. إذ أنه يجنح – في الحقيقة – الى تحطيم الكيان الحقوقي للمجتمع الرأسمالي . والواقع ان حجر الاساس في هذا الكيان ، وهو « حق الملكية » سرعان ما يتحطم بعد انتصار تشريع اقتصادي اجتماعي مالي جديد يحد من حقوق الرأسماليين ويقيدها .

وهذا التشريع يأخذ في التكامل والتطور رغم ما يعترضه من عقبات، ورغم الخطوات العاثرة الاولى التي يتلمس بها المجتمع طريقه ، في حلك النظريات وفوضى الجدل . وكلما عظم هذا التشريع الاشتراكي تضاءل حق الملكية تضاؤلاً مطرداً الى ان يضحي تعبيراً حقوقياً اجوف(١) ونحتج لما نقول بذكر بعض ملاحظات « هنري دي كوجي » في كتابه « مراحل الحقوق » اذ يقول :

« يرمي الاقتصاد الموجه ، في عهدنا الحاضر ، الى تجريد حق الملكية من كل معنى. وجليّ ان نرى – من الوجهة العامة – ان عمليات التدخل المتكررة التي قام ويقوم بها المشترع المعاصر، قد حدّت كثيراً جداً من مفهوم الملكية الخاصة كما عرفته فرنسا في القرن الماضي مثلاً . وفي عصرنا الحديث برزت اتجاهات مماثلة في جميع البلدان المتمدنة ، بدرجات متباينة ، صعوداً وهبوطاً، هذا

---

(١) قد تبقى مظاهر العرف الحقوقي رغم زوال الحق العيني منذ زمن طويل. ونضرب لهذا مثلا بسيطا عميق الدلالة : يطلب المستأجر في احدى البنايات اذنا من مالكها لتركيب اجهزة الهاتف والغاز ولكن ليس للمالك الحق برفض هذا الطلب .

صحيح ولكن حركة هذه الاتجاهات – في ايامنا الحاضرة – هي واحدة .

اما «لوسيان لورا» فيعتقد بأن الملكية الخاصة تستحيل اليوم شيئاً فشيئاً الى خدمة عامة او مؤسسة للنفع العام. «كان لصاحب المشروع الصناعي في ظل الرأسمالية الحرة ، الحرية التامة بتشغيل آلاته او ايقافها ، وذلك وفقاً لرغباته وأهوائه . وهذا لم يعد ممكناً في حيّز واسع من الاقتصاد المعاصر ، حيّز ما زال يتسع يوماً بعد يوم . لقد اخذ القانون يحد اكثر فاكثر من حق المالكين في تصرفهم بما يملكون . فالملكية تتخذ صفة المؤسسة العامة رغم بقائها رأسمالية ؛ وصفتها هذه كمؤسسة عامة انما تبرز للعيان بصورة اوضح ، في ما يتعلق بالخطوط الحديدية (أكانت مؤممة او لم تكن) والنقليات العامة في المدن الكبرى وشركات الغاز والكهرباء والماء والهاتف والبرق الخ... ان تطور الملكية شطر الخدمة العامة يكتمل حين لا تعود هذه المؤسسات ملك الدولة او المحافظة او المديرية . فإما ان تكون الملكية عندئذ جماعية (داخل إطار الوطن او المحافظة او البلدة) واما ان يكون استخدامها ، وقد انتزع من المالكين الاخصاء ، مرتبطاً بتنظيم تعاوني جماعي عام(١) . »

وثمة تدخل مباشر الى جانب التدخل غير المباشر . وذلك

---

(١) لوسيان لورا « بحث مقارن في بيان ١٨٤٨ الشيوعي وحالة الاقتصاد العالمي المعاصر » .

حين تحلّ الدولة تماماً وصراحة محل الرأسماليين، سواء أحدث ذلك بالقوة والعنف (روسيا) أو بالاصلاحات التي تتناول الكيان الاقتصادي (انكلترا) او بالمساعدات والقروض (الولايات المتحدة). فهذا شيء يتعلق بالشكل لا الجوهر ؛ ومردّه الى ظروف محلية. والمهم في الموضوع ان الملكية العامة بدأت تخلف الملكية الخاصة . وانها لظاهرة عامة شاملة يمكن ان نلاحظها في سائر البلدان . ولا شك في انها لا تبلغ في جميع البلدان درجة تطورية واحدة ولكن اتجاه التطور يكون واحداً على كل حال .

وليس من ريب في ان الرأسمالية تردّ على تدخل الدولة وتقاومه بما وسعها . ولكنّ مقاومتها تذهب ادراج الرياح . ففي حالة نجاحها باطلاق الحرية للقوانين الاقتصادية كي تلعب دورها، فان هذا يدفع بالمجتمع الى ازمة جديدة ، تؤدي الى ضرورة تدخل الدولة تدخلًا صريحاً مباشراً . ان التجربة التي نحياها اليوم هي اعمق التجارب دلالة في هذا الشأن . فقد شهدنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في جميع الدول العظمى (ما عدا انكلترا) تراخياً في التنظيم الاقتصادي وتراجعاً عنه . وخاصة فيما يتعلق بمراقبة الاسعار ، وبالتوزيع . وسرعان ما ظهرت النتيجة ، وهي ازمة تهدد جميع بلدان العالم . ولولا التأهب للحرب وما يتبعه من اعمال صناعية ضخمة لكان الشلل الاقتصادي قد عمّ الآن ارجاء العالم .

نظام التدخل الشامل :

ازاء هذا الشلل الذي يهدد جهاز الانتاج ، يصبح تدخل الدولة قضية حياة او موت بالنسبة الى الامة ، ويشتد الخطر فيتابع الانقلاب الاقتصادي العام تطوره ، رغم تردد المسؤولين عنه وتراجعهم . وهذا الانقلاب يتميز بخصائص رئيسية ثلاث :

١) تستبدل بالملكية الخاصة تدريجياً الملكية العامة .

٢) تحل الدولة محل الرأسماليين في ادارة الحياة الاقتصادية وتوجيهها .

٣) تخلف حاجات الامة ، بصفتها قوّة ذات سيادة ، الربح الذي كان المحرك الوحيد للانتاج .

ويمكن ان نلمس مظاهر حلول الملكية العامة محل الملكية الخاصة ، جلية واضحة ، في نمو الملكية الوطنية العامة ، وبعد مقارنة نجريها بين قوى المشاريع العامة والمشاريع الخاصة .

ومن ناحية ثانية ترى مساهمة الدولة في المشاريع الخاصة تزداد يوماً بعد يوم . واخيراً يأتي نظام الضرائب الحديث فيعمل جاهداً على وضع الملكية الخاصة في يد الدولة بصورة تدريجية .

اما فيما يختص بادارة الحياة الاقتصادية فنلاحظ ان الرأسماليين يجلون شيئاً فشيئاً عن مراكز القيادة الاقتصادية . والواقع ان الامر لا يقتصر على توسع الملكية العامة على حساب الملكية الخاصة فحسب بل ان الملكية الخاصة اخذت تخضع لتنظيم

اقتصادي اجتماعي جديد يتزايد شدّة واحكاماً يوما بعد يوم . والتشريع الاقتصادي (والمالي منه خاصة) قد خطا في السنوات الاخيرة خطوات جبارة نحو هذه الغاية الاشتراكية في جميع البلدان على السواء .

التشريع الاجتماعي :

لا تقتصر المهمة التوجيهية الاقتصادية للدولة على مظهر واحد هو التشريع الاقتصادي المالي . فإن التشريع الاجتماعي هو مظهر من مظاهرها الاخرى ذات الدلالة العميقة . فالاجور وشروط العمل وظروفه تخضع اكثر فاكثر للنظم القانونية المستحدثة او لاتفاقيات جماعية لها فعل القانون . والذي يستحق الذكر ، قبل هذا ، لدلالته العميقة ومغزاه ، ان تشريعاً ظهر منذ الحرب العالمية الثانية ، يجنح الى تحديد دور العمال ودور اصحاب العمل وصلاحية كلا الطرفين في المشاريع وذلك بايجاد ما يسمونه « لجان المشاريع » . وكذلك مشروع الضمان الجماعي الذي بدأ ينتشر اكثر فاكثر في جميع البلدان . هذا التشريع يفرض نفسه فرضاً على جميع اصحاب المشاريع فلا يستطيعون التخلص من موجباته وشروطه . واصبح الرأسماليون ، وقد حملوا على الامتثال لاحكام هذا التشريع ، في حكم منفذي المشاريع لا اكثر ، وذلك بانتظار زوالهم النهائي .

هدف الانتاج :

هكذا تتدعم وظيفة الدولة الموجهة للحياة الاقتصادية ،

وترسخ اصولها يوماً بعد يوم. وهذا الحدث هو الظاهرة المسيطرة على تطور الاقتصاد العالمي . وهي نفسها الظاهرة التي نلاحظها اذا انعمنا النظر في ما يختص بهدف الانتاج . فالربح لم يعد هو المحرك الاساسي للانتاج(١) والواقع انه لم يعد ذلك المحرك الفعلي في كثير من الصناعات الكبرى . اما لان هذه الصناعات قد اممت واما لان الدولة فرضت عليها برنامجاً خاصاً للانتاج . فالطاقة الذرية – وهي احدث الصناعات ، والصناعة التي ستلعب دوراً اساسياً في المستقبل – لم تخضع قط لقانون الربح . فقد كانت بيد الدولة ، منذ ولادتها ، وظلت كذلك . ولما كان تطور الانتاج ونموه شرطين لضمان السيادة القومية فان حاجات الامة هي التي ستحرك الانتاج وتضبطه وهذا يعني ان هدف الانتاج يميل بصورة تدريجية الى سد حاجات الامة (٢).

الملكية العامة ، ودور الدولة التوجيهي ، وسد حاجات الامة ، هذه هي – اذن – خصائص اقتصاد الدولة .

طبيعة اقتصاد الدولة :

ان تحويل النظام الرأسمالي الى اقتصاد دولة ظاهرة عالمية عامة. والواقع ان تطور جميع البلدان ، منذ عهد الحرب العالمية الاولى حتى اليوم ، يميل الى ان يصبح عاماً ، ينتظم العالم ،

(١) يجب ان لا نخلط بين الدور المحرك الذي يلعبه الربح، وبين الربح نفسه.

(٢) لا تهمنا كثيراً طبيعة هذه الحاجات ، فهذه مسألة اخرى ، سندرسها في اواخر بحثنا ، والذي يهمنا هنا هو الدور المحرك الذي تلعبه الحاجات .

مستجيباً بذلك الى الخصائص التي بيّناها في ما سبق من البحث . لكن اذا كان هذا الاقتصاد - اقتصاد الدولة - لم يبلغ غايته من التقدم والتكامل ، فليس من شك بانه هو المظهر الاقتصادي الآخذ في الشمول والتوسع ، وان الرأسمالية آخذة في التقلص والزوال . وهذا يدلنا على اننا لسنا ازاء حادث عرضي ، بل ازاء نتيجة محتومة لتطور الرأسمالية في عالم مقسم الى امم مستقلة ذات سيادة . وضرورة وجود اقتصاد الدولة انما نتجت عن التطور التاريخي . والحقيقة ان الاشتراكية لما كانت مظهراً تاريخياً للمجتمع ، ينبع من تطور الرأسمالية نفسها ، فان وجود مرحلة انتقالية ، تصل الرأسمالية بالاشتراكية ، يصبح ضرورياً .

ان الرأسمالية توجد هي نفسها ، في تطورها ، المظاهر الاشتراكية للانتاج . وما ان توجد هذه المظاهر حتى تأخذ في التطور الخاطف السريع بينما تتضاءل مظاهر الرأسمالية وتتقلص . وتأتي مرحلة تتوازن فيها مظاهر الانتاج . ولكن هذين المظهرين متعارضان بالاصل ، اي ان احدهما لا يستطيع النمو إلا على حساب الآخر ، ولذلك يشتد النزاع ويزداد خطورة كلما دنا التطور الانقلابي من مرحلة التوازن . وحينئذ يبلغ عنفه الاوج ، فيرّج المجتمع رّجاً . وتنتج عن ذلك ازمة اجتماعية تعرّض حياة الامة للخطر ، فيصبح تدخل الدولة في تلك المرحلة الوسيلة الوحيدة لاعادة التوازن الاجتماعي ، ويظل تدخل الدولة ضرورياً ما لم تنتصر المظاهر الاشتراكية للانتاج على سواها من القوانين

والنظم انتصاراً حاسماً مبيناً .

اذن فاقتصاد الدولة هو مرحلة انتقالية ، ولذا سميناه بهذا الاسم . وهذا التعبير هو في رأينا ، افضل من « رأسمالية الدولة » وذلك لان الخصائص الرئيسية لاقتصاد الدولة ليست رأسمالية ، ولكنها من ناحية ثانية لم تتحول بعد الى مظاهر اشتراكية محضة تتيح لنا الموافقة على تسميتها « باشتراكية الدولة » فنظام انكلترا اليوم مثلاً لم يعد رأسمالية دولة. كما ان نظام الاتحاد السوفياتي لم يصبح بعد اشتراكية دولة محضة ناجزة . ويردد بعض المتشدقين السطحيين المتمسكين بحرفية الماركسية لا بروحها ان الدولة هي اداة اضطهاد تستخدمها الطبقة الحاكمة ؛ فتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ليس الا وسيلة تتشبث بها الرأسمالية لتبقى . ويترتب على هذا اعتبار اقتصاد الدولة طوراً جديداً من اطوار الرأسمالية . والشيوعيون انما ينطلقون من هذا المبدإ ، ويصدرون عن هذا التفكير ، حين يعتبرون الاتحاد السوفياتي بلد الاشتراكية الصحيحة . وهم يرون ان الدولة اصبحت هناك ، بعد القضاء على الطبقة الرأسمالية بثورة ١٩١٧ ، تقتصر على خدمة الطبقة العاملة؛ والواقع ان هؤلاء واولئك ينسون حقيقة بسيطة، هي انه لا توجد في فترات الانتقال ، طبقة حاكمة موجهة .

فلو كان ثمة من طبقة كهذه ، لزالت عن هذه المرحلة صفتها الانتقالية . ان النظام الملكي المطلق الذي نجده على درجات مختلفة في جميع البلدان ، كان هو الخاصة الاساسية للمرحلة

الانتقالية بين نظام الاقطاع ونظام رأس المال .

ومن المستحيل ان نجد طبقة مسيطرة موجهة خلال هذه المرحلة . فالنبلاء لا يشكلون طبقة حاكمة ، ومن اين لهم ذلك، وقد فقدوا صلاحياتهم ، او تخلوا عنها لصالح الملكية المطلقة ؟ والبورجوازيون لا يشكلون تلك الطبقـــة . فمنهم تتألف – في الواقع – طبقة المستقبل ولكنهم لم يبلغوا بعد القوة التي تتيح لهم ان يلعبوا دورهم التاريخي المقبل . فالملكية تكون عهدئذ الحكم بين الطبقتين . وهي تتدرع آناً بهذه الطبقة وآناً بتلك، لتسيطر عليهما جميعاً. بيد ان هذه الملكية المطلقة تجد نفسها مضطرة الى تحقيق الوحدة القومية ، والتمركز السياسي، وتنمية الانتاج وذلك في سبيـل ضمان سيادتها الملكية المطلقة . وهي باتخاذها هذه الخطوات تذكي الرأسمالية ، وتضمن نشوء المرحلة الانتقالية .

هذه الظاهرة نفسها تتكرر في ظل « اقتصاد الدولة » حيث لا تعود الطبقة البورجوازية هي الطبقة الموجهة الحاكمة ، بعد ان خسرت صلاحياتها وامتيازاتها ، او تخلت عنها للدولة؛ اما الطبقة العاملة فلم تبلغ بعد مرحلة من التطور تتيح لها ان تخلف الطبقة البورجوازية . وبذلك تصبح الدولة الحكم الوسيط بـين اعظم طبقتين من طبقات المجتمع المعـاصر . ولكن الدولة تضطر الى تركيز جهاز الانتاج في يديهـــا ، وتطوير الانتاج ودفعه الى الامام ، وذلك لضمان سيادتها وقوتها . وهذا يذكي تطور المظاهر

الاشتراكية للانتاج ، ويضمن مرحلة الانتقال .

حاجات الامة :

اذن فاقتصاد الدولة ليس مرحلة معينة من مراحل الرأسمالية كالاستعمار مثلاً . انه اقتصاد مرحلة انتقالية تخلصت نهائياً من وشائج الرأسمالية وعوالقها . اما كون بعض الرأسماليين يشغلون كأفراد وظائف مهمة في ادارة المشاريع ، فلا يغير شيئاً من طبيعة اقتصاد الدولة : كما ان وجود النبلاء في مراكز الادارة الصناعية ، عهد الملكية المطلقة ، لم يكن في الماضي ، ليغير شيئاً من طبيعة هذا النظام. بل نجزم الرأي فنقول ان وجود هذه العناصر امر محتوم في البدء وكما ان طبقة النبلاء كانت تشغل اكثر الوظائف الرسمية في مطلع عهد الملكية المطلقة ، نجد ان الطبقة البورجوازية تشغل اكثر المراكز المهمة الموجهة في مطلع عهد اقتصاد الدولة . وكيف لا والطبقة العاملة لم تكتسب بعد الطاقة العقلية ولا الدربة الفنية التي تتطلبها هذه الوظائف . ولكن الطبقة العاملة تحتل هذه المراكز بالتدريج، كلما اكتسبت جديداً من هذه الطاقة ، وتلك الدربة(١) .

---

(١) هنا تلاقي مع فكرة برودون عن طاقة الطبقات العاملة .

وقد ردّ سير ستافورد كريبس على النقابات الانجليزية حول طلب العمال المساهمة بصورة عملية اساسية في ادارة المشاريع الصناعية فقال : « قد لا يتحمس مثل حماستي احد ليلعب العمال دورهم تاماً في ادارة الصناعات . ولكنني لا اعد مسؤولاً اذا لم تتح لهم منذ خمسين عاماً الا فرص نادرة (هذا اذا كانت قد اتيحت لهم حقاً) لاكتساب الخبرة في هذا الخصوص .

اذا درسنا الملكية المطلقة في اوّل عهدها ، وفي نهايته ، لاحظنا الفرق التالي : في البدء يشغل النبلاء جميع الوظائف الادارية الموجهة او جلها وفي النهاية نلفي العكس ، ونجد ان ان الطبقة البورجوازية تحتل هذه المراكز . وهذا ما يحدث ايضاً في ظل اقتصاد الدولة . ففي البدء نجد ان اكثر الوظائف الادارية الموجهة انما تشغلها الطبقة البورجوازية . ولكن كلما اقتربنا من نهاية المرحلة الانتقالية ، كلما راحت الطبقة العاملة تحتل اكثر فاكثر ، المراكز التوجيهية الصناعية العامة . بل في وسعنا ان نقول ان نسبة الوظائف الموجهة التي يحتلها كل من افراد الطبقتين العظيمتين المتنازعتين تبين لنا الدرجة التطورية التي بلغتها المرحلة الانتقالية .

ان « اللجان المشتركة للانتاج » و « هيئات العمل » قد سمحت بالتقدم في هذا الاتجاه الصحيح العادل ولكن ادارة الاعمال تفترض في العامل خبرة تجريبية عملية تدعمها تقنية صحيحة معمقة . فعلى « اتحاد الصناعات » ان يكتسب هذه الخبرة في وقت قريب جداً اذا شاء ان يبلــغ حالة تمكنه من المساهمة في الوظائف الادارية المهمة .

قول اورده بيار والين في كتابه « العلاقات بين اصحاب العمل والعمال في انكلترة اليوم » .

الفصل الرابع

تطور اقتصاد الدولة

تتحول الرأسمالية في تطورها ، داخل الاطار القومي ، الى اقتصاد دولة . وهكذا يخيل الى الدارس ان اقتصاد الدولة يجب ان يظهر - حتماً - الى الوجود قبل سواه من الانظمة، حيث تبلغ الرأسمالية اسمى درجات تطورها . ولكن هذا لا يحدث دائماً بالفعل . ففي روسيا مثلاً رأينا اقتصاد الدولة يظهر والرأسمالية ما زالت في اوّل عهدها بالتطور . وتردّ هذه الظاهرة الى ظروف داخلية وخارجية .

في البلاد المتطورة الراقية :

كان اقتصاد الدولة - في المانيا مثلاً - قد بلغ مرحلة تطورية سامية قبيل الحرب العالمية الثانية . وثمة شرطان اساسيان توفرا للاقتصاد الالماني فأديا الى هذا التطور السريع : ضرورة تشغيل جهاز الانتاج الذي اصابه شلل تام في ازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، والشرط الثاني حاجة المانيا الملحة الى فتح اسواق جديدة لتصريف نتاجها . وكان عمل جهاز الانتاج مستحيلاً داخل إطار الرأسمالية : وقد حاولت جمهورية « ويمار » هذا فما نجحت الا

في تعميق الازمة ؛ فتحتم على الدولة ان تخلف الرأسمالية وتقبض بيدها الحديدية على اعنة الاقتصاد . وهذا ما قامت به القومية الاشتراكية . اما مسألة فتح منافذ واسواق لتصريف النتاج فقد كان يحول دونها اكتفاء الاسواق العالمية او تشبعها بنتاج الرأسمالية الغربية ، او خضوع هذه الاسواق للحصر والاحتكار . وهذا كله ادى الى تدخل الدولة ولجوئها الى القوة(١) وهذا ايضاً هو ما حققته القومية الاشتراكية التي عبأت في ست سنوات (١٩٣٣ - ١٩٣٩) قوى الاقتصاد الالماني في سبيل هدف واضح المعالم بيّن الحدود : افتتاح اسواق عالمية جديدة . وقد عرف هذا الهدف الاقتصادي شعبياً باسم «توسيع المدى الحيوي».

وتشغيل جهاز الانتاج ، والبحث عن المدى الحيوي بفتح منافذ جديدة قضيتان لم تعترضا المانيا وحدها . بل كان من شأنهما ان تعترضا جميع البلدان الصناعية . وقد شهدنا بالفعل ، في سائر البلدان الصناعية بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٩، تدّخل الدولة في سبيل هدف مزدوج : تشغيل جهاز الانتاج وفتح اسواق جديدة : ولكن هاتين القضيتين بلغتا في المانيا درجة رهيبة الخطورة لا تدانيها فيها البلدان الاخرى . والواقع ان المانيا ما كانت تنعم بامبراطورية استعمارية كانكلترة ، ولا بأسواق داخلية واسعة كالولايات المتحدة . وكانت طاقة القوى الانتاجية في المانيا

---

(١) التصدير او الموت ! (ادولف هتلر)

تفيض على حدود اطارها القومي وتتعداه اكثر من منتج آخر(١)
لهذا السبب يبلغ اقتصاد الدولة في المانيا درجة من التطور اسمى
من تلك التي يبلغها في البلاد الغربية الراقية الاخرى. ولا شك في
ان اقتصاد الدولة قد زال بانهزام الهتلرية. ولكن المانيا لا تزال
جرحاً دامياً ؛ وتدلنا استحالة تضميد هذا الجرح على ان
العودة الى الوراء امر مستحيل ايضاً. فاما ان تتخطى الاشتراكية
اقتصاد الدولة واما ان يعود اقتصاد الدولة فيسيطر على المانيا.
وليس ثمة من احتمالات اخرى.

وليس من الصدف ان تكون المانيا بالامس، وانجلترا اليوم
البلدين الرأسماليين المتطورين اللذين بلغ اقتصاد الدولة فيهما اعلى
درجة من درجات تطوره وتكامله.

بل مرد هذا الى ان البلدين واجها قبل سواهما الشرطين
اللذين اشرنا اليهما : اي ضرورة تشغيل جهاز الانتاج المتوقف ،
وتشغيله الى اقصى حد ، ثم ايجاد اسواق عالمية جديدة ومنافذ
لتصريف المصنوعات. ان صرخة هتلر : « التصدير او الموت ! »

---

١ نلاحظ ان انكلترة في حالة مماثلة ، والولايات المتحدة نفسها لم تستطع في
افضل السنوات التي سبقت الحرب، واحسنها ملاءمة لها ، من تصدير اكثر من ١٠٪
من مصنوعاتها . ولكن بحلول الحرب تزايد الانتاج الصناعي ٥٠٪ والانتاج
الزراعي ٣٣٪. والآن وقد انتهت الحرب، فعلى الولايات المتحدة ان تجد اسواقاً
جديدة ومنافذ لتصريف مصنوعاتها.

« رايت ميلز »

قد انتقلت اليوم الى حناجر الانكليز . وذلك لان المانيـــا وانكلترة تواجهان حالة خطرة واحدة : فعنـد كل منهما جهاز للانتاج ، يفيض نتاجه عن حاجـة الاسواق الداخلية . وليس امام انكلترة اليوم غير اقتصاد الدولة . والا تعرضت لازمـة رهيبة تنزل بها فلا تبقي ولا تذر .

فاذا رأينا ان بعض البلاد الرأسمالية الاخرى ، وخـــاصة الولايات المتحدة الاميركية ، لم تتقـدم شطر اقتصاد الدولة ، مثل تقدم المانيا ، فذلك لان حالهـــا الاقتصادية لم تتأزم ولم تتعرض للخطر الشديد ، بل ان اسواقها الداخلية اوسع من الاسواق الداخلية في المانيا ، كما ان الاقتصاد الاميركي يتمتع بحصر عالمي لا يدانيه حصر آخر في خطورته واهميته . ولكن تطور الاقتصاد الاميركي الى اقتصاد دولة اصبح حقيقة واقعة . وهذا التطور الانقلابي سيزداد سرعة كلما اشتد خطر الحرب المقبلة .

في البلدان المتخلفـة :

اما في البلدان المتخلفة ، وروسيا عـلى الخصوص ، فالتطور نحو اقتصاد الدولة يخضع ايضاً ، لشروط ، وظروف ، داخلية وخارجية . ولكن هذه الشروط وهذه الظروف تختلف عمـــا ذكرنا وعما تخضع له البلدان الرأسمالية الراقية المتطورة .

فالقضية في البلدان المتأخرة ، ليست قضية تشغيل جهـاز عمل متوقف (وقد لا يكون هذا الجهاز موجوداً او قد يكون

في اول عهده من النمو والتطور) وكذلك فالقضية لا تتعلق بفتح منافذ جديدة للنتاج (وقد يكون هذا النتاج في حـــالته البدائية وقد لا يكون موجوداً بتاتاً) فالقضية التي تواجهـــا البلدان المتأخرة تختلف عن هذا اختـــلافاً بيّناً . اذ انه يتحتم عليها ان تنشيء — في حدود الوطن — جهازها الانتاجي وتحمله الى مرتبة تطوّرية عالية . وعليهـــا ان تحطم — في سبيل هذه الغاية — جميع مخلفات الاقطاعية التي تشل تطور الانتاج .

ونحن نجد من واجب هذه البلدان ، او اكثرها ، ان تغير وضعها الزراعي القديم السقيم الذي يقف كحجر عثرة اولى تحول دون تقدمها ورقيّها . وقد يكون واجب هذه البلدان محصوراً في تحقيق وحدتها القومية وتدعيمهـــا (وقد لا يكون ثمة من وحدة فيجب ايجادهـــا : الهند) (او قد تكون هذه الوحدة مزعزعة — الصين — فيجب تدعيمهـا (١)) . وينحصر واجب هذه البلدان ، على الصعيد العالمي الخارجي في مقاومة الاستعمار بقوات ووسائل اعظم رقياً وابعد تطوراً من وسائل الاستعمار وقواته .

على البلدان المتأخرة ان تحقق هذه الشروط اذا ارادت الحياة. ومن ناحية ثانية تبلغ الواجبات المترتبة عليها حداً كبيراً من الخطورة والعظمة وذلك بنسبة تأخرها ودرجته . فاذا كانت البلاد جد متأخرة عظم واجبها الانعـــاشي الاقتصادي . وان

---

(١) قام بتدعيمها ماو تسي تونغ . (المعرب)

عظمة هذا الواجب وضرورته الملحة مما تعجز عنه الطبقة البورجوازية التي قصرت في مهمتها التاريخية التي تلزمها بتحقيق هذا الواجب . اما الطبقة العاملة فهي ضعيفة جداً وذلك نتيجة لضعف تطور الانتاج الرأسمالي . وفي ظروف مماثلة تكون الدولة هي القوة الوحيدة التي تحل المشاكل المعقدة التي تعترض مجتمعها . ويمكن ان تلخص خطواتها بقولنا « تصنيع البلاد ، وتأمين استقلال البلاد » .

للبلدان المتأخرة ان تختار : اما ان تستعمرها البلدان الراقية واما ان توجد اقتصاد دولة . وهذا الحل الاخير هو سبيلها الوحيد الى تطوير الطاقة الاقتصادية الضرورية لاستقلالها . هذا ما حدث بالامس في روسيا وهذا ما يحدث اليوم في الصين وفي جميع بلدان الشرق .

في الاتحاد السوفياتي :

ليس الاتحاد السوفياتي بلاد الاشتراكية الاصلية كما يؤكد الشيوعيون . بل في روسيا اقتصاد دولة . وكما انه لا يصح ان نحكم لشخص من خلال الفكرة التي يكونها هو عن نفسه ؛ فعلينا ايضاً ان لا نحكم لنظام من خلال الفكرة التي يتخذها عنه رؤساؤه وموجهوه . ان التاريخ لا يأبه الا بالمسائل التي يطرحها هو على نفسه . وهو يهزأ بالمسائل التي يضعها له الناس . ولكي تكون الاشتراكية ممكنة ، يجب ان تبلغ القوى المنتجة درجة من التطور تكفي لسد الحاجات او للفيض عنها ولا نعني

الحاجات الاولية البدائية بل جميع الحاجات . وكلما استمر عجز الانتاج عن سد الحاجات ، كل الحاجات ، استحال تطبيق الاشتراكية الصحيحة وكان استثمار الطبقة العاملة — عندئذ — من الامور الطبيعية المحتومة .

ان المسائل الوحيدة التي طرحها التاريخ على بساط البحث عام ١٩١٧ هي المسائل الوحيدة التي كان في وسعه حلها : وهي تتلخص في تقويض استبداد القياصرة، والسعي الى اصلاح زراعي وتصنيع الوطن الروسي وتجنيبه خطر الاستعمار . وهذه المسائل لاقت في روسيا حلولا فعلية . وتشكل البلاد الروسية اليوم وطناً عظيماً مستقلاً ، لا يختلف في عظمته واستقلاله وغاياته الوطنية القومية عن بريطانيا والولايات المتحدة . وقد كانت روسيا الى الامس القريب بلاداً تعتمد على الزراعة ، اما اليوم فهي ثانية القوى الصناعية في العالم . ولكن هذه المسائل لم تحلها سوى الدولة. وذلك بسبب الضعف في تطور الطبقات الاجتماعية.

الاتحاد السوفياتي — اذن — هو اليوم بلد يرتكز على اقتصاد الدولة كانكلترة. اي انه يعيش في ظل مرحلة انتقالية تتجه نحو الاشتراكية . لان الاشتراكية اليوم مسألة يستطيع التاريخ حلها. ولكنها مسألة كما رأينا — لا تطرح على الصعيد المحلي الوطني كما يحدث في روسيا — بل على الصعيد العالمي فحسب .

لقد تنبأ لينين بتطور روسيا « نحو اقتصاد الدولة »، ولكنه عبر عن هذه المرحلة بقوله انها « رأسمالية الدولة ! »

الفصل الخامس

نتائج اقتصاد الدولة

ان التطور نحو اقتصاد الدولة ظاهرة عالمية نستطيع ان نلاحظها في جميع البلدان . ولا شك في ان هذه البلدان لا تتساوى في درجة تطورها ، لكن هذه الحركة موجودة وسواء اتحدثنا عن امم الغرب الراقية المتطورة او عن امم الشرق التي لا تزال في بدء انقلابها فإن اقتصاداً قومياً تسيطر عليه الدولة بدأ يخلف في كل قطر من اقطار العالم ، الاقتصاد الخاص الذي يسيطر عليه رأس المال .

ولكن علينا ان لا نخلط بين الظاهرة في ذاتها ومظهرها السياسي الذي تتخذه احياناً . فهذا المظهر معلق معاً ، بدرجة تطور القوى المنتجة والتناسب بين قوى الطبقات المختلفة والوضع الخاص بكل بلد من البلدان . ونحن نرى وحدة المظاهر مهما كان قوامها السياسي . والمظاهر السياسية تكون ، في اقتصاد الدولة متنوعة نسبة الى درجة تطور القوى المنتجة ومركز كل بلد ووضعه الخاص .

غير انه يترتب على اقتصاد الدولة نتائج من شأنها ان تجر

البلاد الى الحكم الديكتاتوري المطلق ، فالحرب ، اذا استطالت المرحلة الانتقالية وتعدى عهدها حدوده التاريخية الطبيعية.

المزاحمة العالمية :

ما ان يصبح اقتصاد الدولة المظهر السائد في مختلف البلدان حتى يغدو التزاحم على الاسواق العالمية صراعاً عنيفاً بين قوات الامم . وهذا الصراع يهدف الى السيطرة على الاسواق العالمية واحتكارها ، والسيطرة على منابع المواد الاولية . وهو ضرورة تفرض نفسها ما بقيت كل امة سيّدة مصيرها . وانسحاب الامة من هذا الصراع يعني الفناء والاضمحلال . ولهذا كان التفاهم بين الامم كوسيلة تضمن السلام وهماً كبيراً . فليس بوسع الامم التفاهم او الاتحاد بل هي : اما ان تزول وتتحطم أطرها القومية تحت ضغط الحركة الاشتراكية الظافرة ، واما ان تتفانى (١) .

هذا الصراع بين قوات الامم ، وخاصة حين يتخذ مظهره الحزبي المدمر الرهيب ، يؤدي اخيراً الى تكتل الامم الضعيفة حول الامم القوية ، ويترتب على هذا التكتل تزايد الحصر والاحتكار لصالح الامم العظمى ، وجعل الصراع اوسع مدى واضخم اسلحة وعتاداً . واهوال الحرب العالمية الثالثة – اذا قدر لهذه الحرب ان تقع – ستتعدى حد التصور والخيال. وذلك لان العالم اليوم مستقطب حول قوتين عظيمتين: الولايات المتحدة

---

(١) التفاهم الوحيد الممكن بين الامم هو التفاهم في سبيل الحرب ضد امة اخرى او ضد مجموعة من الامم .

والاتحاد السوفياتي . وهكذا تكون اولى نتائج اقتصاد الدولة وابرزها هي الحرب ؛ ولا يهمنا ان كانت الحكومات تريد الحرب او لا تريد . ولا نجور عليها فنشك في اخلاصها ورغبتها بالسلام . غير ان الحرب والسلم لا يتعلقان برغبة الحكومات بل انهما تابعان لتنظيم المجتمع . وستبقى الحرب ضرورية لا محتومة فحسب ، ما بقيت نظم المجتمع مرتكزة على وجود الامم المستقلة ذات السيادة . اما اتهام الحكومات بالرغبة في الحرب فسخيف مثل اتهام الرأسماليين بأنهم يبحثون عن الازمات: والواقع ان الرأسماليين ينشدون الازدهار ولكن هذا الازدهار نفسه هو الذي يفضي الى الازمة بسبب النظام الرأسمالي . ولا نعزو نشوب الازمات في ظلّ الحكم الرأسمالي الى عجز الرأسماليين او نياتهم السيئة بل انها نتائج تتبع آلية الاقتصاد الرأسمالي وتكوينه وترابط اجزائه . ومثل هذا مثل الحرب . اذ ان سببها ليس النية السيئة او عجز الحكومات بل هي نتيجة لتقسيم العالم الى امم كل امة منها ذات سيادة .

لقد رأينا ان النقيضة الاساسية في النظام الرأسمالي هي التعارض بين الطبيعة الاجتماعية للانتاج ، والصفة الخاصة لملكية وسائل الانتاج وبالتالي ملكية الانتاج . وهذا التناقض يعبر عنه تصارع الطبقات . وكلما ازدادت هذه النقيضة عمقاً ، زادت الازمة الاقتصادية الاجتماعية حدة . واقتصاد الدولة ، يلاشي ، اذ يخلف الرأسمالية ، هذه النقيضة او يخفف من حدتها . والحقيقة

انه بالدرجة التي تصبح فيها الملكية عامة ، فتزول عن الانتاج صفته الرأسمالية ، فلا يعود انتاجاً للربح بل للاستهلاك وسد حاجات الامة. والتناقض بين طبيعة الانتاج والصفة الخاصة لملكية ادوات الانتاج يزول: والانتاج ووسائله يكتسبان الصفة العامة. ولكن كما ان المزاحمة التي زالت على الصعيد المحلي قد انتقلت الى الصعيد العالمي كذلك نجد أن التناقض العنيف بين طبيعة الانتاج وبين الملكية الخاصة لوسائله ، قد انتقل هو ايضاً الى الصعيد العالمي .

العلاقات بين الدول :

ان تقسيم العمل ، وقد شجع عليه التقدم الفني المستمر ، قد اندفع في طريقه شوطاً بعيداً. ولتقسيم العمل اليوم، طابع عالمي شامل. والظاهرة التي كانت في بدء تكوينها غامضة عهد البيان الشيوعي ، اصبحت اليوم واضحة جلية : وما كان خيالياً في حيّز الامكان اصبح اليوم حقيقة واقعة : ونعني بهذه الظاهرة تقسيم العمل. فهو اليوم امر عالمي واقعي شامل. العمل على هذا النحو العالمي كان من نتائجه تطوير القوى المنتجة في كل بلد من البلدان ؛ هذه القوى المنتجة التي تتمتع بخاصة مزدوجة : فهي – من ناحية – تخضع للبلاد الاخرى في حاجتها للمواد الاولية ، او المواد المصنوعة او الغذائية . ومن ناحية ثانية نجد ان هذه القوى المنتجة تفيض عن اطارها القومي الذي لا يتسع لها وبالتالي نجد ان الانتاج في كل امة من الامم خاضع للاسواق العالمية ، سواء في حاجته الى المواد الاولية او للاسواق الجديدة التي يصرف

بواسطتها منتوجاته . وهذا الترابط يعطي الانتاج صفة عالمية في حين تحافظ ملكية ادوات الانتاج على طابعها القومي، وهذا يجرّ حتما الى تناقض بين الطبيعة العالمية للانتاج والطبيعة القومية الخاصة لملكية ادوات الانتاج . ومعنى هذا سعي الامة الواحدة الى الاستئثار بملكية الانتاج .

يكون الانتاج عالمياً بمعنى ان كل بلد لا يستهلك منتجاته فحسب ولا ينتج فقط ما يستهلك وحده(١) بل ان كل بلد ينتج للاسواق العالمية ويستهلك ما يرده بواسطة هذه الاسواق .

ان تملك وسائل الانتاج ، اي تملك الانتاج هو قومي ، بمعنى ان الانتاج ليس معداً لارضاء حاجات الشعوب بصورة عامة ، بل لارضاء مصالح الامة(٢) .

اوج التناقض :

هذا التناقض بين الطبيعة العالمية للانتاج والطبيعة الوطنية لملكية الوسائل المنتجة هو السبب الاساسي لازمة الحضارة التي تعبّر عنها الحرب . هذه الازمة التي لا حلّ لها الا بتفجير الاطر القومية الانانية الضيقة .

---

(١) ان نظام « حفظ التوازن والانعزالية الاقتصادية » ليس الا ضرورة حربية هذا اذا لم يكن تعبيراً اجوف في فم الغرور القومي الفاشستي .

(٢) ان سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هي خير دليل على هذا . فالولايات المتحدة اوقفت التصدير الى تشيكوسلوفاكيا فور انضمام هذه الدولة التشيكية الى الكتلة الشرقية . والاتحاد السوفياتي قطع كل علاقة اقتصادية تصديرية بيوغوسلافيا فور انسحاب « تيتو » ودولته من كتلة الشرق .

وان خطر الحرب الجاثم على العالم ليس الا تعبيراً عن هذه النقيضة الاقتصادية البيّنة المفضية الى صراع رهيب. وكلما زادت حدة هذه النقيضة اضحى خطر الحرب محتوماً . وذلك لان الحرب ليست – في الواقع – الا وسيلة لنسف الاطار القومي، ولان كل محارب يهدف الى توسيع مداه الحيوي .

لقد سبق لنا واشرنا الى ان التهديد الدائم الصادر عن الحرب يحمل كل امة من الامم على الاستعداد لمواجهتها والتأهب لها . وهذا التأهب للحرب يتبعه ، داخل كل امة من الامم ، تدني مستوى المعيشة . والحرب في عصرنا الحديث هي حرب اعتدة وانتاج. وانت لم تعد تلتمس قوة الامة بعدد جنودها وكثرتهم، بل بقدرتها على الانتاج . وهذا يعني ان على كل امة تطوير قدرتها على الانتاج دون انقطاع ، تأهباً للحرب . ولما كان الامر سباقاً بين الامم ، فمن الطبيعي ان تزداد سرعة هذا التطور والنمو بمرور الايام .

نتائج اقتصاد الدولة

ان توافر القدرة الانتاجية لدى كل امة من الامم تأهباً للحرب ، ونموها نمواً متسارعاً على هذا الشكل ، يترتب عليه تزايد رؤوس الاموال المستخدمة في المشاريع. وتدني الاستهلاك وبتعبير آخر ، ان الجزء المخصص للمشاريع الحربية من الدخل القومي ، يزداد في حين يتدنى ذلك الجزء المخصص للاستهلاك . ولا شك في ان هذه الظاهرة تبدو غامضة او جلية وفقاً لقدرة

كل بلد على الانتاج : فنراها أبرز في روسيا وبريطانيا منهـــا في الولايات المتحدة . ولكننا نستطيع ان نلمسها في جميع البلدان اذا تعمقنا البحث (١) . لهـذا السبب تدنى مستوى المعيشة ، وخاصة معيشة العمال ، حتى أضحى أقل مما كان سنة ١٩٣٨ مع ان الانتاج اليوم هو اضخم من انتاج سنة ١٩٣٨ . وهكذا نرى ان الانتاج في اقتصاد الدولة لم يعد مرتكزاً على الربح بل على الحاجات . غير ان هذه الحاجات ليست هي حاجات الشعوب جميعاً بل حاجات الحرب . ولهذا السبب نرى مستوى الحيـــاة يتدنى او يظل على حاله من الهبوط والتدني ، رغم تزايد الانتاج ونموه المستمر . وليس اوضح من حال الاتحاد السوفياتي حين نضرب بها مثلاً . فمنذ المشروع الاول للخمس سنوات ، اي منـذ سنة ١٩٢٨ ، والحكومة السوفياتية تتطلب من السكان جهوداً جبارة لزيادة الانتاج .

ومن سنة ١٩٢٨ هذه ، ازداد الانتاج السوفياتي فعــلاً ، بأقدار هائلة ونسب جبارة ، ولكن مستوى الحياة في روسيا السوفياتية ظل متدنياً شأنه عام ١٩٢٨! .

ان هبوط مستوى الحياة يجر في اعقـــابه نتيجة سياسية : الديكتاتورية المستبدة . وقد تكون الحرية والديموقراطية كلمتين فارغتين تنطويان على بؤس الطبقة العاملة ، ولكنهما في واقعهما

(١) نصيب الميزانية الحربيه في الميزانية في كل بلد من البلدان ، ظـــاهرة طبيعية تنتج عن هذا الاتجاه .

المعنوي السديد ، يرتكزان على حياة مستوى الشعوب في كل بلد من البلدان ، ويتطوران متوازيين مع شروط الحياة. وليس من المصادفة المحضة ان تكون الحرية والديموقراطية قد وجدتا في الغرب مرتعاً خصيباً . بل انهما وجدتا هناك لأن الغرب هو البلد الذي شمله التحسّن في مستوى المعيشة قبل سواه . وليس من المصادفات وحدها ذلك التباين في مستوى الحرية بين البلدان المختلفة . اذن فالعامل الاساسي للحرية والديموقراطية هو مستوى حياة الشعوب لذلك كان من البديهي ان كل تدن في هذا المستوى يعرض الديموقراطية للخطر ويمهد للديكتاتورية .

والخلاصة ان اقتصاد الدولة يؤدي الى النتائج التالية :-

الحرب على الصعيد العالمي ، وهبوط مستوى المعيشة ، والديكتاتورية المستبدة على الصعيد الداخلي . ولكن هذه النتائج ليست محتومة الا اذا امتد اقتصاد الدولة ، بصفته مرحلة انتقالية، الى أبعد من حدود نضجه الطبيعية .

القسم الرابع

من عهد « اقتصاد الدولة » الى الاشتراكية

الفصل الاول

نحو الاشتراكية – مرحلة ضرورية

ركائز المجتمع الاقتصادي :

ان اقتصاد الدولة هو مرحلة انتقال بين الرأسمالية والاشتراكية. وهي مرحلة ضرورية في الطريق نحو الاشتراكية. والواقع ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية لا يمكن ان يحدث الا بواسطة الدولة(١) ونضرب لذلك مثلاً واضحاً بالركائز الاساسية للمجتمع الاشتراكي مع فحصنا طريقة تحوّل هذا المجتمع:

لكي يصبح المجتمع الاشتراكي ممكناً ، نجد من الضروري

(١) يقول دورخايم في كتابه « الاشتراكية » :

بماذا يعلل الاشتراكيون انحطاط حالة الطبقات العاملة وما يعانيه رجالها من ظلم يعلنون دوماً انهم ضحاياه ? السبب في ذلك انهم لا يخضعون مباشرة للمجتمع ، بصورة عامة ، بل لطبقة خاصة تبلغ من القوة مبلغاً يتيح لها ان تفرض عليهم ارادتها الذاتية ونعني بها الطبقة الرأسمالية . وجلي ان الوسيلة الوحيدة لتخفيف حدة هذا الجور وتحسين حالة الطبقة العاملة هو – على الاقل – اضعاف قوة

ان تكون وسائل الانتاج فيه ملكية اجتماعيـة عامة . وهدف الانتاج سدّ حاجات الجماعة . واخيراً ان تكون الجماعة نفسها هي التي تؤمن توجيه الانتاج والتوزيع وادارتهما .

هذه هي الركائز الاساسية للمجتمع الاشتراكي فلنأخذهـا واحدة واحدة ولننعم النظر في تحول كل منهـا من مظهره الرأسمالي الى مظهره الاشتراكي :

وسائل الانتاج :

تكون وسائل الانتاج ، في ظل النظام الرأسمالي ، ملكية خاصة . وفي البدء يكون لهذه الملكية الخاصة طابعها الفردي . ولكن حين تبلغ الرأسمالية اوج ازدهارها ونموها ، يتحول هذا الطابع الفردي الى طابع جماعي بنشوء الشركات المساهمة. ولكن سواء اكان الطابع فردياً ام جماعياً ، تظل الملكية خاصة لانها

رأس المال ومجابهته بقوة اخرى تكون في البدء معادلة لها او متفوقة عليها . ولكن تستطيع على كل حال ان تبين فعاليتها الواقعية بالتمشي مع المصالح العامة للمجتمع . اذ انه لا يجدي علينا شيئاً ادخال قوة خاصة غريبة عن آلية الاقتصاد ونظمه . والا فنكون قد استبدلنا بعبودية الطبقات العاملة – وهي مصدر شكاوي العمال ، عبودية اخرى . وليس هناك – اذن – الا الدولة . فهي وحدها التي يمكنها ان تلعب هذا الدور السلمي البناء . ولكن العضويات الاقتصادية يجب ان تكف عن العمل خارج اطار الدولة في سبيل هذه الغاية الوسيطة . وهذا يعني وجوب زوال الطبقة الراسمالية تمشياً مع هذه الغاية ، وان الدولة يجب ان تخلف الرأسماليين ، وتتصل في الوقت نفسه اتصالاً مباشراً بالعمال فتوطد علاقاتها بهم فتصبح – الدولة – اثر ذلك مركز الحياة الاقتصادية .

(اميل دوركهايم – الاشتراكية)

ترتكز على فرد واحد او افراد عدة ، محدودي العدد ، يملكون هذه الوسائل دون سواهم . ويتملكون الانتاج شيئاً فشيئاً .

فكيف يتسنى لهذه الادوات ان تصبح ملكاً للجميع دون استثناء ؟

التعاونية :

أجاب برودون واقطاب الحركة الاشتراكية في عهده : بالتعاونية. والواقع ان التعاونية قد حققت منذ مائة عام الى اليوم خطوات جبارة لكن الرأسمالية حققت خطوات اعظم واجل شأنا. وفي اواخر القرن التاسع عشر ، وفي القرن العشرين خاصة ، لاقت التعاونية تشريعاً ملائماً في اغلب البلدان . وهذا ما ساعد على تطورها ونموها . ورغم هذا فلم يكن في العالم حتى عام ١٩٤٩ ، غير مائة وخمسين مليونا من التعاونيين. وكذلك فلم تزل التعاونية اضيق من ان تسد جميع حاجات هؤلاء . واذا دققنا النظر في التعاونية وتطور انظمتها ، وجدنا انهـا لاقت نجاحاً في مرافق التجارة على الاخص . اما في الانتاج فلم تتمكن من التطور السريع الا في ما يتعلق ببعض الصناعات الثانوية وخاصة صناعات التغذية وصناعة الآلات الدقيقة . اما في الصناعات الضخمة والاساسية فلم نعرف للتعاونية اثراً. فاذا كانت التعاونية قد ظلت وتظل محصورة بالتجارة وببعض الصناعات الثقيلة الثانوية ، فذلك لان ثمة قضية قد نجمت وهي قضية رؤوس الاموال . فرأس المال لا يتدخل في النظام التعاوني . وذلك

طبيعي فالتعاونية لا تستهدف الربح . المال يمنع سائر مرافق الانتاج من التعاونية ، ويمنع الصناعة الثقيلة منها، بوجه خاص. ولا شك في ان الدولة تستطيع مساعدة التعاونية بالقروض ولكننا نعود عندئذ الى بحث قضية تدخل الدولة كوسيلة وحيدة للانتقال الى الاشتراكية . ومن ناحية ثانية ليست التعاونية الا ملكية خاصة لها طابع جماعي ، فهي في هذا سواء مع الشركة المساهمة . والظاهرة الخاصة التي تميز التعاونية عن نظام الشركات المساهمة هي ان الاولى اكثر ديموقراطية . والواقع ان ثلاث خصائص تميزها عن الشركات المساهمة : فالمساهمون لا يملكون غير صوت واحد مهما كان من قيمة رأس المال الذي رصدوه . وتوزيع المنتوجات يكون للشخص لا للاسهم وقيمتها النسبية. واخيراً فان عدد المساهمين في التعاونية ليس محدوداً (١)

ليست التعاونية اذن الا مظهراً ديموقراطياً للشركة المساهمة . ولكنها كالشركة المساهمة ليست الا ملكية خاصة ذات طابع جماعي . ملك التعاونيين دون سواهم . ولا شك في ان كل انسان يستطيع ان يتعاون معهم ، ولكن هذا يتطلب منه عملاً واعياً ارادياً يندر ان يقوم به جميع الناس (٢)

---

(١) هذه الخاصة الاخيرة لا تكون واقعيــة الا في ما يتعلق بتعاونيات الاستهلاك . اما تعاونيات الانتاج فعدد المساهمين يتناسب في افضل الاحوال ، مع عدد اهل المهنة .

(٢) هذه الظاهرة نفسها تحدث في شركات الاغاثة المتبادلة التي تهدف الى التأمين ضد الامراض. ولكن بالاضافة الى ان التأمين يكون ضعيفاً بسبب ضعف

ويكفي ـ عند ذلك ـ ان يكون في المجتمع كسالى وغافلون (وقد دلت التجارب على كثرتهم الساحقة) ليضعوا حداً لانتشار التعاونية وجدواها . الا اذا اضحى الانخراط فيها امراً اجبارياً وعندئذ تكون الدولة هي التي تدخلت .

اذن لقد اتضح لنا عجز التعاونية عن تحويل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية فتصبح هذه الوسائل ملك المجتمع باسره .

وهذا العجز ظهر جلياً في اواخر القرن الماضي . والقرار الذي تبناه في هذا الشأن المؤتمر العمالي المجتمع بمرسيليا سنة١٨٧٩، يؤيد ما نقول :

« ان المؤتمر وقد لمس عجز الشركات التعاونية للانتاج والاستهلاك عن تحسين مستوى حياة البشر ، باستثناء نفر محدود من المحظوظين ، اصحاب الامتياز ، وبنسبة ضئيلة جداً ، يُعلن بان الشركات التعاونية لا يمكن ابداً ان تعتبر وسائل كافية لتحرير البروليتاريا .

اما لويس بروخير فقد كتب يقول في مقدمته للطبعة الجديدة لكتاب اميل فاندرفلد « الاشتراكية ونزاعها مع الدولة » مبيناً حدود التعاونية وقيودها :

المشتركين فان هذا التأمين يقتصر – عادة – على المشتركين وحدهم . وعلى العكس فالضمانة الاجتماعية ، التي هي من عمل الدولة تكون شاملة الجميع ، لطابعها الاجباري الحاسم .

« لم يعد ثمة من يعتقد اليوم ، كما كان الكثيرون يعتقدون في عهد شارل جيد ، انه يكفي لتعاونيات الاستهلاك اتساعها الدائم ونموها المطرد لتصبح في النهاية جمهورية تعاونية شاسعة الاطراف تشمل انحاء العالم ، وتنظم النشاط الاقتصادي بتحقيق العدالة للعمال البيرولتياريين . وقليل من التفكير يكفي للدلالة على الصعوبات النظرية والعملية التي تعترض نمواً كهذا . بل ان رَصْد الاحداث ومراقبتها بدقة ، يدلاننا ايضاً ، وبصورة دقيقة جلية، على ان السلطات العامة قد تعد هي نفسها الى تنفيذ برامج التعاونيات، وانه بدلا من التنافس بين الاقتصاد التعاوني واقتصاد الدولة (وقد يلوح هذا التنافس محتوماً في البدء) يمكنهما - على العكس - ان يتكاملا ويتشاركا ليوجدا اقتصاداً جديداً يكون فاتحة لعهد انتاجي خصيب .

التنظيم المهني :

ازاء عجز التعاونية عن حل مشكلة الملكية اضطر بعض علماء الاقتصاد الى البحث عن حل، فاقترحوا التنظيم المهني(١) والفكرة الاساسية للنظام المهني هي تنظيم كل مهنة وتجميعها، خارج توجيه الدولة ، وبالتعاون بين اصحاب العمل والعمال ، وذلك في سبيل المهنة ومصلحتها العليا. ولكن هذا النظام يجر حتماً الى نوع من الانانية المهنية المصلحية ولذلك دعت الحاجة الى تدخل السلطة

(١) راجع فرانسوابيرو : الرأسمالية واشتراكية العمل . وجابيان بيرو « التنظيم المهني الجديد »

طلباً للانسجام بين سائر المهن . وهذه السلطة هي – كما دلت التجربة في ايطاليا – الدولة(١) ومن ناحية ثانية ، تدعو الحاجة لحفظ الانسجام بين الطبقات داخل كل مهنة الى حكم وسلطة . وهذا الحكم وتلك السلطة لا نحصل عليهما الا بواسطة الدولة . وهذا ما لاحظه «لويس بروخير» حيث قال في مقدمته «لكتاب فاندرفلد» : الواقع ان الذي يتدخل باستمرار بين المستخدِمين والمستخدَمين هو وسيط الصلح او بتعبير اصح، الحكم الذي يوجه في النهاية كل شيء ، ويبت في كل امر ويتسلم بعد قليل زمام السلطة المطلقة . ونحن لا نجد بعد التحليل ، هذا الحَكَمَ متمثلاً الا في مندوب السلطة .

ومن سخرية الاقدار ان يتحول الانسجام المزعوم بين اصحاب العلاقة ، الى ديكتاتورية الدولة .

الملكية الاجتماعية :

وهكذا لا تستطيع التعاونية ولا المهنية المنظمة حلّ قضية تحوّل الملكية الخاصة الى ملكية اجتماعية . ومع ذلك فالملكية الاجتماعية موجودة : انها الملكية التي ليست ملكاً لايّ فرد او جماعة من الافراد او مهنة من المهن: الملكية للمجتمع بأسره. والاشتراكية تدعو الى عهد لا يمكن لفرد فيه ان يقول : « هذا لي » ولا لفئة من الافراد ان تقول : « هذا لنا » لان الملكية الاجتماعية لم تعد في الواقع ملكية وكلمة « ملكية» تجردت من معناها : والشيء الذي «يملكه» الجميع لم يعد ملكاً.

(١) راجع جورج بورجان « الدولة المهنية الجديدة ».

فالشمس والهواء والعصافير ليست ممتلكات ، حتى ولا قومية . ونجد هذه الملكية الاشتراكية — اذا صحّ التعبير — على شكلها العفوي البدائي ، داخل كل امة من الامم . وحسبنا ان ننظر حولنا ونرى الى الشوارع والطرقات والحدائق العامة والغابات والانهار الصالحة للملاحة والبحار والمستشفيات العامة والمتاحف والمدارس الرسمية العامة . أفليست هذه كلها تعابير كاملة عن الملكية الاشتراكية : وهكذا سائر الممتلكات القومية الموضوعة تحت تصرف سائر المواطنين ، كل المواطنين ، دون ان يكون لاحد عليهم فضل .

فكيف نشأت هذه الملكية الاجتماعية ؟

انّ الدولة هي التي صادرت الاراضي الضرورية لانشاء الشوارع والطرقات والحدائق العامة . والدولة هي التي بنت المستشفيات والمتاحف والمدارس الرسمية . والدولة هي التي وضعت الغابات والانهار والبحار تحت تصرف الجميع . اذن فعلى يديْ الدولة ولدت الملكية الاجتماعية . ان ظاهرة تحول الملكية الخاصة — بواسطة الدولة — الى ملكية اجتماعية ، وقد تمت عملياً في المرافق التي ذكرنا ، قد اخذت تتسع اليوم لتشمل سائر المرافق . وهذا ما يحدث في اكثر المصالح العامة : الخطوط الحديدية ، والنقليات العامة ، والماء والكهرباء . وقد اخذت المرافق الجدية الاساسية تتجرد من صفة التوجيه التجاري والادارة بغية الربح ، لتحلّ محلها صفة المجانية ونضرب المثل

بالنقليات : فالتذاكر الاسبوعية التي يستخدمها العمال للانتقال الى اماكن اعمالهم غدت شبه مجانية . وهي – على كل حال – تباع للعمال بأقلّ من تكاليفها . وفي كثير من البلاد نجد الكهرباء والماء والغاز تبذل وفقاً لهذا النظام . ونجد الظاهرة نفسها في قضايا السكن ، حيث تتآزر الدولة مع التعاونيات المحلية لبناء مساكن « رخيصة » ؛ ولو اردنا ان نستقصي الامثال لما وَجدنا لها نهاية . وهكذا لا يمكن ان تتحول الملكية الخاصة الى ملكية اجتماعية الا اذا مرت بمرحلة تكون فيها ملكاً للدولة، او ملكاً للتعاونيات المحلية(١) وبتعبير آخر فان تحوّل الملكية الرأسمالية الى ملكية اشتراكية لا يمكن ان يحدث الا بواسطة الدولة .

هدف الانتاج :

وما يقال عن الركيزة السابقة يقال ايضاً عن الركيزة الاساسية الثانية في الاشتراكية . ونعني بها هدف الانتاج . ففي ظل النظام الرأسمالي نجد ان الربح هو هدف الانتاج . اما النظام الاشتراكي فيهدف الى سد حاجات الناس. فكيف يحدث الانتقال من نظام انتاج يرتكز على الربح الى نظام انتاج

(١) يجب ان لا نعتقد بوجود ملكية اجتماعية تنشأ بصورة آلية عفوية . اي بوجود حرية التصرف الحر فور اعلان شيء من الاشياء ملكاً للجميع . فالتصرف الحر والتمتع المشاع للجميع خاضع لمستوى تطور القوى المنتجة . وكلما ظلت الدولة تلجأ الى التقنين. اما في حالة فقدان التقنين الحكومي فان مستوى الاسعار هو الذي ينظم حركة التقنين .

يعتمد الحاجات اساساً له ؟ هنا ايضاً تدلنا التجربة على ان الدولة هي وحدها وسيلة الانتقال من نظام الى آخر . والواقع ان انشاء شبكة المواصلات ، والمدارس ، والمستشفيات ، والمتاحف لا يرتكز على الربح ولكن على الحاجات . وفي كثير من البلدان نجد ان انشاء خطوط الهاتف والبرق والبريد ، والخطوط الحديدية ، تبرره الرغبة في سد الحاجات . ان كهربة الخزانات والمصانع والمدن ، (وهي ضرب من الانتاج يشغل العالم الحديث) تتم وفقاً للحاجات لا الربح . وانتاج الطاقة الذرية (وهو صناعة المستقبل) يعتمد الحاجات فحسب . والحرب العالمية الاولى (والثانية على الاخص) أدتا الى رفع هذا التطور الانقلابي نحو اقتصاد مؤسس على الحاجات . وان خطر الحرب الدائم ، والرغبة في ضمان السيادة القومية ، يدفعان كل امة الى الاستبدال بالاقتصاد الرأسمالي الكسبي اقتصاداً قومياً مؤمماً يهدف الى سد الحاجات . فالاقتصاد السوفياتي ليس اقتصاد ربح واسواق بل اقتصاد حاجات : حاجات الامة التي يحددها تنفيذ الاهداف والغايات ويعينها موجهو الانتاج الذين لا يهدفون الى الربح بل الى القيام بواجبهم الوطني والانساني . والاقتصاد البريطاني – ايضاً – يتطور نحو هذا الاتجاه . ونشهد الظاهرة ذاتها في جميع البلدان ، على الاقل في ما يتعلق بالصناعات الاساسية . ولا شك في ان الحرب تفتقر الى بعض هذه الحاجات مباشرة ولكن هذا ليس مهماً من الناحية الاقتصادية . بل المهم هنا نشوء اقتصاد لا يحركه الربح بل الحاجة . فهل يكون هذا الاقتصاد ممكناً ؟ لقد اجابت

التجارب بالايجاب . بل ان تجربة الحرب العالمية الثانية دلت على ان اقتصاداً مرتكزاً على الحاجات هو اثبت اركاناً من الاقتصاد الرأسمالي . وهذا الانقـــلاب العام المتطور الى اقتصاد يعتمد الحاجات اساسه الاوّل انما يحدث بواسطة الدولة ، لان الدولة وحدها هي التي تستطيع الانتاج رغم الخسارة .

ادارة الانتاج :

وهذا يقال ايضاً بشأن القاعدة الاساسية الثالثة ، من قواعد الاشتراكية ، ونعني بها ادارة الانتاج وتوجيهه وتوزيع المنتوجات على الجماعة كلها . وهذه الادارة الجماعية لا يمكن ان تقوم الا بواسطة الدولة . والواقع ان على الجماعة تأمين الانتخابات وضمانها لمن يرشحون للمراكز الادارية الانتاجية اذا ارادت ان تشارك في توجيه الاقتصاد . وعلى الجماعة ان تعمل ليكون سائر اعضاء المجتمع نواباً وناخبين . وهذا ليس ممكناً الا على الصعيد العام . ودخول الانتخابات العامة في سبيل ادارة مراكز الإنتـاج العليا انتصار للعمال كما هو انتصار للبورجوازيين . فان وظيفة الانتخاب تكون موجودة في الدولة حيث يُنتخب النواب المشرعون . وهذه الوظيفة تتسع صلاحياتها اوتضيق نسبة الى العصور والبلاد . ولكن الواقع انها موجودة وانه رغم بعض حركات التردد الموقتة تميل هذه الوظيفة الى التطور والنمو . وفي بعض البلدان تتسع حتى تتناول الوظائف الادارية . وكلما اتسعت وظيفة الانتخابات

زادت مساهمة المجموع في توجيه حياته الاقتصادية (١).

والانتخابات التي تجري في صدد المراكز الادارية معروفة ايضاً في الصناعة الرأسمالية وخاصة في الشركات المساهمة ، حيث تنتخب جمعية المساهمين مجلس ادارتها الذي يُعين مديره ونراها ايضاً في التعاونيات. ولكن في هذه وتلك نجد الوظائف المنتخبة محصورة في المساهمين. ولا تتسع هذه الصلاحية الانتخابية الا حينما تصبح وسائل الانتاج ملكية عامة وعندئذ تشمل الوظيفة الانتخابية الجميع دون استثناء .

واخيراً فان الصلاحية الانتخابية لا تجدي الا اذا دعمها تشريع تكون له سلطة القانون . والدولة وحدها هي التي تستطيع فرض تشريع كهذا . ان التطور نحو اقتصاد الدولة هو اذن عامل من عوامل التقدم وهو مرحلة ، على طريق الانسانية ، تنتظم خطاها نحو الاشتراكية .

(١) ان انتخاب الموظفين احد مطالب الحركة الاشتراكية . وكذلك تغليب الطابع الديموقراطي في ادارة الانتاج هو ايضاً من المطالب الاساسية للحركة الاشتراكية .

الفصل الثانى

زوال الدولة

وظيفة الدولة :

بعد انقسام المجتمع الى طبقات ، تصبح الدولة عامل توازن اجتماعي . وتبقى الدولة ضرورة اجتماعية ، ما بقي التبـاين بين عناصر المجتمع. ونحن نعلم ان تباين الطبقات وعدم المساواة بينها انما يتبعان مستوى تطور القوى المنتجة . وكلما استمر عجز الانتاج عن سد حاجات الجميع ، رأينا استمرار اللامساواة بين الطبقـات والحاجة الملحة الى الدولة . ولا شك في ان مظهر الدولة لا يكون واحداً في جميع الحالات . اذ انه يتغير كلما مس التغير المستمر كيان الامة الاقتصادي . ولكن الغاية من وجود الدولة تظل دوماً واحدة، وهي تأمين التوازن الاقتصادي بالقوة ولو لم توجد الظروف الاقتصادية لهذا التوازن وظروفه . واذا بدأت الشروط الاقتصادية لهذا التوازن تتحقق شيئاً فشيئاً ، اي اذا اصبح الانتاج كافياً لسد جميع الحاجات يزول الداعي الى الدولة وتنتفي علة وجودها . وعندئذ تزول(١) . فالدولة

(١) تزول الدولة ، وفكرة الدولة ، نهائياً ، كما يفهم من سياق الكلام . أو « تصبح مجلس ادارة المجتمع » . ولا تزول الدولة لتحل محلها اخرى .

كمؤسسة اجتماعية وتعبير حقوقي عن الامة او عن مجموعة من الامم هي في طريقها الى الزوال . ولكن كيف يتم هـذا ؟ أفلا تتعارض هذه الحقيقة وتتناقض مع نمو اقتصاد الدولة وسيره نحو توسيع سلطانه ؟

انقلاب الدولة :

لا يمكن ان تزول الدولة من المجتمع بسحر ساحر . حتى ولو دمرت بالقوة فانها تبعث من جديد متخذة مظهراً آخر (١)

ولا يمكن ان تزول الدولة الا بعد تحولها واتخاذها المظاهر المختلفة ؛ ان غايتهـا هي : استخدام القوة لتأمين التوازن الاجتماعي . والقوة معناها الاضطهاد ، فيجب ان تتحول الدولة لتصبح مجلساً لادارة المجتمع(٢) ولكن يستحيل ان تكون مجلس ادارة للمجتمع الا اذا قبضت بيدها على ملكية وسائل الانتاج وادارتها . وهذا ما يحدث فعلاً في عهد اقتصاد الدولة . والواقع انه كلما ازدادت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج ،

(١) لقد قام الروس بهذه التجربة : فثورة ١٩١٧ قوضت الدولة ولا شك ولكن الدولة بعثت من جديد فوراً . طبعاً لقد تغير مظهرها ولكن غايتها ظلت واحدة : استخدام القوة في تأمين التوازن الاجتماعي الذي لا تكفي الشروط الاقتصادية لتأمينه .

(٢) نكرر ما قلناه من انه يهمنا ان نعرف بدقة ، ونوضح ما اذا كانت الدولة ، في المجتمع الاشتراكي ، كمؤسسة ذات سلطة ، ترى ان سلطاتهـا قد اصبحت محدودة او معدومة ، فان الدولة بصفتها مؤسسة للادارة والتوجيه تظل تمثل المصالح الاجتماعية العامة .

(فاندرفلد – الصراع بين الاشتراكية والدولة)

وتحولت هذه الوسائل الى ممتلكات عامة ، يقع امر ادارتها على عاتق الدولة . ومهام الدولة تتسع وتعمق وتعظم كلما زاد تدخلها في شؤون الحياة الاقتصادية . فوزارات الاقتصاد ، وقد انشئت حديثاً أصبحت اهم مؤسسات المجتمع . وكذلك نرى ان المنظمات الاقتصادية التابعة لها (كمجلس القرض الوطني، والمجلس الوطني الاقتصادي ... الخ ..) هي طلائع التحول العميق في صلب الدولة وصفاتها الاساسية . ان الوظيفة الادارية للدولة تتعدى حدود صعيدها الاقتصادي لتنفذ الى ثنايا الحياة الاجتماعية وجميع تفاصيلها ودقائقها .

وقد لاحظ دي كوجي هذا الامر فقال :

« ان الدول المعاصرة اخذت على عاتقها ، رعاية الاسرة والعناية بالمرضى والعاجزين وكانت هذه المهام – قبل ذلك – موكولة الى الجيران والمحسنين. فالقانون يقتطع – اليوم – من مجموع اموال الامة المبالغ الضرورية لتمويل المستشفيات ودور التوليد والحضانة وملاجيء العجز والمجانين الخ ... وقد انشئت هيئآت للضمانة وملاجيء وطنية عامة في طول البلاد وعرضها . والدولة تنزع عن عاتق الآباء عبء تربية الاولاد وتعليمهم . »

وهكذا فاقتصاد الدولة يميل ، بتوسيع الصلاحيات الادارية للدولة، الى تحويلها لمجلس ادارة وطنية ومن ثم تزول عنها صفتها كدولة(١) .

---

(١) نحن لا ندرس هنا سوى الحركة الاساسية العامة دون التفاصيل

قدّم لنا فريدريك انجلز عن زوال الدولة على هذا الشكل صورة جلية تامة فكتب يقول « ان اول عمل تقوم به الدولة بصفتها ، فعلاً ، ممثلة للمجتمع ، كل المجتمع ، هو مصادرة وسائل الانتاج ، وتملكها باسم المجتمع ، وهذا العمل يكون ايضاً آخر اعمالها الحاسمة وخاتمة وجودها ؛ ان تدّخل سلطة الدولة في العلاقات الاجتماعية يصبح تصرفاً خالياً من المعنى، وسلطة الدولة تزول تدريجياً وتنسحب من مرفق الى مرفق ، ثم تزول الدولة نهائياً وتحل ادارة الاشياء وتوجيه عمليات الانتاج محل حكم الافراد. اذن فالدولة لم تُلغَ، بل دالت وماتت ميتتها الطبيعية.» (انجلز — في كتابه «انتي دهرنج» .)

والجزئيات. ولذلك نضرب صفحاً عن ظاهرة بيروقراطية الدولة والامتيازات التي تخص نفسها بها . ويتعلق وجود بيروقراطية ما ، رغم الاختلاف في صلاحياتها المطلقة او النسبية، بمستوى نموالقوى الانتاجية. وليست هذه الظاهرة مقتصرة على الدولة . فالتعاونيات ، والنقابات ، والاحزاب ، لا تنجو كلها من البيروقراطية. ونرد على بعض ذوي العقول السطحية والاذهان الخامدة ، من الذين يحاربون حركات التأميم متذرعين بأنها تفضي الى البيروقراطية متسائلين ان كان هؤلاء يعتقدون بأن تحويل المصانع المؤممة الى تعاونيات يجنبهم البيروقراطية نهائياً ؟!! ..

الفصل الثالث

اقتصاد الدولة — وحدوده التاريخية

الملكيـة المطلقة :

اذا قارنا بين مطلع عهد الملكية المطلقة وبين آخر ايامها ، لاحظنا الفرق التالي : في البدء تكون الملكية المطلقة عامل ثورة ، اما في النهاية فعاملاً من عوامل الرجعية . فما سبب هذا الفارق ؟ سببه — في رأينا — ان الملكية المطلقة تكون في اول عهدها القوة التي تخلف سلطة السادة الاقطاعيين ولذلك نجدهـا عاملاً من عوامل الوحدة القومية ومحركاً للتمركز السياسي . ونحن نعلم ان هذا للتمركز وتلك الوحدة يكونان في البدء ضرورتين لازمتين لنمو الانتاج وتأمين التبادل التجاري ولذلك كانت الملكية المطلقة بمجابهتها السادة الاقطاعيين ، والقضاء عـلى نفوذهم ، اداة ثورية تقدمية ، ولكن حين تحققت الوحدة القومية وتم التمركز السياسي ، ورسخت اصولها وبلغت الملكية المطلقة حدودها التاريخية، بدأ الانتاج الرأسمالي يحتاج، وقد انمته الوحدة القومية، الى اصلاح اساسي يتناول قضية الملكية المطلقة بالتعديل . ثم تدعو الضرورة الى الغاء سائر الامتيـازات : وتضحي حرية المشاريع وحرية المزاحمة قوانين للانتاج الرأسمالي وشروط انطلاقه

ونموه . وحينئذ تحتاج الطبقة البورجوازية ، وقد اصبحت الطبقة المسيطرة على الاقتصاد ، الى اصلاحات سياسية تتيح لها الوصول الى الحكم . وهذه الحركة الاقتصادية السياسية المزدوجة تتعارض ولا شك مع موقف الملكية المطلقة . ويأتي عهد تصبح فيه عاملاً رجعياً حريّاً بالتدمير والزوال . فاذا تشبثت الملكية المطلقة بالحياة ، وارادت البقاء ابعد من حدودها التاريخية ، انحطت الامة بسبب عجز الرأسمالية الطبيعي عن التطور بعد بلوغها مرحلة معينة . وبقدر ما تتمسك الملكية المطلقة بالحياة ، بقدر ما يصبح اللجوء الى القوة شرطاً من شروط انقلابها . وقد تكون هذه القوة ثورة داخلية ، او حرباً خارجية ، ولكنها ضرورية على كل حال(١) .

واذا كنا قد اطلنا الوقوف عند الملكية المطلقة ، فذلك لانها مرحلة انتقال بين مجتمعين : المجتمع الاقطاعي والمجتمع الرأسمالي . ولهذا فهي مصدر خصب للدراسات وهي التي تجلو لنا عهد اقتصاد الدولة الذي هو بدوره مرحلة انتقالية بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي .

واقتصاد الدولة هو عامل ثوري لانه يخلف الرأسمالية ، غير ان له هو ايضاً حدوده التاريخية فاذا تعدّاها اصبح عاملاً من

---

(١) نرمي من وراء كلمة « تمسك الملكية المطلقة بالحياة » الاشارة الى كيان سياسي عميق الجذور ، لا وجود ملك فحسب . واصحاب الجمهورية الاسبانية الذين حسبوا ان المشكلة تحل باقصاء الفونسو الثامن عشر قد زجوا اسبانيا في غمار تلك التجربة الرهيبة المعروفة .

عوامل الرجعية . تلك سنة التطور ولن تجد لها تبديلاً .

اقتصاد الدولة ودوره التـــاريخي :

ان الدور التاريخي لاقتصـــاد الدولة ، كما يبدو لنا عند استعراض تاريخ جميع البلدان ، هو استبدال الملكية العامة بالملكية الخاصة ونحن نعلم ان الملكية العامة هي الشرط الاساسي الضروري للملكية الاجتماعية . ولذلك فدور اقتصاد الدولة هو على الخصوص دور تقدمي . ولكن ما ان يصبح اقتصاد الدولة المظهر السائد في اكثر البلدان ، حتى يشرع في اغلاق ابوابه درن الآخرين ليقيم داخل كل وطن اقتصاداً قومياً انعزالياً يجابه اقتصاد سائر الامم . وبدلاً من ان تصير املاك الدولة اجتماعية نراها قد غدت قومية . وبدلاً من تحرير النـاس نجدها تسترقهم لسيّد جديد: السيادة القومية. وهذه السيادة تتعارض مع التقسيم العالمي للعمل ، وهو الوسيلة الوحيدة لتقدم الحضارة ، وهذا كله يقود الى نظام حفظ التوازن القومي وسياسة الاكتفاء الاقتصادي الانعزالي . وتدور الايام فاذا اقتصاد الدولة رجعي لانه يقف حجر عثرة في طريق وحدة العـالم ، وهذه الوحدة هي الشرط الاول لتقدم الانسانية وانتصار الاشتراكية ، وعندئذ تدعو الضرورة الملحـة الى تحطيم الاطر القوميـة ليسمح هذا التحطيم للقوى المنتجة بنمو وتكامل مستحيلـين داخل الاطار القومي الضيق ، او الذي يضيق شيئاً فشيئاً .

ان عصرنا الحاضر هو عصر تحطيم الاطر القومية . هذه هي

مهمته التاريخية . وان تقدم الفنون الآلية وتطور وسائل النقل بصورة خاصة ، سهّلا هذه المهمة وجعلاها لا ممكنة فحسب بل ضرورية . ان كل تأخر عن تحقيق هذه المهمة سيؤدي الى ابقاء اقتصاد الدولة الى ابعد من حدوده الزمنية . وهكذا يضحي قلب اقتصاد الدولة باللجوء الى العنف امراً محتوماً ، فان لم تحدث ثورة داخلية تكفلت الحرب بهذه الخطوة الجبارة الضرورية نحو الاشتراكية .

الفصل الرابع

التطور والانقلاب في صراع الطبقات

علينا الآن درس مصير الطبقات ، ومآل صراعها في عهد اقتصاد الدولة :

صراع الطبقات واقتصاد الدولة :

تنحصر القاعدة الاقتصادية لصراع الطبقات في ظل النظـــام الرأسمالي بذلك التناقض الملحوظ بين طبيعة الانتاج (الاشتراكية) وبين ملكية وسائل الانتاج (الخاصة) . ويبقى الصراع بـين الطبقات ما بقي التناقض. ونحن نعلم ان هذا التضاد يزول تدريجياً زوالاً متناسباً مع حلول ملكية الدولة محل الملكية الخاصة . ويترتب على ذلك ايضاً زوال الصراع الطبقي . وهذا ما يؤكد الشيوعيون حدوثه فعلا في روسيا حين يزعمون بأنه لم يعد ثمة من طبقات ولا صراع طبقي لان ملكية الدولة عمت واشتملت على كل مظاهر الانتاج . غير ان حقائق المجتمع تدلنا على ان صراع العمال بغية تحسين شؤون حياتهم لمـّـا ينته . فالاضرابات التي حصلت في اوروبا عقيب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قد شملت مشاريع الدولة شمولها سائر المرافق ووسائل الانتـاج . واذا

كنا لا نسمع باضرابات تحدث في روسيا فمرد ذلك الى ستارها الحديدي ، والى نظامها السياسي الذي يعاقب بالموت او بالنفي كل من تسبب او شارك في الاضراب والكف عن العمل. وان اضطرار الحكومة السوفياتية الى ايجاد تشريع بوليسي رهيب في قسوته وعنفه ، وكون السجون ومعسكرات الاعتقال غاصة بالمتمردين السجناء يدلاننا على ان معركة العمال في الاتحاد السوفياتي لمّا تنته (١)

اذن فماحقيقة هذا التناقض الاقتصادي وما طبيعة ذلك الصراع؟

المعلوم ان الرأسماليين في ظل النظام الرأسمالي – هم الذين يؤمنون توزيع العائدات. وهم الذين يوزعون الاجور على العمال بعد الاحتفاظ بقيمة رأس المال الثابت المقتطع من الانتاج العام. والرأسماليون هم ايضاً الذين يوزعون المداخيل العائدة من المنشآت ، على اصحابها ، وفوائد رؤوس الاموال على الدائنين محتفظين لانفسهم بالربح الصافي . فالرأسماليون هم – اذن – موزعو العائدات والاجور ، وتعتبر اجور العمال – والحالة هذه – الحصة التي يقتطعها الرأسماليون من الربح العام، ليوزعوها على الطبقة العاملة المنتجة . ولزيادة هذه الحصة يضطر العمال الاجراء الى مصارعة الرأسماليين وهؤلاء من ناحيتهم يبذلون اقصى جهودهم لتخفيض الاجور طمعاً في زيادة ارباحهم .

---

(١) يعرف المؤرخون ان الكبت البوليسي هو دائماً من الاعراض الدالة على اضطراب اجتماعي يحاول النظام السياسي ان يقطع عليه سبل الظهور .

توزيع الاجور :

تخلف الدولة الرأسماليين في توزيع الدخل منذ اللحظة التي تصبح فيها مالكة لوسائل الانتاج. اذن فهي التي توزع الاجور على افراد الطبقة العاملة . فما هو المحرك الاساسي الذي يتحكم بالتوزيع؟ في العهد الرأسمالي يكون الربح هو المحرك . وبما ان اقتصاد الدولة لا يرتكز على الربح ، فمحرك التوزيع فيه لا يمكن ان يكون الربح . وقد رأينا ان اقتصاد الدولة انما يهدف الى سد الحاجات ، اذن فالحاجات هي التي ستتحكم في توزيع الدخل القومي وبالتالي توزيع الاجور . ولكن ثمة صنفين من الحاجات : حاجات الانسان وحاجات السيادة القومية . وكلما ازدادت الحصة المأخوذة من الدخل القومي والمخصصة لمصلحة السيادة القومية، تدنت ونقصت الحصة المخصصة لحاجات الانسان، أي للقدرة الشرائية . وهـذا يعني ان ازدياد القدرة الشرائية يتعارض مع مصالح السيادة القومية . وهذه الظاهرة جلوناها ودللنا عليها في بحثنا السابق وهي ان الركيزة الاقتصادية لنضال العمال في عهد اقتصاد الدولة تتلخص في التناقض الموجود بين الطبيعة القومية لملكية وسائل الانتاج ، والطبيعة العالمية للانتاج. وازدياد المقدرة الشرائية يظل في تناقض خطير مع مصالح السيادة القومية ما بقي العالم مقسما الى اوطان ذات سيادة . ومنذ زمن طويل والروس يعانون مرارة هذه التجربة . والبريطانيون قد بدأوا يعانونها ايضاً ، وتتبعهم عن قرب او عن بعد سائر البلدان.

صراع العمال الاجراء ضد الدولة :

والدولة ، في سعيها لارضاء حاجات السيادة القومية ، او ما تسميه الصحف والساسة اليوميون « استقلال الوطن ! » ، تضطر الى تخفيض الحصة المأخوذة من الدخل الوطني والتي كانت مخصصة لزيادة المقدرة الشرائية . والطبقة العاملة انما تصارع هذا الاتجاه لتحسين مقدرتها الشرائية . وهذه المعركة تظل محتدمة ما بقي التناقض بين طبيعة الانتاج التي هي اجتماعية عالمية عامة ، وبين طبيعة وسائل الانتاج التي هي قومية وطنية اي خاصة . وهذا يعني ان التنازع سيستمر الى ان تتحطم الاطر القومية التي تصبح – كما رأينا – في مرحلة معينة من تطور النظام الرأسمالي عقبة في وجه كل تقدم حضاري انساني بشري !

وهكذا فالصراع التقليدي القديم بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة يصبح صراعاً بين الدولة والعمال . ولولب هذا الصراع لم يعد « فضل القيمة – الأجور » بل سيكون معركة خطيرة حاسمة بين حاجات السيادة القومية الجوفاء ، وحاجات الناس اي قدرتهم على الشراء .

ولا شك اننا نتحدث بشيء من التجريد ، وكما لو كان اقتصاد الدولة موجوداً في حالته الصرفة وفي جميع البلدان . ولكن الواقع يختلف عن هذا – باستثناء الحالة في روسيا – ففي جميع البلدان تحافظ مظاهر الانتاج الرأسمالي على بقائها ،

في حالة مترجحة بين الضعف والقوة(١) ويترتب على هذا ان صراعاً ينشب بين العمال والدولة متخلبلاً الصراع بين العمال والرأسماليين . ولكن الصراع الثاني يميل شيئاً فشيئاً الى التلاشي كلما خطت قوانين اقتصاد الدولة خطوة الى الامام مركزة المعركة الطبقية القديمة بين قوتين رهيبتين : العمال من جهة ، والدولة من جهة اخرى . ومن ناحية ثانية ، واذا كان ارضاء حاجات السيادة القومية هو حقاً المحرك الذي يتحكم بتوزيع العائدات ، فان ثمة محركاً آخر هو : المصلحة . والواقع ان ملكية الدولة لسائر وسائل الانتاج تؤدي الى زوال الطبقة الرأسمالية زوالاً نهائياً : فنحن نعلم ان هذه الطبقة تقسم الى فئتين : احداهما صاحبة رؤوس الاموال ، ويمثلها الرأسماليون المتمولون وعليهم تعود المشاريع بالربح ، والثانية صاحبة وسائل الانتاج ويمثلها ملتزمو المشاريع الرأسمالية الذين يكسبون نصيباً معلوماً يسمّى « ربح الملتزمين » . وبظهور الشركات المساهمة الى الوجود زال الملتزم الرأسمالي وحل محله المدير . اما الرأسمالي المتمول فبقي. بل ان صفة الرأسمالي المتمول تشتمل على خصائص الفئتين كما اشار ماركس واتباعه حين درسوا رأس المال .

وحين تحل ملكية الدولة محل الملكية الخاصة وتزول مهمة الرأسمالي ملتزم المشروع وتنقرض هذه الفئة الرأسمالية لزوال اهم ركيزة من ركائزها : الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

(١) في مناطق كثيرة من العالم نجد مظاهر الانتاج تعود الى ما قبل العهد الرأسمالي (المظهر الاقطاعي مثلا) .

وليس هذا شأن الرأسمالي المتمول الذي يستند في وجوده الى الملكية الخاصة للمال . (رأس المال وهو في حالة الامكانية) التي ظلت محتفظة بوجودهـــا . وفي عهد اقتصاد الدولة ايضاً نجد الرأسمالي المتمول ؛ ولكن بدلاً من ان يقرض هذا امواله لملتزم المشاريع ، نراه يقرضها للدولة مقابل فائدة محدودة . وان تصاعد الديون العامة ، وازديادها التطوري الانقلابي العظيم ، في جميع بلدان العالم ، يؤيد ما نقول . والاتحاد السوفياتي نفسه لا يشذ عن هذه القاعدة . وان اعادة نظام الارث الى ما كان عليه قبل ثورة ١٩١٦ (وكان هذا النظـــام قد الغي عقيب الثورة) ثمّ تصنيف الاجور ، قد فتحا الباب عـــلى مصراعيه لعودة طبقة الرأسماليين المتمولين .

وهكذا فاقتصاد الدولة لا يؤدي الى زوال الطبقات ، بـل يترتب عليه نشوء طبقتين: العمال الاجراء، والراسماليين المتمولين، ومن هناء بقاء صراع الطبقات على حاله ، اضف الى ذلـك من اسبابه ان الفائدة ليست الا جزءاً من فضل القيمة . وان الحصة من الدخل القومي التي توزع كفائدة لا يمكن ان تزداد الا على حساب الحصة التي توزع اجوراً(١) والعكس بالعكس. ولكن هذا الصراع الطبقي لا يستبين (لا يعبر عن نفسه ، لا يظهر) لنا بصورة مباشرة والسبب في ذلك انه ليس ثمة من علاقة مباشرة بين المتصارعين ولذلك فهو يعبر عن نفسه بواسطة الدولة: فكل

(١) نتحدث هنا عن الحصص النسبية .

طبقة تضغط على الدولة لتزيد في دخلها الخاص. وكل طبقة تبذل ايضاً اقصى جهودهـــا للاشراف على الدولة ، وتتفرد بالنفوذ ، لتستخدمه لغاياتها .

ومعركة العمال الاجراء ضد الرأسماليين المتمولين ، والتعبير عنها، لا يتمان الا بواسطة الدولة ، ولن يكون من شأنها الا حمل معركة العمال ضد الدولة الى ابعد حدود العنف والضراوة .

وهكذا فان الصراع التقليدي القديم بين العمال الرأسماليـين يستحيل في عهد اقتصـاد الدولة الى صراع بـين العمال والدولة ومن ثمّ يدخل في طوره الاخير . والواقع انه لم يعـد ليقابل بين طبقتين ، واضعاً احداهما ازاء الاخرى ، بل هنـاك طبقة واحدة هي طبقة العمال الاجراء الذين يصارعون مؤسسة سياسية هي الدولة . وبما ان صراع الطبقة العاملة بغية تحسين شؤون حياتها لا يمكن ان يؤدي الى نتائج ايجابيـة الا بتفجير الاطار القومي وتحويل الدولة الى مجلس لادارة المجتمع ، فان معركة العمال ضد الدولة تنهد الى زوال الطبقات زوالاً نهائياً .

الحركة العمالية واقتصاد الدولة :

ان الصراع الطبقي الذي يضع العمال والرأسماليين وجهاً لوجه في ساحة النضال لهو محرّك التطور السائر بالرأسمالية نحو اقتصاد الدولة . والواقع ان الحركة العمالية وجهاد العمال في سبيل رفع مستوى الاجور وتحسين شروط العمل الاخرى تميـل كلها الى استبدال العقد الفردي للعمل بعقد جماعي . وعندئذ يبدأ العمال

ضغطهم على الدولة ، للحصول على هذا العقد الجماعي وجعله مشاعاً للجميع ، ولتعترف الدولة به شريعة وقانوناً ؛ وهكذا ينشأ تشريع خاص بالعمل ينظم العلاقات بين العمال والرأسماليين وتطالب الطبقة العاملة بتدخل الدولة لتكريس انتصاراتها العمالية الجديدة واعتبارها قانوناً اساسياً . وقد بدأ العمال مراحل جهادهم بالضغط على الدولة لتحديد مدة العمل القانونية الاجبارية(١) .

كانت الحركة العمالية ، في اوّل عهدها بالنضال ، مناوئة للدولة ولكن القائمين عليها ادركوا في النهاية ، ان ما يحصلون عليه من غنائم يظلّ عديم القيمة ، اذا لم يكرسه كيان قانوني . ولهذا رأينا النقابات تعدّل موقفها من الدولة فلا نجد — اليوم — نقابة الا وترى من الضروري ومن النافع التعاون مع الدولة او التأثير فيها او امتلاك زمامها اذا امكن(٢) .

وقد كتب غورتز جيراي يقول: « ان الحركة النقابية الثورية ،

(١) لعل اولى عمليات التدخل هي تلك التي قامت بها الدولة لتنظيم العمل ،واهمها القانون الانجليزي الصادر سنة ١٨٠٢ والمعروف باسم قانون « الصحة والاخلاق »... والمختص بقضية تشغيل الاحداث في مصانع القطن والصوف . وقد كتب هوبير بورجان ، في صدد التدابير التي اتخذها واضعو هذا القانون: «ان هذه التدابير، بممارستها صلاحيات الدولة ، وبفرض بعض القوانين على المنتجين من اصحاب عمل ومن عمال ، القوانين التي تتصف بانها تتعدى ارادتهم كموقعين على المشاريع ، ومقررين لها ، او تتعدى طبيعة علاقاتهم العرفية ، اقول هذه التدابير تعمد الى تطبيق مبادىء نظرية التدخل المطلق الذي لا يحده اعتبار تشريعي او سياسي .

« هوبير بورجيان في كتابه « تاريخ النظم الاشتراكية »

(٢) هذه خطة النقابات الاميركية خاصة .

في فرنسا ، قد اعلنت رغبتها بالانفصال عن الدولة ، ولو كانت هذه الدولة ، ديموقراطية حقة . والواقع ان احد الاتجاهات الاساسية في الفكرة النقابية يميل الى بيان الكيفية التي يمكن بواسطتها ان تتحدد العلاقات الدائمة بين الدولة والنقابات » .

(جيراي – في كتابه التفكير النقابي في فرنسا – ص ١٥٩)

وكذلك فنحن نلاحظ مظاهر هذا التطور نفسه في سائر البلدان ؛ ففي اسبانيا ، نجد النقابية الفوضوية ، وهي آخر القلاع الباكونينية (١) ، قد انقسمت الى تيارين : اولهما يصر على التمسك بالمبادىء القديمة المعادية للدولة ، والثاني يعترف بضرورة التغلغل في الدولة والنفوذ فيها للاستيلاء عليها (٢) .

حركات التأميم :

اما في ما يخص وسائل الانتاج فنرى مظـــاهر مماثلة لهذا التطور . فاذا قارنا الحركة العمالية سنة ١٧٤٨ بالحركة العمالية سنة ١٩٤٩ لاحظنا الفرق التالي : كان شعار الحركة العمالية منذ مائة عام ، المشاركة ، اما اليوم فشعارها التأميم . وفي ايامنا هذه يكاد اجماع النقابات ينعقد على ان تأميم وسائل الانتاج اي جعلها ملك

(١) نسبة الى باكونين وهو اشتراكي ثوري فوضوي .

(٢) تم هذا الانشقاق في الحركة الفوضوية الاسبانية بسبب الاشتراك بتأليف الحكومة الجمهورية في المنفى (١٩٤٥) ومن المفيد ان نلاحظ بان الهيئات الفوضوية الاسبانية السرية المعروفة باسم (سي . ان . تي) قالت بالتعاون في حين نرى ان فرع هذه الهيئات التي فرت الى المهاجر قد اصرت على التمسك بمبادئها الفوضوية القديمة .

الدولة هو الطريقة الوحيدة لتحرير العمال .

وقد درس « جورج جراي » موقف الحركة النقابية الفرنسية في هذه القضية فلاحظ ان هيأة الـ « سي جي تي » او « اتحاد نقابات العمال الفرنسية » لا تنفرد وحدها برأيها في تأميم جميع مشاريع الانتاج تدريجياً ، بل ان النقابات المسيحية تشارك هيأة « القوة العاملة » في رأيها . والنقابات المسيحية تفصل الحديث في الموضوع فتقول ان التأميم يهدف الى تحويل الاقتصاد المعروف باسم الاقتصاد الحر الى اقتصاد جديد تقدم فيه قضايا الخدمة العامة والمنفعة العامة على سواها .

وحركات التأميم ايضاً ، في بلدان اوروبا الشرقية ، انما تحققت بفضل الحركة العمالية. فالظاهرة هي — اذن — كونية شاملة : وفي جميع البلدان رفعت النقابات راياتها للمطالبة بالتأميم وفي جميع البلدان تؤازر النقابات « اقتصاد الدولة » في صراعه ضد الرأسمالية .

والحركة العمالية، في الولايات المتحدة ، تمر بالمرحلة التطورية عينها . ومنذ عام ١٩٣٢ حصل روزفلت على مؤازرة النقابات بمشروعه المعروف بـ « النيوديل » او « العمل الجديد ». وقد اخذت النقابات ، بعد الحرب العالمية الثانية ، تتجه اكثر فاكثر ، شطر سياسة انتاجية تشرف عليها النقابات . فاذا لم تتخذ النقابات ، كلمة التأميم شعاراً ، فهذا لا يمنع ان تكون الدعامة الاولى التي ترتكز عليها الدولة في سياستها الرامية الى «التدخل» و «التسوية».

ومن ابرز خصائص هذا التطور صراع النقابات الاميركية بغية تأسيس نظام للضمان الاجتماعي الاجباري مثل النظام المتبع في انكلترة وفرنسا .

اذن فالطبقة العاملة ، تؤازر الدولة في صراعها الذي ترمي به الى الحلول محل الرأسمالية . ولا شك ان العمال لا يندفعون في مؤازرة الدولة دون تردد ، بل قد يظهرون لها العداء ويقاومونها في مناسبات شتى ، ولكنهم من ناحية عامة ، يؤازرون اقتصاد الدولة ضد الرأسمالية .

اما دفاع النقابات عن ملكية الدولة ضـــد الملكية الخاصة فيتبطن بحركة نضالية اخرى تجهد لجعل ادارة الملكية العامة ادارة ديموقراطية . فتمثيل العـمال في المنظمات الاقتصادية ، واختيار مندوبين عن عمال المصانع واللجان المشرفة على المشاريع، هذه كلها اصلاحات تمهد لادارة انتاجية اكثر تمشياً مع المبادىء الديموقراطية.

الحركة الاشتراكية واقتصاد الدولة :

علمنا ان الحركة الاشتراكية انطلقت في سبيلها القويم على اثر صدور البيان الشيوعي . وقد راحت الحركة تتخلى شيئاً فشيئاً عن النظم الخيالية المصنوعة سبقاً للتجربة (المشاركة ، التعاونية ، المهنية المنظمة ... الخ) هذه النظم التي يعتبرهـا الاشتراكيون الوهميون الطريقة الوحيدة لتحرير الطبقة العاملة . وقـــد بدأت الحركة الاشتراكية ، بعد ذلك ، تهدف الى الاستيلاء على الدولة وتحويل الملكية الخاصة الى ملكية عامة . وهذا الهدف هو اليوم

هدف الحركة الاشتراكية في جميع بلدان العالم . ولا شك في اننا نجد اختلافاً حول طريقة الاستيلاء على الدولة فبعض الاشتراكيين لا يرضون الا بالوسائل السلمية القانونية وبعضهم الآخر لا ينكر اهمية الوسائل القانونية ولكنه يدعو خاصة الى الحركات الثورية العنيفة(١)

ولكن هذه الاختلافات حول الوسائل تزول شيئاً فشيئاً بتنظيم الحركة العمالية وتزايد قوتها . وان الحدث الاساسي الذي يهمنا هو ان الاستيلاء على الدولة اصبح الهدف الرئيسي للحركة الاشتراكية . وان تطور صراع الطبقـــات بين العمال والدولة ليس من شأنه الا الاسراع بالاتجاه شطر الهدف المذكور .

والسبب في سير الامور على هذه السنّة هو ان الحركة الاشتراكية ترى في الدولة وسيلة ضرورية لتحويل الملكيـة ونحن نلاحظ ان الحركة الاشتراكية قد سعت في كل بلد استولت فيه على الحكم ، لاستخدام الدولة في احلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة وتنظيم الاقتصاد . ففي انكلترة طرح حزب العمال قضية التأميم على الرأي العام ، وخاض الانتخابات على اساس مناهج ترتكز على مبدأين التأميم الشامل ، وتنظيم الاقتصـاد . وما ان تسلم هذا الحزب الحكم حتى راح يناضل

(١) لا يهدف هذا الكتـــاب الى دراسة التطور الجزئي في الفكرة الاشتراكية . ولهذا فلن نتحدث عن انشقاق الحركة الاشتراكية الى معسكرين اشتراكي وشيوعي ونكتفي بالملاحظة بأن الحركة الاشتراكية تؤيد بطرقها المختلفة ، ووسائلها المتباينة ، ملكية الدولة .

لتحقيق منـــاهجه كاملة . وفي بضع سنوات اصبحت انكلترة (المعروفة بانها مهد حرية العمل التجاري الاقتصادي) البلد الوحيد بين بلدان اوروبا الغربية الذي بلغ فيه اقتصاد الدولة ارقى طور من اطواره عـلى الاطلاق . اما في اوروبا الشرقية فقد ساعد وصول الشيوعيين الى الحكم على استعجال حركات التأميم . وفي المانيا ، حيث تطرح مسألة ملكية وسائل الانتاج بعنف لا تبلغه في اي مكان آخر ، نرى الحركة الاشتراكية تؤيد الملكية العامة تأييداً مطلقاً .

تحويل اقتصاد الدولة الى اشتراكية :

اذن ففي هذه المرحلة الانتقالية التحولية من الرأسمالية الى اقتصاد الدولة نجد الحركة العمالية الاشتراكية تناصر اقتصاد الدولة ضد الرأسمالية . والحركة العمالية الاشتراكية هي ـ كما علمنا ـ العامل الارادي الضروري لتحطيم الحواجز الحقوقية التي تحول دون تطوروسائل الانتاج تطوراً حراً .

على هذا العـامل فحسب تقع التبعة في تفجير أطر السيادة القومية وتحويل اقتصاد الدولة الى اشتراكية ظافرة عتيدة .

الفصل الخامس

الاشتراكية ضرورة تاريخية

شروط الاشتراكية :

ذكرنا في فصل سابق ان اهم خصائص اقتصاد الدولة انه مرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وقلنا ايضاً ان لهذه المرحلة الانتقالية حدوداً – تاريخية – اذا تعدتها تضحى رجعية ، وتجر على المجتمع العواقب التالية : التدني في مستوى المعيشة ، الديكتاتورية المستبدة والحرب التي لا تبقي ولا تذر . ولا يمكن ان يتجنب المجتمع هذه العواقب او يخفف من حدتها الا اذا حلت الاشتراكية محل اقتصاد الدولة . فهل يمكن ان يحدث هذا التحول منذ اليوم ؟ وبتعبير آخر نتساءل هل توفرت اليوم شروط الاشتراكية وتحققت الظروف الملائمة لها ؟ هذا ما سنراه في تتمة البحث .

ولكن علينا قبل ذلك ان نؤكد ونصر على التوكيد بان الحديث لا يدور حول مجتمع اشتراكي مطلق كامل، في ظروفه وخصائصه ، بل نتحدث – ولا يمكن ان نتحدث الا – عن مجتمع اشتراكي في بدء تكوينه . وعلينا ألا ننسى ان سقوط الملكية المطلقة لم يكن من نتائجه نشوء مجتمع رأسمالي مكتمل ،

بل انه فتح الباب على مصراعيه لتطور الرأسمالية . وهكذا فلا يسعنا ان ننتظر امراً يختلف عن هذا بعد زوال اقتصاد الدولة .

وبديهي انه لا يمكن بناء المجتمع الاشتراكي بين ليلة وضحاها بل المهم ان نحرر طريق المجتمع من العقبات الحقوقية التي تمنعه من الانطلاق .

قواعد جديدة للمجتمع :

ان بحثنا السابق يفضي بنا الى الحديث عن الاشتراكية اي الحديث عن اعادة تنظيم المجتمع على قواعد جديدة . ويجب ان نفهم من هذا ان التنظيم هنا يعني البدء في بناء المجتمع لا النهاية منه . ومن البديهي ان يكون التنظيم – والحالة هذه – عرضة لكثير من عمليات التعثر والتقدم والتراجع : ولهذا لا نهتم لنعرف – منذ الآن – كيف نغسل الصحون في المستقبل، ولا على اية طريقة يكون التصريح بالحب بين عاشقين ، بل يهمنا ان ندرس امكانية تحقيق المجتمع الاشتراكي منذ الآن ، هذا المجتمع الذي يتصف بالخصائص التالية :

اولاً – تكون الملكية اجتماعية اي انها ليست ملكاً لاي كان ، افرداً كان ام جماعة من الافراد ، بل تكون ملكاً للمجتمع باسره .

ثانياً – تكون ادارة الانتاج وتوجيهه في يد المجتمع .

ثالثاً – هدف الانتاج – في المجتمع الاشتراكي – هو تحسين مستوى حياة البشر تحسيناً مطرداً .

ان الظروف الاقتصادية اصبحت مؤاتية لتحقيق مجتمع تتوفر فيه هذه الخصائص. والواقع انه لكي تصبح الملكية اجتماعية، عليها ان تفقد صفتها الفردية والخاصة . وقد رأينا انها فقدت هاتين الصفتين وخاصة في مرافق الحياة الاقتصادية الاساسية. وفي البلدان التي لا تزال الملكية فيها محتفظة بصفتها الشخصية الفردية نجدها خاضعة لانظمة عامة بحيث لا تعود هذه الصفة الا لفظة قانونية فارغة . اما في ما يخص ادارة الانتاج وتوجيهه ، لكي يشرف المجتمع عليه اشرافاً نهائياً مطلقاً ، فيجب ان لا تنتقل المراكز الادارية بالوارثة بل بالانتخاب . وقد سبق ان راينا ان هذه المراكز تصبح انتخابية منذ اللحظة التي تصبح فيها ملكية وسائل الانتاج جماعية. ولا شك في ان الانتخاب الذي يكون عاملا مساعداً على تعيين اصحاب المراكز الادارية لا يزال محدوداً جداً ويجري – في اكثر الاحيان – على درجتين . وهذا لا ينفي حقيقة واقعة وهي ان تعيين اصحاب المراكز الادارية هو تعيين انتخابي ويكفي التوسع في الانتخاب وجعله يشمل جميع اصحاب العلاقة لتتحقق ادارة المجتمع للانتاج . اما الخاصة الثالثة للمجتمع الاشتراكي ، وهي تحسين شؤون البشر تحسيناً دائماً مطرداً ، فتصبح ممكنة منذ اللحظة التي لا يعود فيها الربح دافعاً الى الانتاج .

ازالة العقبات :

قد وجدت القواعد المادية للمجتمع الاشتراكي . والمهم الآن

تسهيل تطورها وذلك بتحطيم العقبات الحقوقيـة التي تمنع المجتمع الاشتراكي من التكامل والانتصـــار على سواه من نظم الحياة الاقتصادية .

ولكن ما هي هذه العقبات ؟

اولى هذه العقبـــات ، واعظمها اهمية وتأثيراً ، واشدها تأخيراً لتطور المجتمع الاشتراكي ، هو تقسيم العالم الى امم تتمتع كل منها بالسيادة والاستقلال . وبتعبير آخر وجود حدود بين الاوطان تعرقل التقسيم العالمي للعمل وتشلّ تطور القوى المنتجة.

« ففكرة الدولة » وهي النتيجة المحتومة لتقسيم العـــالم الى اوطان مستقلة بعضها عن بعض ، تضع القوى المنتجة في خدمة سياسة القوة ، محطمة كل مظهر من مظاهر الديموقراطية .

وهناك خصائص الاقتصـاد الرأسمالي التي تشل ، بنجاحها في المحافظـــة على وجودها، تطور الانتاج وتخلق اضطراباً اجتماعياً يدعم فكرة الدولة ويضمن لها البقاء، واذا لم تزل هذه العقبات، ظلّ العالم غارقاً في ازمة اجتماعية سياسية تزداد خطورة تفضي حتماً الى الحرب . فالاشتراكية هي اذن حاجة ضرورية للمجتمع كما كانت الرأسمالية ضرورة من ضروراته في عهد معين .

ارادة البشر :

ولكن العقبـــات الحقوقيّة (وهي من صنع البشر) لا يدمرها غير البشر. وان كانت الاشتراكية ضرورة تاريخية فهذا لا يعني انها شيء محتوم . ولـكي تصبح الاشتراكية وهي المظهر

التاريخي الضروري للمجتمع، حقيقة واقعة، وجب تدخل البشر .

فهل يتدخل البشر ؟ وعلى الاخص هل يتدخلون في الوقت المناسب اي قبل ان تجرّ الدول التي تمثل الانسانية وحضارتها، الى حروب طاحنة لا نهاية لها ؟ للتاريخ وحده ان يجيب على هذا السؤال ونكتفي بالملاحظة بأن دور الطبقة العاملة يميل الى تحطيم العقبات الحقوقية التي تمنع الاشتراكية من الانطلاق . وقد رأينا ان صراع العمال ضد الدولة انما يهدف الى زيادة المقدرة الشرائية عند العمال ، اي زيادة النصيب من الدخل القومي المخصص لسدّ حاجات الانسان . وبما انه لا يمكن الحصول على هذه الزيادة الا على حساب النصيب المخصص لضمان السيادة القومية ، فبدهي — والحالة هذه — ان تؤدي الزيادة في المقدرة الشرائية ، الى انقاص النصيب من الدخل القومي المخصص لسد حاجات السيادة القومية. ويترتب على هذا ايقاف سياسة القوة والعنف والاكتفاء الانعزالي الاقتصادي عند حدها. ويترتب عليه ايضاً انماء التبادل الاقتصـــادي بين الاوطان واعتباره ضرورة انسانية تساعد عـــلى تقسيم العمـل العالمي وتسهم في تدمير الحدود ، وصهر الامم في بوتقة الاقتصاد العالمي، وهو الركيزة العظمى للجمهورية العالمية .

الديموقراطية(١) والطبقة العاملة :

ومن ناحية ثانية فصراع الطبقة العـــاملة لرفع مقدرتها على

(١) نقصد الديموقراطية الشعبية الجديدة فهي وحدها ذات معنى .

الشراء هو ايضاً صراع ضد خطر الديكتاتورية المستبـــدة . والواقع ان الديموقراطية تابعـة لمستوى المعيشة عنـد السواد الاعظم والطبقات الكادحة . ومستوى المعيشة تابع بدوره الى الانتاج المعـد للاستهلاك . وهذا معلق بهدف الانتـاج . فاذا كانت الديموقراطية في ظل النظـام الرأسمالي ، قد ظلت شكلية اكثر منها حقيقية ، فذلك لان هدف الانتاج الرأسمالي لم يهدف الى سدّ حاجات البشر ، بل الى الربح . ان مستوى المعيشة وبالتالي ، ان الديموقراطية لم تبدأ نموها وتطورها ، في ظل النظام الرأسمالي ، الا خلال القرن التاسع عشر .

ولا نردّ ذلك الى قوانين الاقتصاد الرأسمالي (فليست لهذه القوانين حسنة واحدة ، تذكـر) بل الى حركة الطبقة العاملة ودورها التاريخي العظيم . ان الديموقراطية ، في حالتها الراهنة ، بالبلدان الغربية ، ليست هدية الطبقة البورجوازية الى العالم ، بل هي فتح تمّ على ايدي العمال الكادحين . وهذه حقيقـــة يميل الكثيرون الى نسيانها دائماً .

في عهد اقتصاد الدولة ، نجد ان الانتاج لم يعد يهدف الى الربح بل الى كفاية الحـــاجات ، غير ان هذه الحاجات ليست حاجات الانسان ، بل حـاجات السلطة القومية . ولهذا السبب نرى اقتصاد الدولة يميـــل الى الديكتاتورية المستبدة . والطبقة العاملة ، في صراعها لتحسين قوتها الشرائية ، تحطم هذا الميـل – اذا صح التعبير – . وهي بتغييرها هدف الانتاج تبعد خطر

الديكتاتورية الاستبدادية .

تدمير فكرة الدولة :

واخيراً فان لصراع العمال ضد الدولة معنى آخر: وهو تدمير فكرة الدولة وتحويل الدولة نفسها الى مجلس اداري للمجتمع . والواقع ان الطبقة العاملة لا يمكن ان تضمن تحسين شؤون معيشتها والمحافظة على المكاسب التي ربحتها الا اذا راقبت الانتاج . وهذه المراقبة تستحيل الا بواسطة ديموقراطية الاقتصاد اي بمساهمة العمال في ادارة الحياة الاقتصادية وتوجيهها . وهذا من اهم بل اهم مطالب الحركة العمالية الاشتراكية في ايامنا . ويوسعنا القول ان هذا الطلب قد تحقق بنسبة ضئيلة وبصورة بدائية ولا شك، ولكنه آخذ في التحقق. ونحن نعلم ان الادارة الديموقراطية للاقتصاد هي نهاية فكرة الدولة لان فكرة الدولة تتلخص في ان تعمد الدولة - اي الحكومة - الى تنظيم العمل الاجتماعي اما الاشتراكية فتعني انالعمال هم الذين ينظمون العمل الاجتماعي، ثم ينتظمهؤلاء العمال في نقابات واتحادات تضمن حقوقهم العامة .

ان صراع الطبقة العاملة ضد الدولة لتحسين المقدرة الشرائية اي زيادة النصيب من الدخل القومي المخصص لسد حاجات الانسان ، هذا الصراع هو العامل الارادي والمهمة التي تقع على عاتق الرجال الطامحين الى تحطيم الحواجز الحقوقية المانعة من انطلاق الاشتراكية .

ولا شك في ان الطبقة العاملة لا تعي تمام الوعي المعنى التاريخي لصراعها . وانه لمعنى عظيم خطير . والواقع انهـــا لا تستطيع تحسين ظروف معيشتها دون تحطيم العقبات الحقوقية التي تمنع من ازدهار المجتمع الاشتراكي .

ولبناء المجتمع الاشتراكي يجب تحرير القوى المنتجة من العقبات الحقوقية التي تعوق تطورها ونموها :

وقد قال فريدريك انجلز في هذا الصدد : « إن انجاز هـذا العمل الذي يخلص العالم ، هو الدور التاريخي للطبقة البروليتارية العاملة المعاصرة . وان دراسة الظروف التاريخية التي تكتنف هذا الدور ، والتعمق في طبيعته، والارتكاز على ذلـك لاعطاء الطبقة الـكادحة المعاصرة المضطهدة ، المدعوة اليوم الى العمل ، وعياً كاملاً عميقاً لظروف دورها وطبيعته الخاصة . هـذه هي مهمـــة الاشتراكية العلمية وهي التعبير النظري عن الحركة البروليتارية » .

خاتمة

رأينا كيف تحول النظام الرأسمالي الى اقتصاد دولة . ولا شك في ان هذا التحول لما يتم . وفي الساعة التي نكتب فيها هذه السطور نشهد تقهقراً لاقتصاد الدولة . ويخيل الى من يراقب الاحداث الاقتصادية ان الرأسمالية عادت الى الانتعاش . ويخوض اليوم رجال الفكر المدافعون عنها ، وصحافتها ، معركة عنيفة ضد نظرية ادارة الانتاج ويجأرون صارخين مطالبين بعودة الحرية الاقتصادية . ولكن هذا ليس الا حدثاً عابراً شهدنا مثله عقيب الحرب العالمية الاولى . والثابت من الواقع يدلنا على ان الحركة ، في سيرها العام ، رغم تراجعها وترددها في بعض الاحيان ، تنزع الى تحويل الرأسمالية الى اقتصاد دولة . كما ان الرأسمالية بنجاحها في فرض قوانينها الاقتصادية ، من جديد ، ستؤدي الى دفع العالم الى احضان ازمة جديدة ، وهذا يؤدي بدوره الى سرعة تحولها الى اقتصاد دولة. ونستطيع ملاحظة هذا الحدث في الولايات المتحدة الاميركية . فقد كانت انتخابات ١٩٤٦ نصراً للديموقراطيين الذين نصبوا من انفسهم ابواقاً تدعو الى الحرية الاقتصادية . اما في انتخابات

١٩٢٨ فقد شهدنا هزيمة الجمهوريين انفسهم ، وان الانقلاب الذي طرأ على الاقتصاد الاميركي قد تحدد بتجميد الاعمال التي كانت تنـذر بالازمة . وقد اعيد انتخـاب الرئيس ترومن خلافاً لجميع التنبؤات والتقديرات ، على اساس برامج ترتكز قبل كل شيء ، على فكرة ادارة الدولة للمشاريع الاقتصادية متممة بذلـك مشاريع روزفلت . وان شبح الازمة الذي يحلق في اجواء الولايات المتحدة والعالم، وضرورات الحرب الممكنة الوقوع دائماً، كل هذا يساعد على زيادة السرعة في الاتجاه نحو اقتصاد الدولة .

ان اقتصاد الدولة هو مرحلة في الطريق نحو الاشتراكية بمعنى ان اقتصـــاد الدولة يحقـق الظروف التقنيـة الضرورية للاشتراكية. والواقع انه يحوّل الملكية الخاصة الي ملكية عامة وينجز برامج التمركز الاقتصادي: وهو يلغي الحاجة الى الملتزم الرأسمالي – بصورة نهائية – ويجعل الرأسماليين طفيليين يفرضون ضريبة جائرة على المجتمع تتمثل بالفائدة التي يتقاضونها ؛ وهو يجعل الاجور تبدو شيئاً فشيئاً المظهر العام الوحيد للدخل. وهو يصهر سائر الطبقات في بوتقة الطبقة العاملة ، واخيراً فانه يلغي قانون الربح ويخلق اقتصاداً يرتكز على الحاجات . واذا كان اقتصاد الدولة يوجد الظروف التقنية للاشتراكية ، فهو لا يخلق الاهذه الظروف . ولـكي تصبح الاشتراكية حقيقة واقعة يتحتم تفجير اقتصاد الدولة وتدميره : والواقع ان الاشتراكية هي اقتصاد اجتماعي شامل عام ، اما اقتصاد الدولة فوطني قومي ، خاص .

والاشتراكية بصفتها اقتصاداً عاماً شاملاً، تنزع الى المساواة وتعمل جاهدة لخير الشعوب . وبالعكس فاقتصاد الدولة بصفته الوطنية القومية المحدودة يميل الى نصر شعب على شعب . ومن هنـــا ينشأ الصراع بين الامم وهو صراع يذكرنا بالرأسماليين وتنازعهم على احتكار الانتاج وحصره. ويخيل الى من يتعمق في درس الاحداث الاقتصادية ان عهد التمركز الاقتصادي يخلفه تمركز جغرافي . وبعد حلول المشاريع الكبرى محل المشاريع الصغرى ، نشهد اليوم دولا كبرى تحل محل الدول الصغرى ، بعد القضاء على نفوذها . وان هذا لفي منطق الاشياء ، وانه لطبيعة من طبائعها، ولاسيّما وقد اصبحت الامم في عهد اقتصاد الدولة ، اشبه بمشاريع اقتصادية هائلة في ضخامتها وعظمتهـا . ولكن الصراع بين الرأسماليين لا يؤدي الى الحرب الا نادراً. وتكون الحرب عندئذ قصيرة الامـد محدودة الأوار . اما الصراع بين الامم فيقود الى الحرب الاممية الشاملة الطويلة الامد. ونرى الامم الصغيرة تتكتل شيئاً فشيئاً حول الامم الكبرى ، فيقسم العالم الى كتلتين عظيمتين تتنازعان السيادة على العالم ، ثم تقع الواقعة بعد ان يضحي الاصطدام محتوماً .

وليست الحرب العالمية الثانية ، والحرب المقبلة التي يترقبهـا العالم في هلع، الا تعبيراً عن الازمة الاجتماعية التي تنزل بحضارة الانسان . وترتكز هذه الازمة على قاعدة اساسية هي التناقض بين الصفة العالمية للانتاج والصفة القومية لملكية وسائله ، وبتعبير

آخر التناقض بين الصفة الاجتماعية للانتاج والصفة الوطنية لملكية وسائله .

وستبقى الحرب ممكنة الوقوع بل ضرورية ، ما بقي هذا التناقض(١) . وسوف تكون ضرورية كضرورة الازمات في الاقتصاد الرأسمالي . وخليق بنا ان لا نزج العاطفة في شؤون العلم : فالعاصفة ، في نظر البدو الرحّل ، هي مأساة رهيبة تنزل بهم ، اما في نظر الطبيعة فهي تسوية لتوازن فقد ، ويرى البشر في الحرب اعظم المآسي وافدح المصائب ، اما التاريخ فيرى فيها تسوية لتوازن مفقود (وقد تكون تسوية موقتة ولا شك ، لكنها ضرورية) وكما ان الثورة على العاصفة والصراخ في وجهها لا يجديان شيئاً فان البكاء على اطلال الحرب او ضد اخطارها لن يجدي نفعاً . ولا يستطيع الانسان ان يروض الطبيعة الا اذا عرف القوانين الخفية التي تتحكم بها ، واستخدمها . ويتحتم على الانسان ان يقف مثل هذا الموقف من الظواهر الاجتماعية : فالحرب هي نتيجة لفقدان التوازن العام المتمثل بالتناقض بين الصفة الاجتماعية للانتاج والصفة الخاصة لملكية وسائله ، وان الغاء هذا التناقض لهو الشرط الضروري

(١) يريد الشيوعيون ان يقنعوا العالم بأن الحرب المقبلة هي نتيجة للنزاع بين النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي والنظام الراسمالي في الولايات المتحدة الاميركية. ولكن هذه المزاعم لا تثبت عند التحليل وقد كذبتها احداث الحرب العالمية الاخيرة فقد حالفت الولايات المتحدة روسيا ضد المانيا وهاجمت اليابان الولايات المتحدة لا روسيا .

للسلام وهو ايضا الشرط الضروري للاشتراكية . وبتعبير آخر فالسلام امر يستحيل وجوده خارج الاشتراكية ولهذا ستكون كلمتنا الختامية : « اما الاشتراكية ، واما تدمير الانسانيـة في حروب لن تنتهي » .

والتاريخ يهـدي الانسان الى هذين النجدين . ولكنـه يهديه اليهما فقط . وللانسان ان يعمل فيختار . ولذلك نستطيع ان نخلص الى النتيجة التالية فنقول : ان الامر كلـه للطبقة العاملة ، فاما ان تكون في مستوى مهمتها التاريخية، فتتسامى ناهضة ، في سلم التصاعد البشري ، الى حقيقتها ، لبناء الاشتراكية الظافرة ، واما ان تظل سجينة الانانية القومية، وعندئذ يكون لزاماً عليها ان تتحمل ، صاغرة ، ويلات الفقر ، والجهـل ، والمرض ، والحروب .

---

٥٢٧ – ٢٥

فهرست



« مطبعة قلفاط » شارع بشارة الخوري نخلون ٣٤٧٠ بيروت



المجموعة العقائدية

ظهر منها

1 ـ الاخوان المسلمون تاليف الدكتور اسحاق موسى الحسيني
2 ـ هذه هي الاشتراكية تاليف جورج بورجان وبيار رامبير
3 ـ كفاحي (1) هتلر واليهود بقلم ادولف هتلر
4 ـ » (2) هتلر والشيوعية » » »
5 ـ » (3) هتلر والاجناس » » »
6 ـ هذه هي الماركسيه تاليف هنري لوفابر

تطلب هذه الكتب من

العراق · المكتبة العصرية لصاحبها السيد محمود حلمى ـ بغداد

افريقيا : دار الكتب العربية الشرقية لصاحبها السيد محمد خوجه ـ تونس

سوريا ولبنان : شركة فرج الله للمطبوعات ـ بيروت

الثمن ١٥٠ قرشاً لبنانياً او ما يعادلها